

المحاسب المجاز THE CERTIFIED ACCOUNTANT العدد ٥٤ - ٢٠١٦

مجلة مهنية متخصصة تصدر عن
نقابة خبراء المحاسبة
المجازين في لبنان

مديرة التحرير
هانية زيدان

المدير المسؤول
حناسعيد

رئيس لجنة المجلة
الأستاذ علي بدران

مقرّر اللجنة
الأستاذة إيلان بجاني

الإخراج الفني والطباعة

BYBLOS
PRINTING S.A.L.

إن مجلة "المحاسب المجاز" تدعو كل
الأعضاء والقراء إلى المساهمة فيها
وتزويدها بأفكارهم ومقالاتهم للأخذ
بها أو لنشرها في أعداد لاحقة.
الرجاء الاتصال بالأستاذة هانية زيدان
على الرقم: ٠١ - ٦١٦٠١٢ - مقسم: ٢٠٨
أو إرسالها على البريد الإلكتروني:
h.zeidan@lacpa.org.lb

إن الآراء والمقالات الواردة في المجلة لا
تعبر بالضرورة عن رأي نقابة خبراء
المحاسبة المجازين في لبنان.

نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان
المتحف - شارع أوتيل ديو - سنتر
المتحف
ص.ب. ١١ - ٥٨٢١ بيروت - لبنان
هاتف: +٩٦١١٦١٦٠١٢
+٩٦١٢٣٦٦١٦١
www.lacpa.org.lb



باستطاعتكم تحميل
تطبيق النقابة
للهواتف الذكية
Apple Store &
Google Store



02 الافتتاحية كلمة النقيب إيلي عبود

04 مقالات

- النقيب فريد جبران
- الخبرة في النزاعات القضائية*
- الأستاذ حبيب حاتم
- الخبرة المحاسبية في حالات
التصفية والإفلاس القضائية*
- أ.د. داوود يوسف صبح
- الحراسة القضائية والحارس القضائي،
مواصفات، مهام ومسؤولية خبير المحاسبة
المُعَيّن حارساً قضائياً (لبنان)*
- الدكتور حسن الموسوي
- محاسبة القيمة العادلة



24 المؤتمر الدولي العشرين جودة التقارير المالية في خدمة الاقتصاد

38 منتدى الخبرة المحاسبية في القضاء والتحكيم

افتتاح منتدى الخبرة المحاسبية في القضاء والتحكيم:
للاستقامة والشفافية وإحفاق الحق والتعاون في خدمة
المصلحة العامة



44 محطات نقابية

- إطلاق دورة تدريبية
- لمراجعي الرقابة النوعية على مكاتب التدقيق
- النقابة تكرم النقيب وأثل ابو شغرا
- مشاركة النقابة في المؤتمر العربي المهني الأول
لاتحاد المحاسبين والمراجعين العرب
- مشاركة النقابة في مؤتمر جمعية المحاسبين
القانونيين الاردنيين الحادي عشر
- بروتوكول تعاون بين نقابة خبراء المحاسبة
المجازين في لبنان ونقابة المحامين في بيروت
- توقيع بروتوكول تعاون بين نقابة خبراء
المحاسبة المجازين في لبنان وغرفة التجارة
والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان
- دورة امتحانات التدرج في النقابة
- المتحانات دبلوم معايير التقارير المالية الدولية
- التواصل النقابي مع الجامعات



66 التدريب Advance & Evolve



نقابتنا...

مؤسسة رائدة نحو المستقبل

زميلاتي، زميلاتي،

النوعية ومراجعة النظير، بوضع دليل ملف التدقيق. ومن ثمّ تنفيذ برنامج تدريب متخصص على مدار ١٩ دورة تدريبية كل منها لمدة يومين استفاد منها ما يقارب ٧٥٠ زميلاً آخرها في آذار ٢٠١٦.

عندما تتصفحون هذا العدد من مجلتكم يكون مجلس النقابة العشرين قد أمضى سنتين من العمل الدؤوب لما فيه مصلحة مهنتنا. سنتين كانت النقابة خلالها خلية نحل وورشة عمل مستمرة.

وأيضاً في هذا السياق، تم تشكيل الهيئة المشرفة على الرقابة النوعية (QCSC) - حيث وضعت نظامها الداخلي الذي تمت الموافقة عليه من قبل المجلس. كما تم عقد دورة تدريبية من قبل متخصصين في الرقابة النوعية ومراجعة النظير من معهد المحاسبين القانونيين المعتمدين في الولايات المتحدة (AICPA) لأكثر من ٧٠ مراجعاً معتمداً من لبنان ومصر والأردن.

تقدمنا لخدمة النقابة ومصالح أعضائها واعطتنا الجمعية العامة ثققتها بناءً على برنامج مهني وطني طموح ومتكامل وخارطة طريق اهدافها واضحة: نقابة مهنية بامتياز، تطوير مهني مستمر، وترسيخ الكيان والوجود الفاعل للنقابة بين الهيئات الاقتصادية والمهنية المحلية والعربية والدولية.

استحوذ تعزيز العلاقات المهنية المحلية والاجتماعية بين الزملاء، ومع الوزارات والهيئات الرقابية على اهتمام المجلس والذي تُرجم من خلال عقد المؤتمرات المشتركة مع كل من وزارة المالية وبالتعاون مع البنك الدولي حول تطبيق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (IPSAS) ومع هيئة التحقيق الخاصة حول مسؤولية المدقق في الالتزام بالمتطلبات القانونية لمكافحة تبييض الأموال، ومع وزارة العدل حيث تم عقد منتدى الخبرة المحاسبية في القضاء والتحكيم بالتعاون مع نقابة المحامين كأول نشاط مشترك بعد توقيع بروتوكول التعاون بين النقابتين.

أثمرت جهودنا بنهج نقابي وطني بدءاً من تفعيل التدريب المهني المستمر بما يتطلب المهنة والعصر الذي تجلّى باتفاقات التعاون التي تم توقيعها مع هيئة المحاسبين القانونيين في بريطانيا (ACCA) وهيئة المحاسبين الإداريين (IMA) وهيئة المحاسبين المجازين في الولايات المتحدة (AICPA) والتي بموجبها بدأت النقابة تقديم برامج تدريب متطورة من خلال معهد التدريب التابع لها مما ساهم في رفع مستوى مزاولة المهنة وامتحانات التدرج التي وضعت النقابة بمصاف النقابات المهنية العالمية.

استكمل المجلس بخطى ثابتة وهادفة انجاز متطلبات الرقابة النوعية من خلال استكمال وضع دليلي الرقابة

وإيماناً من النقابة بأهمية ضم جهودها إلى جهود أصحاب المال والأعمال وقعت بروتوكول تعاون مع غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان.

استحوذ تعزيز العلاقات العربية والدولية على اهتمام المجلس حيث تمت المشاركة في المؤتمر العربي المهني الأول لاتحاد المحاسبين والمراجعين العرب وقدم النقيب ورقة عمل خلال هذا المؤتمر بالإضافة إلى خارطة طريق ورؤية متكاملة من أجل تفعيل دور الاتحاد خدمةً للمهنة في المنطقة العربية بالإضافة الى التواصل المستمر مع الهيئات المهنية في البلدان العربية.

ومارست النقابة دورها في حماية المهنة وابتائها من ممارسات منتحلي صفة خبير محاسبة حيث بدأت حملة إعلامية ومؤتمر صحفي تم عقده في مركز النقابة حيث تقدمت النقابة بعدة دعاوى جزائية بوجه منتحلي الصفة وما زالت الدعاوى تتوارد إلى المحاكم على كافة الأراضي اللبنانية بوجه كل منتحل صفة تعلم به النقابة. كما تم بالتوازي إحالة بعض الزملاء إلى المجلس التأديبي الذين تبين مخالفتهم وتورطهم ببعض الأمور المخالفة للقانون والنظام الداخلي.

وعلى الصعيد الدولي، كان للنقابة دوراً فاعلاً في المحافل المهنية الدولية ليس بالمشاركة فقط بل بتقديم أوراق عمل من قبل النقيب في كل من مؤتمر الفريق الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ (ISAR) في سويسرا ومنتدى مجلس مراقبة المصالح العامة (PIOB) في أبوظبي. بالإضافة إلى حضور الجمعيات العمومية للاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC).

ووسط الاصطفافات السياسية والمصالح الشخصية الضيقة، انتفضت نقابة خبراء المحاسبة المجازين على ذاتها، ضمن رؤية وممارسة مهنية نقابية ووطنية، لتكون مؤسسة نقابية بامتياز رائدة ومتطورة، ومثالاً يُحتذى به في القطاعات الأخرى. وستستمر النقابة، عبر مجالسها المتعاقبة، في النهج الذي رسمته، من أجل تفعيل دورها ولكي يبقى أعضاؤها قيمة مضافة خلاقة على كافة مساحات الوطن.

النقيب

إيلي عبّور

وعادت النقابة إلى موقعها الرائد بتنظيم المؤتمرين الدوليين التاسع عشر والعشرين برعاية دولة رئيس مجلس الوزراء ومشاركة فعّالة وحضور من قبل كافة



الخبرة في النزاعات القضائية*

النقيب فريد جبران
نقيب سابق لنقابة خبراء
المحاسبة المجازين في لبنان

أُنيط بالسلطة القضائية فصل النزاعات، تحت طائلة إعتبارها متمنعة عن إحقاق الحقّ، إذ نصّت المادة الرابعة من قانون أصول المحاكمات المدنية: «لا يجوز للقاضي، تحت طائلة إعتباره مستكفراً عن إحقاق الحقّ، أن يمتنع عن الحكم بحجة غموض النصّ أو انتفائه، أو أن يتأخّر عن إصدار الحكم بدون سبب».

كما أوجب القانون ذاته في المادة ٣٦٩: «يفصل القاضي في النزاع وفق القواعد القانونية التي تُطبّق عليه».

وفي المادة ١٤١ منه: «لا يجوز للقاضي أن يحكم بناءً على معلوماته الشخصية في الدعوى» و «لا تُعدّ المعلومات المستقاة من خبرة القاضي في الشؤون العامة المفروض إلمام الكافة بها من قبيل المعلومات الشخصية المحظور على القاضي أن يبني حكمه عليها».

فماذا لو عُرضت أمام القاضي منازعة تتضمّن في ثناياها أموراً يتوقّف الفصل فيها على معرفة دقيقة متخصصة كما هي الحال في الأمور العلمية، الهندسية، الطبية، والحسابية وسواها.

أجاز المشرّع اللبناني للقاضي، في معرض تلمّسه لحل النزاع المعروف، أن يلجأ الى أصحاب الإختصاص لإجراء معاينة، أو تقديم إستشارة فنيّة، أو للقيام بتحقيق

فني بشأن مسألة تتطلّب معارف فنيّة. كما نصّت على ذلك المادة ٣١٢ من قانون أصول المحاكمات المدنية.

اللجوء الى الخبرة الفنيّة في أوجهها المختلفة لا يمكن تفسيرها بأنها طريقة تؤدّي الى تأخير الفصل في النزاعات، أو أنها تفرغ لدور القاضي من مضمونه، بل أنها تبقى وسيلة للمعرفة المتخصصة، تساعد في الوصول الى الحقيقة الدامغة لإعطاء كلّ ذي حقّ حقه. ويبقى الخبير هو الرديف في كلّ نزاع غمّضت نقاطه وتشعبت.

ولكي تؤدّي الخبرة الفنيّة دورها في جلاء الحقيقة ومساعدة القضاء في تحقيق العدالة، وحتى لا ينحرف الخبير عن مسار المهمة التي كُلف بها، لا بدّ من الإشارة الى قواعد وضوابط يستنير بها القاضي والخبير على حدّ سواء، وهذا ما نصّت عليه المواد ٢١٢ الى ٢٦٢ من قانون أصول المحاكمات المدنية.

منتدى الخبرة المحاسبية في القضاء والتحكيم

٢٥ و ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٦
بيت المحامي - قاعة المحاضرات

ثانياً: في أهلية الخبير

إنّ أمر التحقّق من أهلية الخبير لممارسة عمله، تعود في البدء الى مجلس القضاء الأعلى لدى قبوله وإدراج اسمه على الجدول الخاص المُشار اليه.

ونضيف بأن أهلية خبير المحاسبة تُكتسب بتوفّر شروط ممارسة المهنة التي نصّ عليها القانون ٩٤/٣٦٤، لتحاكي ما قد يحدث بعد وضع الجدول الخاص المُشار اليه من فقدان الخبير لأهليته لسبب أو لآخر، ممّا قد يؤدي الى بطلان تقريره.

ثالثاً: في موضوع مهمّة الخبير

مهمّة الخبير واضحة، محدّدة، ومرتبطة باختصاصه. فلا تفويض لسلطات تعود للمحكمة، ولا انتداب لبحث مسألة قانونية وإعطاء رأيه، ولا خروج عن حدود المهمة التي كُلف بها تحقيقاً لرغبة أحد المتداعين، لكن هذا لا يمنع المحكمة من أن تقرر خلال قيام الخبير بعمله توسيع أو تضيق نطاق المهمة التي كُلف بها.

رابعاً: إنّ قبول الخبير للمهمّة التي كُلف

بها يعني إلتزاماً منه بتنفيذها:

- بموضوعية واستقلالية، بعيداً عن المصلحة الشخصية.
- ينظر الى الحقّ بمنظار العلم.
- بصدق وأمانة في نقل الوقائع وإظهار الحقيقة وإبداء الرأي الفني.
- بالتقيّد بالمهمّة التي أنيطت به دون تجاوزها والاسترسال في استنباط الأمور والنتائج الخارجة عن الموضوع الأساسي.
- بالتقيّد بسرّ المهنة وعدم إفشاء معلومات يكون قد اطلع عليها أثناء تنفيذه مهمّته من شأنها المسّ بالمصلحة الخاصة، وإلاّ تعرّض للمساءلة.

- بالتقيّد بمبدأ الوجاهية.

- بالحفاظ على مبدأ النزاهة في التعاطي مع فرقاء النزاع.

- بتنظيم تقريره وتضمينه أعماله ورأيه والأوجه التي استند اليها في تبرير هذا الرأي بدقّة ووضوح، وإيداعه قلم المحكمة.

إن منهجية المعالجة من خلال القواعد والضوابط لعمل الخبير في النزاعات القضائية، تقودنا الى السؤال عن مسؤوليته من خلال المعطيات التالية:

أمام هذا التراكم من المسؤوليات: مدنيّة، جزائيّة، تأديبيّة، يكتفي المتخاصمون بالظعن بتقرير الخبير أو بالمطالبة بإبداله أو ردّه. ليس في هذه الإشارة دعوة الى زيادة حالات المسؤولية، أو الدعوة الى تحريك الشكاوى والدعاوى ومخاصمة الخبراء، بل نرى فيها إشارة الى أنّ مسؤوليات خبير المحاسبة كبيرة بحجم اختصاصه الذي يشمل شريحة كبرى في دنيا الأعمال والشركات والمؤسسات والمصارف، يستند في عمله الى معايير علمية وأخلاقية، تعرّزها شهادات وإجازات وخبرات كي لا يبقى في أحضان الحلقة الأضعف في العمل القضائي.

يُخطئ من يظنّ بأنّ اللغة التي يعتمدها خبير المحاسبة تنحصر بلغة الأرقام. إنّها أسلوب يحاكي العلم والثقافة والقانون، يتكامل مع دور المحامي والقاضي في احترام حقوق الإنسان وتحقيق العدالة، وإذا كان من مسؤوليّة في ذلك، فهي مسؤوليّة مشتركة.

الخبير حسب ما تقدّم، يقوم بمهمّة يغلب عليها الطابع الفني، ووفق أصول قانونية محدّدة، وإن الإخلال بها يُثير موضوع المسؤولية المدنية للخبير.

الخبير يقوم بمهمّة تكلفه بها المحكمة، وهي تدبير موضوعي يُنفذ في عملية إجلاء الواقع والحقيقة. وإنّ الإخلال بها يُثير موضوع المسؤولية الجزائية.

والخبير غالباً ما يكون منتسباً الى نقابة تمثّل الإختصاص الذي يتولّاه. وإنّ انعكاس مسؤولية الخبير على وضعيته القانونية بمناسبة تأديته للمهمّة تطرح موضوع المسؤولية التأديبيّة.



الخبرة المحاسبية في حالات التصفية والإفلاس القضائية*

الأستاذ حبيب حاتم

خبير محاسبة مجاز وأمين سر سابق
في نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان

إن الخبرة المحاسبية في حالات التصفية والإفلاس القضائية لها أهميتها الكبرى فهي تمثل عنصر أساسي لإدارة وتحضير المعلومات اللازمة لإتخاذ المسؤولين في القضاء والتحكيم القرار المناسب والمبني كون الخبير منتدب من السلطة القضائية أو المحكم في مهمة فنية محددة للإطلاع ومراجعة الوضعيات الواقعية والمستندات المبرزة. ينظم على ضوءها تقرير مفصل يبين فيه الوقائع والأعمال التي قام بها ورغم كونها غير ملزمة فهي تنقل صورة كاملة للعمل الذي قام به مع رأي بالوقائع التي جمعها من خلال مراجعته. ويشمل تقريره الإجابة على المسائل الفنية المطلوبة اليه بحثها لإظهار الحقيقة. وإذا كان الرأي واضحاً مقنعاً فإن من شأنه أن يساعد المحكمة أو المصفي في إتخاذ القرار القانوني والعاقل.

دون إهمال الإجابة على كافة النقاط المطلوبة منه في المهمة ودون التطرق الى الوجهة القانونية أو إبداء رأي قانوني علماً بأن للمحكمة الحق في أي وقت أن تدعوه لإكمال أو توضيح المعلومات الناقصة أو الإضافية المطلوبة.

ونشير هنا ان خبير المحاسبة هو مساعد للسلطة القضائية Auxiliaire de Justice وبالتالي تقريره إستتسابي وغير ملزم للقضاء. ونذكر هنا أن بعض اهل القانون يصفون خبير المحاسبة بمعاون قضائي. Collaborateur. de Justice

ولا بد أن نشير الى ما ورد هذا الصباح في مداخلة حضرات القضاة والزملاء لجهة انه يتوجب على خبير المحاسبة الإمتناع عن تنفيذ المهمة إذا كان هنالك أي إرتباط عائلي او مادي أو معنوي بأي من أطراف النزاع. ونؤكد

وعلى الخبير أن يقوم بتنفيذها شخصياً وفي حال كان لا بد له أن يستعين بعاملين لديه فقد أجازها القانون شرط أخذ موافقة المحكمة، أو المحكم إنما يجب ان يتم عمل هؤلاء تحت إشراف ومراقبة ومسؤولية الخبير عاملين ضمن حدود المهمة الواضحة الموكولة.

وحيث أن مهمة خبير المحاسبة تختلف كلياً عن كافة الخبرات الفنية لجهة المدة المتوجبة عادة للتنفيذ، كونها تمتد أحياناً لأشهر أو لسنوات، لذلك يتوجب على الخبير إطلاع القاضي على كافة مراحل التطور والتقدم في تنفيذ المهمة وفي حال الضرورة الطلب تمديد المهلة المحددة في القرار بناءً على وقوعات تمتد في الزمان.

عند إنتهاء مراجعته ينظم الخبير تقريراً مفصلاً يبين فيه الوقائع والأعمال التي قام بها

إن الخبرة المحاسبية هي مستند أساسي في النزاع، وكما قال الرئيس مزهر هذا الصباح "الخبرة المحاسبية نور لتحقيق العدل"، لذلك ونسبة للمسؤولية التي تقع عليه يتوجب على خبير المحاسبة أن يتمتع بالعلم والكفاءة والإستقلالية الكاملة والتجرد والحياد كونه في خدمة القضاء، ولا تنسى أن الثقافة الواسعة لخبير المحاسبة بالإضافة الى العلم المهني المحاسبي لديه تثبت أن الخبرة المحاسبية هي على تقارب وعلى حدود الثقافة القانونية والعلم الإداري. حتى أن البعض يرى في خبير المحاسبة عدسة مكبرة للقضاء تعطي صورة واضحة ومرجعية محاسبية للمستندات والأوراق المطروحة للسلطة القانونية تساهم في إنارة التحقيق للقرار العادل.

ومن أجل أن يحقق الخبير العمل المطلوب منه، يجب ان تكون المهمة محددة وواضحة



أن على الخبير رفض المهمة إذا تواجدت أي من هذه الوقائع ولم يعلم بها القضاء أو المتنازعون.

أما فيما يتعلق في حالات التصفية والإفلاس، على خبير المحاسبة المكلف من المصفي الرضائي أو القضائي أو محكمة الإفلاس أولاً الإطلاع على الوضعيات المالية الحالية والسابقة للمؤسسة أو الشركة موضوع المراجعة ومن ثم إجراء جردة بالأصول والخصوم وتقييمها ومراجعة السجلات المحاسبية والمستندات

وبقدر ما تكون للخبير مسؤولية في تنفيذ المهمة ضمن الحدود المحددة وطبقاً للقوانين والمعايير الدولية وبقدر ما يتحمل المسؤولية القانونية في حال الخطأ الفادح أو التقصير.

إن الخبير المحاسبي مسؤول أمام المجلس التأديبي للخبراء ووكلاء التفليسة في حال تعرض عمله لحال الخطأ الجسيم يمكن أن يؤدي للشطب من الجدول وقد يتعرض أيضاً للملاحقة القضائية المدنية والجزائية.

وفي الخلاصة يتبين ان خبير المحاسبة هو من جمع العلم والثقافة والخبرة في خدمة القضاء ومساهم بجانب السلطة القضائية في تحقيق العدالة.

بقراءة الأعمال الإقتصادية والتجارية إذا كان ذلك ضمن المهمة المحددة وفي هذه الحالة تحليل المعطيات لإستخراج النتائج المالية لهذه الأعمال مما يؤكد هنا أن خبير المحاسبة ليس فقط مساعد قانوني إنما أيضاً معاون مرحلي للخدمة العامة.

في حال الإفلاس ينظم الخبير تقريره الذي يفند الوضعيات المالية ويشير إلى مطابقتها للواقع أو مخالفتها له، وفي هذه الحالة يحدد التعديلات الواجبة. وعلى ضوء تقريره الشامل المرفوع إلى وكيل التفليسة والقاضي المشرف، يصار إلى وصف الإفلاس عادي أو تقصيري أو إحتياطي. وهذا يثبت مرة أخرى مسؤولية الخبير في عمله الفني الذي يُبنى عليه القرار العادل.

للتأكد أنها ممسوكة حسب الأصول كما عليه أن يعيد النظر في الوضعيات المالية الحالية والسابقة للتأكد أنها تعطي صورة صادقة وفورية للبنود الواردة فيها، كما التأكيد أن هذه البيانات تشمل تقييماً لكافة ما للشركة وما عليها. وفي حال وجود مفوض مراقبة، الإطلاع على تقريره ومراسلاته للإدارة كما على الخبير تحديد الضرر في حال وجوده دون التطرق إلى المسؤوليات القانونية إنما نقل الوقائع ووصفها وتحديد مطابقتها للمعايير وإظهار إذا كانت الأصول تغطي الموجبات في حالات الإفلاس والتصفية.

ونكرر هنا أنه لا بد أن يكون للخبير ثقافة قانونية وعلمية Droit et Science تسمح له



الحراسة القضائية والحارس القضائي، مواصفات، مهام ومسؤولية خبير المحاسبة المُعِين حارساً قضائياً (لبنان)*

أ.د. داوود يوسف صبح

خبير محاسبة مجاز، مستشار تدقيق
مستشار: كرو هوروث بروفاشيونال أوديترز،
عضو كرو هوروث الدولية

قبل الدخول بموضوع خبير المحاسبة/ المحاسب القانوني من حيث المفهوم والمهام والمسؤولية من المناسب ان نستعرض بالمختصر بعض العناوين الاساسية في مفهوم وشروط دعوى الحراسة القضائية

٢- للاموال المنقولة وغير المنقولة التي يخشى صاحب الشأن لاسباب مشروعة، ان يختلسها واطع اليد عليها او يتلفها او يعيبها.

٣- للاموال المنقولة المؤمنة لحق الدائن اذا اثبت الدائن عجز مديونه او كان لديه من الاسباب المشروعة ما يحمله على الخوف من هربه او اختلاسه لتلك الاشياء او تعيبها.

ان حقوق الحارس وموجباته تحدد في قرار المحكمة القاضي بتعيينه، والا فهي تخضع للقواعد المختصة بالحارس الاتفاقي“.

وعلى هذا الأساس يمكن تعيين أحد طرفي الخصومة حارساً قضائياً في حال اتفاق الفريقين على ذلك وإذا رأى القاضي أن في تعيينه مصلحة أكيدة وظاهرة ولمس عنده الخبرة وحسن الإدارة أو كانت قيمة المال موضوع النزاع لا تحتمل نفقات الحراسة، وإذا عين أحد الفريقين حارساً قضائياً فيمكن أن يضاف إليه شخص آخر أجنبي عنهما ويلجأ إلى هذا التدبير للمؤسسات والشركات التي تتطلب خبرة خاصة في إدارتها وتسيير أعمالها، وإذا كان هذا التدبير من شأنه أن يؤمن سير عمل الشركة بصورة طبيعية فني هذه الحالة تبقى الإدارة للشريك القائم فيها وتكون مهمة

اتخاذ تدابير عاجلة مؤقتة مع عدم المس بأساس الحق المنازع فيه، على أن يكون الشيء المطلوب وضع الحراسة عليه قابلاً لأن يُعهد بإدارته إلى الغير، صيانة للمال وضماناً لحسن إدارته وحفظه بشكل يحقق المصلحة من الأمر بهذا الإجراء.

والعجلة لا تعني السرعة، وبالتالي فإن مجرد استعجال المدعي في الحصول على حكم بدعواه لا يبرر اللجوء إلى قاضي الأمور المستعجلة،

تعيين الحارس القضائي:

يخضع تعيين الحارس القضائي حسب المادة ٧٢٠ موجبات وعقود (م.ع.) لطريقتين: الأولى: يعهد في الحراسة الى شخص يتفق جميع ذوي الشأن على تعيينه، الثانية: ويمكن ايضاً تعيينه من قبل القاضي. وأيضا حسب المادة ٧٢٠ للقاضي ان يقرر تعيين حارس:

١- للشيء الذي يكون موضوع نزاع او موضوع علاقات قانونية مشكوك فيها، الى ان يزول النزاع او الشك- او للشيء الذي يعرضه المديون لاجراء ذمته.

الحراسة القضائية هي إجراء قضائي تحفظي وتدبير احترازي مؤقت يزول بزوال موجه الدافع له. وتتمثل بإيداع شئ قد يكون اموال منقولة او غير منقولة متنازع عليها، بين يدي شخص ثالث.

وقد تأخذ الحراسة القضائية شكلاً من أشكال الادارة كلياً او جزئياً، حسب المهمة المقررة للحارس القضائي، ولنجاحها تتطلب رعاية ادارية، مالية ومحاسبية، وهذا ما يميّز به خبير المحاسبة في نجاحه في تنفيذ حراسة قضائية توكل إليه، لأنه يتمتع بخبرات وعلوم ادارية ومالية ومحاسبية وإمام بالقضايا القانونية المتعلقة بها، تمكنه من أن يلي متطلبات الحراسة على انواعها، لأنه القادر على العناية الادارية والمحافظة المالية والتعمق بالامور المحاسبية وبالتالي ان يُبعد اي خلل قد يغير في النتائج ويُسهّل اعمال الغش.

مفهوم دعوى الحراسة القضائية:

تتسم دعوى الحراسة القضائية بطابع العجلة وتقام عادة أمام قضاء الأمور المستعجلة لأسباب هامة غير قابلة للانتظار، تستدعي

الحارس مراقبة أعمال الإدارة وتسلم الأموال التي تدخل إلى صندوق الشركة والإذن بصرف المبالغ اللازمة لاستمرار العمل.

موجبات الحارس القضائي: (المواد ٧٢٢-٧٢٦ م.ع.)

يقوم الحارس بحفظ الشيء وبادارة شؤونه. ويلزمه ان ينتج كل ما يمكن انتاجه منه.

لا يجوز للحارس ان يقوم باي عمل من اعمال التفرغ او الانتقال ما خلا الاعمال الضرورية منها لمصلحة الشيء المحبوس. واذا كانت الحراسة واقعة على اشياء قابلة للتلف، جاز ان تباع بترخيص من القاضي فيكون حينئذ موضوع الحراسة بدل البيع.

يجب على الحارس ان يعيد الشيء المحبوس بلا ابطاء إلى الشخص الذي يعينه له الفريقان او القضاء. ويترتب عليه من الموجبات فيما يختص بردها ما يترتب على الوديع المأجور.

اذا كانت الحراسة غير مجانية، فالحارس مسؤول عن كل خطأ في ادارته وفاقا للقواعد المختصة بالوكالة.

اذا نيّطت الحراسة بعدة اشخاص، فالتضامن يوجد حتما بينهم طبقا للقواعد المختصة بالوكالة.

موجبات الفريق الذي يُرد إليه الشيء:

المادة ٧٢٧ (م.ع.)- يجب على الفريق الذي يُرد إليه الشيء ان يدفع إلى الحارس النفقات الضرورية والنفقات المفيدة التي انفقها بنية حسنة وبلا افراط، وان ينقده الاجر المتفق عليه او الذي عينه القاضي. واذا كان الايداع اختياريا، فللحارس ان يقيم الدعوى على جميع المودعين ليحملهم على اداء النفقات وايفاء الاجر له مع مراعاة النسبة بين مصالحهم في القضية.

خبير المحاسبة، مهامه ومسؤولياته:

إنطلاقاً مما ورد وبصفتي خبير محاسبة رأيت أن أدخل في هذا الموضوع من زاوية اعتبار ان الخبير حامل أمانة تنفيذ قرار تعيينه حارساً قضائياً، وبالطبع على الخبير التقيد بمضمون قرار المحكمة التي اوكلت اليه القيام بمهام

ادارية كاملة او جزئية تم تحديدها بوضوح في القرار القاضي بتعيينه، وربما يكون التعيين مشترك مع خبير اخر أو اكثر في مجال آخر من مجالات الخبرة،

إن أهمية خبراء المحاسبة المقيدون على جدول الخبراء لدى المحاكم الذي يعتمده مجلس القضاء الأعلى يتسم بأنهم حكماً أعضاء ممارسون متفرغون للمهنة مقيدون على الجدول العام لنقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان عملاً بالقانون رقم ٩٤/٣٦٤ والذي حدد شروط: الإنتساب إلى النقابة والمؤهلات العلمية الجامعية والخبرات المهنية وأخضعهم لامتحانات دخول ماثلة لما هو معتمد عالمياً، إضافة إلى التأهيل العلمي والعملية السنوي المستمر بحد ادنى ٤٠ ساعة كل سنتين تتمثل بالمشاركة في مؤتمرات، ندوات، دورات تدريبية بمختلف المجالات ذات العلاقة، وغير ذلك لمواكبة التطورات المهنية مما يحقق التأهيل المستمر، كما أكد القانون المشار اليه على تفرغ الخبير للمهنة دون سواها في مكتب باسمه أو شريك أو موظف فيه.

لقد حدّد القانون المشار اليه واجبات خبير المحاسبة وما هو مجاز أو محظّر عليه القيام به وأخضعه للمساءلة أمام مجلس تأديبي له صلاحيات التنبية واللوم والتوقف عن العمل توصلًا للفصل النهائي من النقابة وحرمانه من مزاوله المهنة.

ومن الجدير ذكره ان خبير المحاسبة يجب ان يتمتع بالاستقلالية والنزاهة بصورة تامة للقيام بمهامه،

وهنا لا بد من الإشارة أنه حتى قبل صدور قانون تنظيم المهنة رقم ٩٤/٣٦٤ كان سبق للنقابة عام ١٩٧٩ وأقرت رسمياً ميثاق المهنة، تم فيه وضع بنود خاصة بخبراء المحاسبة لدى المحاكم لا تزال صالحة للتقيد بها وأرى من المناسب ذكرها كعناوين وهي التالية:

• أن يكون صادق اللهجة محافظاً على الأمانة، بعيداً عن الريب، محققاً للعدالة حتى تجوز شهادته وتصح ولايته.

• أن يتجنب طلب تكليفه بمهمة معينة بالذات

كي لا يثير الشكوك في دوافعه والريب في نزاهته.

• أن يرفض المهمة الموكلة إليه إذا وجد أن معرفته الفنية عاجزة عن استيعابها أو إذا وجد أنه في نفس الأحوال التي يجوز فيها رد القاضي لمهمته، ومنها حالات القرابة والعلاقة، إلخ..

• أن يتقيد بالمهل التي تحددها له المحاكم وإذا اقتضى التحقيق زيادة في الوقت أن يطلب مهلاً إضافية تقيداً بسلوك المهنة وحفاظاً على آدابها واحتراماً للنظام والأصول.

• أن يؤدي مهمته بموضوعية واستقلال فلا يأخذ إلا بما يمليه الفن ولا ينصت إلا لصوت ضميره ووجدانه وأن لا ينظر إلى الحق بغير منظار العلم.

• أن لا يبوح بالأمر التي اطلع عليها بحكم مهمته وبمناسبة قيامه بها إلا إلى القاضي والمتداعين.

• أن يقوم بمراقبة ذاتية وتجنب الإنحراف ويخضع لرقابة النقابة توصلًا للمحافظة على طهارة الجسم المهني من أن يلوته فاسد أو دخيل.

”إن تختيم الدفاتر هو إلزامي بموجب القانون“

الشروط الواجب توافرها في خبير المحاسبة المجاز عضو النقابة:

من المفيد ان أذكر الشروط الواجب توافرها في الخبير لقبول انتسابه عضواً في نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان، حيث نصت المادة ٨ من القانون رقم ٩٤/٣٦٤ تنظيم مهنة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان - لا يحق لأحد أن يُسجل في جدول الخبراء العام وأن يزاول المهنة في لبنان أو أن يتخذ لنفسه هذا اللقب، إلا إذا توافرت فيه الشروط الآتية:

- ١- أن يكون لبنانياً منذ عشر سنوات على الأقل.
- ٢- أن يكون قد أتم الحادية والعشرين من عمره.
- ٣- أن يكون متمتعاً بكافة حقوقه المدنية، وغير محكوم عليه بجناية أو جنحة شائنة، وفقاً للتحديد الوارد في الفقرة (هـ) من المادة

الرابعة من المرسوم الاشتراعي الرقم ٥٩/١١٢ .

٤- أن يكون حائزاً على إجازة إدارة الأعمال، أو ما يعادلها، أو شهادة الامتياز الفني في - الخبرة في المحاسبة - المعترف بها من وزارة التعليم المهني والتقني مع خبرة لا تقل عن خمس سنوات.

٥- أن يجتاز الامتحان المعتمد لدى لجنة الامتحانات والمقرر في مجلس النقابة. أما حملة شهادات الخبرة بالمحاسبة من جمعيات أو معاهد دولية فهم يخضعون فقط لمواد الامتحانات المتعلقة بالقوانين اللبنانية التي يحددها مجلس النقابة.

٦- أن يكون قد سدد بدل الانتساب والاشتراك السنوي المحدد بالنظام الداخلي.

٧- أن يكون قد استوفى شروط التدرج المنصوص عليها في هذا القانون وأن يرفق بطلبه شهادة من الخبير المجاز الذي تدرج في مكتبه تثبت أهليته للانتقال إلى جدول الخبراء المجازين.

٨- أن لا يكون مصروفاً من وظيفة في القطاع العام لسبب يخل بالشرف أو كرامة الوظيفة. ٩- أن يكون متفرغاً للمهنة دون سواها ويزاولها في مكتب باسمه أو هو شريك أو موظف فيه.

وأيضاً ورد في المادة ١٤- يجب على خبير المحاسبة المجاز:

١- أن يحافظ على سر المهنة والسرية المصرفية.

٢- أن يمارس المهنة شخصياً، دون أن يكون له حق التوكيل أو التفويض إنما يحق له الاستعانة بمساعدين على مسؤوليته.

٣- أن يوقع على مسؤوليته الأعمال التي يعدها الأفراد والمتدرجون الملحقون بمكتبه.

يحظر على الخبير المجاز:

ورد في المادة ١٥- يحظر على الخبير المجاز

- أن يقوم بأي عمل مخالف لقواعد السلوك المهني المقرر من قبل النقابة.

- أن يجمع بين مهنته كخبير محاسبة مجاز وبين الأعمال والمهن الآتية:

٤- الوظائف العامة على إطلاقها بما في ذلك

المؤسسات العامة والبلديات، ما عدا عضوية مجلس النواب والمجالس البلدية وسائر الوظائف الانتخابية التي لا يتناول شغلها راتباً أو أجراً، والتعليم في المعاهد والجامعات الرسمية والخاصة شرط أن لا يتعاضى أعمال الرقابة عليها.

٥- العمل كمستخدم في المؤسسات الخاصة.

٦- المهن الحرة الأخرى والمهن التجارية.

٧- عضوية مجالس إدارة الشركات أو المساهمة فيها في حال قيامه بأية أعمال مهنية لدى هذه الشركات.

٨- عضوية نقابة مهنية أخرى باستثناء الجمعيات العلمية والنقابات التي لا تتعارض أعمالها مع مهنته كخبير محاسبة مجاز.

٩- أن يكون له أو للشركة التي يمثّلها أية مصلحة من جماعة غايتها أحداث تأثير في أسعار فتّة ما من أوراق الشركة المالية في سوق البورصة.

وضع دراسة الجدوى الاقتصادية لمشاريع الشركات التي يتولى تدقيق حساباتها.

ج- ويحظر عليه ممارسة مهنة مراقب حسابات شركة معينة في الحالات الآتية:

- إذا كانت تربطه أو أواصر النسب حتى الدرجة الثالثة بأحد أعضاء مجلس إدارة الشركة المعنية أو بمديرها العام أو بكيبار المساهمين فيها الذين يملكون أكثر من خمس وعشرين بالمئة من رأس المال.

- إذا كان مديناً أو دائئاً للشركة المعنية أو لأية شركة شقيقة لها أو يتعامل معها بشروط تختلف عن الشروط المتعامل بها في أوضاع مماثلة إلا إذا نشأ الدين بنوعيه المدين أو التعامل نتيجة العمل العادي.

- إذا كان موظفاً سابقاً في الشركة المعنية أو أحدى الشركات التابعة لها ما لم يمضي على تركه العمل أربع سنوات على الأقل.

الاتجاهات المختلفة لمفهوم المركز القانوني للخبير:

هناك عدة اتجاهات حول تحديد مفهوم المركز القانوني للخبير ونرى من الأهمية توضيح هذه الاتجاهات المختلفة، وهي التالية:

الاتجاه الأول: نظرية الوكالة (القانون الفرنسي) فالخصوم يسهمون في تعيين الخبراء، فيقوم الخبير برعاية مصالح الخصوم وتحقيق مدعاهم، والخصوم بعد ذلك يدفعون الأتعاب، وبذلك تنشأ رابطة قانونية بين الخصوم والخبير حتى في حالة تعيين المحكمة للخبير.

الاتجاه الثاني: الخبير يعد شاهداً (القانون الروماني والانجليزي) وما الخبير حينئذ إلا شاهد كفاء، فالخبراء شهود مثقفون، وهذا أيضاً ما هو مقرر في النظام الإنجليزي.

الاتجاه الثالث: نظرية التفويض الجزئي أو الخبير نائب القاضي فالخبير طبقاً لهذا الاتجاه يعد نائباً مؤقتاً للقاضي حيث يفوض بجزء من السلطات العامة.

الاتجاه الرابع: نظرية المستشار الفني (القانون الايطالي) والذي يرى أن الخبراء هم مساعدون للقضاة، حيث ينتدب الخبير في الدعوى لإيضاح ظروفها ويكمل الخبرة الشخصية للقاضي التي تؤهله للفصل في النزاع،

أما في لبنان يُعتبر الخبير المُعيّن من القاضي في مهمة ممثلاً للقاضي في المهمة المحددة الموكولة اليه، ولتكامل الأدوار في الوصول الى العدالة لا بُدُّ من تفاعل الممارسة العملية وتكامل المهام بين كل من القاضي والخبير والمحامي بتبادل الاحترام والمهنية للوصول الى الهدف اثناء تنفيذ المهمة وصولاً الى نتائجها و/أو أعداد تقرير الخبير بنتائج عمله،

وذكر هنا، انه أحياناً يتعرض الخبير الى التشهير بدل الطعن العلمي الموضوعي مع تحديد النقاط المطعون بها، ويمكن في حالة وجود مأخذ أو ما يدعو الى الطعن على الخبير

” لتحقيق العدالة لا بُدُّ من تفاعل الممارسة العملية وتكامل المهام بين كل من القاضي والخبير والمحامي بتبادل الاحترام والمهنية“

او على المحامي فلكل منهما نقابة ولكل من النقابيتين مجلس تأديبي يمكن الرجوع اليهما لاتخاذ الاجراء والمحاسبة اذا كان من موجب لذلك وحسب المقتضى.

أهمية التحقق من قانونية مسك الدفاتر:

بصورة اجمالية على الخبير/ المدقق التحقق من قانونية مسك وتنظيم الدفاتر سواء في حالات الحراسة او اي مهام توكل الى الخبير، على الحارس ان يقوم بالمهام الموكلة اليه على افضل وجه، وعليه التخطيط لمعرفة ما تتطلبه القوانين والأنظمة المعتمدة، وعليه في شأن ادارته للحراسة ان يتحقق من ان الدفاتر ممسوكة ومنظمة حسب الاصول، وخبير المحاسبة هو القادر ضمن علمه وخبرته التحقق فيما اذا كانت الدفاتر ممسوكة ومنظمة حسب الاصول، وهنا أرى من المناسب العودة

” على الخبير/ المدقق التحقق من قانونية مسك وتنظيم الدفاتر سواء في حالات الحراسة او اي مهام توكل الى الخبير “

إلى النصوص القانونية بشأن مسك الدفاتر، ولا سيما المواد ١٦، ١٧، ١٨ من قانون التجارة. والمادة ٢٩ البند ٦ من قانون الإجراءات الضريبية، والمرسوم ٨١/٤٦٦٥ التصميم المحاسبي العام والقرارات ذات الصلة. المادة ١٦- على كل شخص، حقيقياً كان او معنوياً، له صفة التاجر ان يمسه دفتر يومية يسجل فيه يوماً فيوماً جميع الاعمال التي تعود بوجه من الوجوه الى مشروعه التجاري او على الاقل، عندما يحول دون ذلك نوع العمل في المؤسسة، ان يسجل فيه شهرياً نتائج تلك الاعمال شرط في هذه الحال الاخيرة ان يحفظ جميع الوثائق التي تمكن من مراقبة صحة تلك الاعمال يوماً فيوماً طوال المدة المنصوص عليها في المادة ١٩ من قانون التجارة.

وعليه ايضا ان يجري جردة سنوية لجميع عناصر مؤسسته وان يوقف جميع الحسابات بغية وضع الموازنة ووضع «حساب الارباح والخسائر» وان

يدون على الاقل الموازنة Bilan وحساب الارباح والخسائر في دفتر الجرد. واذ اخلا هذا الدفتر من عناصر الجردة التفصيلية يجب ان تنظم الوثائق المتعلقة بها وان تحفظ طوال المدة المنصوص عليها في المادة ١٩ من قانون التجارة.

المادة ١٧- يجب ان تنظم الدفاتر التجارية الاجبارية بحسب التواريخ وبلا بياض ولا فراغ ولا نقل الى الهامش ولا تحشية بين السطور ولا محو.

المادة ١٨- يجب ان توضع للدفاتر المذكورة ارقام وان يعلم عليها ويوقعها قاضي الصلح او رئيس المحكمة البدائية في المدن التي تتعد فيها هذه المحكمة.

هذا بالاضافة الى ما ورد بموضوع الدفاتر في المرسوم رقم ٨١/٤٦٦٥ التصميم المحاسبي العام، وأوجب مسك سجلات: اليومية والجرد والالتزامات والأستاذ العام، ووجوب تختم الثلاثة الاولى منها مع عدم وجوب تختم دفتر الاستاذ.

المادة ٢٩ البند ٦، من قانون الإجراءات الضريبية رقم ٤٤ تاريخ ١١/١١/٢٠٠٨،- لغايات فرض الضرائب والرسوم، يمكن مسك السجلات بدون تختمها أو التأشير عليها.

كما أضيف بضرورة التقيد بالأنظمة والتصاميم المحاسبية المقررة وفقاً للمرسوم ٨١/٤٦٦٥ وقرارات التصاميم العامة والخاصة، والقرارات والتعاميم الملزمة بتطبيق كل من معايير المحاسبة الدولية (IAS, IFRS) والمعايير الدولية التدقيق (ISA)، وهذا يظهر بوضوح في التعميم الصادر عن وزارة المالية رقم ٧٤٢/ص/٢٠٠٢

يتبين أن قانون الإجراءات الضريبية، قد أعفى من موجب تختم الدفاتر أو التأشير عليها لغايات فرض الضرائب والرسوم، دون مراعاة ضرورة تناغم القوانين القديمة والحديثة، وما قد ينتج عن ذلك من ضرر وكيف يمكن إجراء وصف الدفاتر في ظل موجب التختم من ناحية وعدمه من ناحية أخرى.

لقد عالج القانون رقم ٤٤ موضوع مسك السجلات والمستندات المحاسبية يدويا أو آليا من قبل المكلفين بضريبة الدخل على أساس الربح الحقيقي في المادة ٢٩ منه، وأوجب مسك سجلات: اليومية والجرد والأستاذ العام وسجل الرواتب والأجور واعتماد هذه السجلات أيضا بالنسبة الى الضريبة على القيمة المضافة، كما أكد على الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم مسك سجل للأسهم الإسمية، وحدد مدة حفظ هذه السجلات ومستنداتها بعشر سنوات وفقا لنص المادة ٢٠ منه.

يتبين من هذا النص انه قد تم الإعفاء من موجب مسك سجل الإلتزامات المنصوص عنه

في مرسوم التصميم المحاسبي العام. أما بالنسبة للمكلفين على غير أساس الربح الحقيقي فالتزمهم بمسك سجلات اليومية والأصول الثابتة والرواتب والأجور، ويطبق مسك هذه السجلات ايضا على المكلفين الخاضعين لقانون الضريبة على القيمة المضافة.

وبالنظر الى، الفقرة السادسة من المادة ٢٩ القانون ٤٤ المشار اليها، التي اعفت السجلات من التختم او التأشير عليها لغايات فرض الضريبة فقط، فهذا أمر هام ويتماشى مع ما هو معتمد دوليا وبشكل خاص في الدول المتقدمة، غير انه يستفيد من هذا النص بعض المكلفين، بسبب عدم تعميمه ليتناول تعديل قانون التجارة اللبناني الذي لا يزال يَبقي على وجوب إلزامية تختم السجلات.

هذا الأمر من شأنه تعدد واحياناً تضارب النصوص في القوانين لموضوع واحد وتضارب التشريعات التي من شأنها ان تلغي بعضها، اضافة الى الضرر الذي قد يواجهه العديد من المكلفين الذين سيقعون بإشكالات نتيجة سوء الفهم غير المقصود أو عدم الإدراك من البعض الآخر الذين يعتمدون هذا النص الجديد ويحجمون عن تختم السجلات باعتبار انهم أمنوا المتطلبات الضريبية وسهي عن بالهم الضرر الكبير المدني والجزائي الذي سيلحق بهم عند اضطرارهم الى استعمال

”الحارس يرقى الحراسة رعاية الأب الصالح علماً، عملاً خبرة وأخلاقاً“

هذه السجلات أمام المحاكم حيث يتم عندها اعتبار السجلات غير قانونية ويترتب على ذلك ضياع الحق والتفرغ غير العادل والإجحاف إضافة الى ما يرزحون تحته من معاناة بسبب الظروف الإقتصادية السيئة المحلية والدولية.

خبراء المحاسبة والحراسة القضائية:

ان ما نوردته في موضوع الحراسة القضائية من شأنه أيضاً أن ينطبق على اعمال التصفية، واعمال المدير المؤقت، وهو اساسي في نجاح خبير المحاسبة عند تعيينه حارساً او مصفياً لشركات او ارث/ شركة أو خلاف ذلك من مهام الخبرة.

أن أعمال الحراسة القضائية للشركات وللايرث تمر بعدة مراحل هي في صلب أعمال خبير المحاسبة أي المحاسب القانوني وخبرته والتي تمتد لتشمل على: حصر وجرد الأملاك والموجودات العائدة للشركة أو للايرث محل الحراسة وحصر الالتزامات الواجبة السداد والديون التي لدى الغير وحصر حقوق والتزامات المورث أو الشركاء إلى آخر ما يتعلق بهذه المرحلة، ومن ثم يتم إعداد خطة الحراسة وادارتها ادارة المدير المعتاد العارف،

ثم أعمال التنفيذ، ومنها إدارة الاستثمارات والممتلكات والمصانع والمشاريع العائدة للحراسة والتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمفاهيم وممارسة أعمال الإدارة وأسس وأساليب التمويل وتحليل التكلفة والعائد وإعداد الموازنات التخطيطية والميزانيات وتحليل الانحرافات وإدارة المخزون ومعدلات دورانها إلى آخر ما يتعلق بهذه المرحلة، وكذلك ما يتعلق بالديون والالتزامات وإبرام اتفاقيات وتسويات التصالح مع المدينين والدائنين وما يتعلق بذلك من فحص حساباتهم مع الشركة وتحصيل الأثمان وإعداد جداول التوزيع والمراكز المالية للورثة أو الشركاء بحسب الأحوال وكل ذلك من صميم خبرة خبير المحاسبه وعمله.

المصادر والمراجع:

- قانون رقم ٩٤/٣٦٤ تنظيم مهنة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان،
- قانون الموجبات والعقود المواد من ٧١٩ الى ٧٢٧ وغيرها من المواد،
- قانون اصول المحاكمات المدنية الفصل الثامن- الخبرة المواد ٢١٢ الى ٢٦٢ وغيرها من المواد،
- د. داوود صبح، بسام داوود صبح - تدقيق البيانات المالية ومراقبة الجودة - الجزء الثالث- دار المنشورات الحقوقية - صادر
- النقيب وائل ابو شقرا- مهنة خبراء المحاسبة في لبنان- تاريخ، مسار، انجازات - دار المنشورات الحقوقية - صادر

مع هذا كله فإن خبير المحاسبة المعين حارساً قضائياً او مصفياً او مديراً مؤقتاً لا يتولى أعمال تدقيق حسابات الشركة محل التعيين المذكور، بل يتم ذلك من خلال تعيين أحد مكاتب التدقيق الأخرى او المدققين الافراد، سواء بصفته والصلاحيه المعطاة له وفق قرار تعيينه المحدد، أو من قبل الجهة القضائية التي عينته. وأختم بالأمل أن يُصار بأسرع وقت ممكن الى تناغم القوانين وتكاملها فيما بينها خدمة للحق

حالة عملية

تعيين مدير مؤقت

عين القضاء مديراً مؤقتاً لتلفزيون لبنان ريثما تتجاوز الشركة الأزمة، أصدر قاضي الامور المستعجلة في بيروت،..... قراراً قضى: بتعيين السيد مديراً مؤقتاً بصلاحيات رئيس مجلس الادارة المدير العام ل«تلفزيون لبنان»، وتعيين الخبير في المحاسبة السيد مديراً مؤقتاً بصلاحيات أعضاء مجلس الادارة، على أن تحصر أعمالهما بما يلزم لتسيير أعمال الشركة، الى حين تعيين الادارة من قبل السلطة المختصة، وتكليفهما رفع تقرير شهري عن أعمالهما الى المحكمة.

القرار

وجاء في القرار: «إن قاضي الامور المستعجلة في بيروت، بعد الإطلاع على الأوراق كافة، ولدى التدقيق، تبين انه بتاريخ ٢٢/٦/٢٠١٣ قدمت الدولة اللبنانية- وزارة الإعلام استحضاراً بوجه شركة تلفزيون لبنان ش.م.ل.

وطلبت تعيين مدير مؤقت للشركة المدعى عليها الى حين تعيين مجلس إدارة ورئيس مجلس- مدير عام وفقاً للقوانين المرعية الإجراء، وتضمين المدعى عليها النفقات كافة، على أن يكون القرار نافذاً على الأصل».

أولاً: في الإختصاص الوظيفي

وحيث ان قاضي الامور المستعجلة يختص وفقاً لأحكام الفقرة الأولى من المادة ٥٧٩ أ.م.م باتخاذ التدابير المستعجلة في المسائل المدنية والتجارية دون التعرض لأصل الحق. وحيث، وحيث، وحيث ...

ثانياً: في موضوع الدعوى

وحيث ان الفقرة الاولى من المادة ٥٧٩ أ.م.م تجيز لقاضي الامور المستعجلة اتخاذ التدابير المستعجلة في المواد المدنية والتجارية دون التعرض لاصل الحق.

وحيث أن المادة ٥٨٩ أ.م.م تجيز لقاضي الامور المستعجلة اتخاذ جميع التدابير الموقته والاحتياطية التي من شأنها حفظ الحقوق ومنع الضرر كوضع الاختام وجرّد الموجودات وفرض الحراسة القضائية وبيع الاموال المقابلة للتلف ووصف الحالة.

وحيث يعود بالتالي لقاضي العجلة فرض الحراسة القضائية او تعيين مدير موقت على الشركات، على أن يتحقق من توافر الشروط العامة لاختصاصه وفق ما جرى بيانه أعلاه، بالاضافة الى شروط الحراسة القضائية المبينة في قانون الموجبات والعقود.

وحيث أن المدير الموقت الذي يعرف ايضاً بالمدير القضائي هو الشخص المكلف بقرار قضائي للحلول مؤقتاً مكان أجهزة الشركة لتولي شؤونها، الى حين مرور الازمة الداخلية التي عطلت العمل الطبيعي للشركة وحتمت تعيينه.

وحيث أن تعيين مدير من قبل قاضي الامور المستعجلة يبقى تديراً استثنائياً،

وحيث أن الخطر المحدق الذي يوفر بحد ذاته ايضاً شرط العجلة المؤدي الى فرض الحراسة القضائية

وحيث وحيث وحيث ان ما تقدم يشكل حائلاً اساسياً دون متابعة الشركة اعمالها بصورة طبيعية، وهو ما يشكل احد الاسباب النموذجية التي تحتم عادة تدخل القضاء لتعيين مدير موقت.

وحيث ان الوضع المبين اعلاه من شأنه شل العمل القانوني للشركة، وحيث من شأنه تبرير تدخل القضاء لتعيين

وحيث وحيث وحيث ان تدخل المحكمة في حياة الشركات، ولا سيما عبر كف يد الادارة القائمة وتعيين ادارة قضائية يبقى تدخل استثنائياً وحيث وحيث

وحيث يقتضي لضمان حسن سير العمل في الشركة المدعى عليها، وبالنظر الى الاعمال المطلوبة تكليف خبير محاسبة بالاضافة الى المدير المقترح، على ان يتولى هذا الاخير صلاحيات رئيس مجلس الادارة - المدير العام، في حين يتولى الخبير صلاحيات اعضاء مجلس الادارة، وعلى ان يكون صوت الرئيس مرجحاً في اجتماعات مجلس الادارة التي يتعذر فيها الاتفاق بينه وبين الخبير المعين.

وحيث ان الادارة الموقته تفرض بطبيعتها حصر صلاحيات المدير الموقت بالاعمال الضرورية لتسيير عمل الشركة الى حين خروجها من الازمة، لا سيما ان تعيين المدير الموقت لا يشكل انتقاصاً من صلاحية الشركاء (او مجلس الوزراء في الحالة الراهنة) او التفافاً على صلاحياتهم في التعيين، بل يعتبر تديراً مؤقتاً لتأمين استمرارية الشركة في ظل الظروف الاستثنائية التي تمر بها،

لذلك، يقرر:

١- تعيين السيد مديراً مؤقتاً للشركة

المدعى عليها، بصلاحيات رئيس مجلس الادارة - المدير العام، وتعيين الخبير المحاسب السيد مديراً مؤقتاً بصلاحيات اعضاء مجلس الادارة، على ان يكون لرئيس مجلس الادارة الصوت المرجح عند التصويت والاختلاف في المجلس، وعلى ان ينظم عندها محضر يضم الى التقرير الشهري المبرز للمحكمة، وعلى ان تنحصر اعمال المديرين المذكورين بتلك اللازمة لتسيير عمل الشركة المدعى عليها بصورة طبيعية للمحافظة عليها، وتأمين استمرارية العمل فيها الى حين تعيين الادارة من قبل السلطة المختصة، وفق ما جرى تحديده في متن هذا القرار.

٢- تكليف المديرين المذكورين تسلم الشركة

المدعى عليها من ادارتها الحالية واجراء جردة كاملة لموجوداتها واموالها والاطلاع على دفاترها ومحاسبتها وحساباتها المصرفية، وتنظيم تقرير دقيق يبين وضعها الحالي عند تسلمها.

٣- تكليف المديرين المذكورين تنظيم تقرير

شهري مشترك عن عملها وايداعه في قلم المحكمة، على أن يتم تحديد اتعابهما شهرياً بناءً عليه.

٤- رد سائر الادلاء والمطالب الزائدة او

المخالفة.

٥- تضمين المدعى عليها النفقات كافة.

قراراً معجل التنفيذ نافذاً على الاصل صدر وافهم علنا في بيروت بتاريخ ٢٠١٣/٧/٨.



محاسبة القيمة العادلة

مفاهيم السوق. مستويات القياس ومداخل التقييم

الدكتور حسن الموسوي

رئيس قسم المحاسبة، أستاذ مساعد
الجامعة اللبنانية- كلية العلوم الاقتصادية
وإدارة الأعمال – الفرع الخامس

تقوم المحاسبة كما هو معلوم على القياس الكمي، ولا بد أن يكون هذا القياس في المحاسبة المالية قياساً نقدياً، بحيث يتم التعبير عن الأشياء والأحداث التي يتم قياسها كميّاً، بصورة عدد من الوحدات النقدية.

وختلافاً لغيرها من وحدات القياس تتعرض النقود للتقلب، فترتفع أو تنخفض تبعاً لتغير أسعار السلع والخدمات.

وللتعامل مع هذا الواقع، رأى جانب من الفكر المحاسبي التقليدي أن أفضل ما يمكن القيام به هو عدم الاعتراف به، ومن هنا جاء فرض ثبات وحدة القياس النقدي الشهير محاسبياً.

وإزاء تعدد المعايير الدولية التي تتناول القيمة العادلة وتنافسها أحياناً قام مجلس معايير المحاسبة الدولية في 12 أيار 2011 بإصدار المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 13 الذي دخل حيز التطبيق اعتباراً من الأول من كانون الثاني 2013، وقد كان الهدف من هذا المعيار إصدار قالب موحد لمحاسبة القيمة العادلة يخفض التقيد في احتسابها ويحقق الاتساق في المعالجة للأصول والالتزامات المختلفة التي يتم قياسها بالقيمة العادلة، ويحسن من الإفصاح عن هذه القيمة.

كما أن لإصدار المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 13 هدف لا يقل أهمية عما سبق وهو التقريب بين المعايير الدولية والمبادئ المحاسبية المقبولة قبلاً عاماً في الولايات المتحدة الأميركية US GAAP في إطار مشروع التقارب الشامل بين المرجعين الذي بدأ العمل عليه بمقتضى اتفاق نورووك

وإن كانت أقل موضوعية. وتعتبر القيمة العادلة إحدى بدائل التقييم التي اكتسبت في العقد الأخير أهمية فاقت جميع البدائل الأخرى.

مع العلم أن مفهوم القيمة العادلة ليس تطوراً حديثاً في الفكر المحاسبي، بل يعود تاريخ ظهوره إلى سنة 1953 في نصوص 'Accounting Research Bulletin' التي تناولت إعادة تقييم الميزانيات. إلا أن هذا المفهوم لم يكتسب قيمته التي هو عليها اليوم إلا بعد أن أدخلته لجنة معايير المحاسبة الدولية في سنة 1998 كأساس في تقييم الأدوات المالية. ثم انتشر بعد ذلك في معظم نصوص المعايير الدولية إلى أن وصل تكرار ذكره في الإصدار المنقح في نيسان 2015 لمعايير الإبلاغ المالي الدولية وتقاسيرها إلى نحو 6,000 مرة. وبذلك أضحت القيمة العادلة أساساً مرجعياً في التقييم لا مجرد مفهوم في الأدب المحاسبي. ولا تقتصر مرجعية القيمة العادلة على النصوص الدولية، بل انتقلت في السنوات الأخيرة إلى النصوص المرجعية الأميركية الصادرة عن مجلس

وقد حاول بعض علماء المحاسبة منذ زمن بعيد مقارنة مشكلة التغير السعري بالتخلي عن هذا الافتراض غير الواقعي، ودرسوا آثار التغير على عناصر القوائم المالية ومن ثم على صافي الأصول.

ويرجع اهتمام الأكاديميين والمهنيين بهذه الظاهرة، إلى أن قياس عناصر القوائم المالية ومن ثم صافي الأصول وصافي الدخل بافتراض الثبات قد يكون مضللاً للمستفيدين عند تغير الأسعار، حيث انه في بعض الحالات ينتج أرقاماً لا قيمة لها، ولا تمت إلى الحقيقة بصلة.

وقد تزايدت في السنوات الأخيرة الدعوات التي سبق وانطلقت قبل عقود إلى التخلي عن فرض ثبات القوة الشرائية للنقود وعن مبدأ التكلفة التاريخية، والاتجاه نحو بدائل أخرى أكثر واقعية

نشرة كانت تحتوي على المبادئ والإجراءات العملية للمحاسبة الصادرة عن المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين خلال الفترة من سنة 1953 لغاية 1959

email: h_mousawi@hotmail.com.com

الإرادة الحرة في أي وقت.
٣- أن تكون الأسعار متاحة للجمهور.

عرف المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 13 السوق النشط بأنه السوق الذي تحدث فيه المعاملات على الأصل بتواتر وحجم كافيين لتقديم معلومات سعرية على أساس مستمر.

وفي قياس القيمة العادلة ميز المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 13 بين معاملة Transaction لبيع الأصل أو نقل الالتزام تجري في سوق رئيس Principal market وأخرى في السوق الأصلح أو الأكثر فائدة Most advantageous market. والسوق الرئيس وفقاً للمعيار IFRS 13 هو السوق ذو الحجم ومستوى النشاط الأعلى للأصل أو الالتزام، ومن هنا فهو السوق الأكثر سيولة. أما السوق الأصلح فهو السوق الذي يعظم المبلغ الذي يتم الحصول عليه من بيع الأصل أو يدني المبلغ الذي يتم دفعه لنقل التزام، بعد الأخذ في الاعتبار تكاليف المعاملة وتكاليف النقل.

ويستند قياس القيمة العادلة إلى السوق الرئيس إن وجد، وإن لم يكن هناك سوق رئيسي فالسوق الأصلح، وقد يكون السوق الذي تتعامل فيه الوحدة في معظم الأحيان هو أيضاً السوق ذو الحجم الأكبر والسيولة الأعمق. وفي مثل هذه الحالات سيكون السوق الرئيس هو نفسه السوق الأصلح. وعندما لا يتفق السوق الرئيس مع السوق الأصلح سيؤدي تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 13 إلى إقلاع عن الممارسات المحاسبية السائدة حالياً.

وعلى سبيل المثال، إذا كان قد سبق للوحدة قياس القيمة العادلة للإنتاج الزراعي على أساس سوقه المحلي، مع وجود سوق آخر أعمق وأكثر سيولة لذات الإنتاج، ينبغي أن يعتبر السوق الأخير هو السوق الرئيس وأن يستخدم لتحديد القيمة العادلة، إذا لم تكن تكاليف النقل إليه مرتفعة بحيث تمنع اعتباره كذلك.

وقد أفهم المعيار بهذا التعريف، ثلاثة أمور أساسية:

بقوله «لقاء بيع أصل أو يتم دفعه لقاء نقل التزام» أفهم أن القيمة العادلة هي «سعر خروج» Exit Price وليست «سعر دخول» Entry Price.

ويقوله «في تاريخ القياس» أفهم أن القيمة العادلة هي «سعر حالي».

ويقوله «بين مشاركين في السوق» أفهم أن القيمة العادلة هي «قيمة تستند إلى السوق».

ولا تعتبر القيمة العادلة قياساً خاصاً بالوحدة، Entity-specific measurement

بل تركز على افتراضات المشارك في السوق المتعلقة بأصل أو التزام بعينه. وعندما تقوم الوحدة بقياس القيمة العادلة عليها أن تأخذ في الاعتبار خصائص الأصل أو الالتزام، التي سيأخذها المشاركون في السوق في الاعتبار عند تسعير الأصل أو الالتزام في تاريخ القياس. وتتضمن هذه الخصائص على سبيل المثال:

- وضع وموقع الأصل.
- القيود على بيع الأصل أو استخدامه، إن وجدت مثل هذه القيود وكان من شأنها أن تنتقل مع انتقال الأصل.

٢- مفهوم السوق في قياس القيمة العادلة

القيمة العادلة كما سبق بيانه، هي قيمة تستند إلى السوق، والسوق وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 13 اصطلاح له معنى محدد. وقد حذا المعيار المذكور حذو الإصدارات السابقة لـ IASB في حديثه عن «السوق النشط» Active market ولكنه قدم لهذا السوق وصفاً أيسر من سابقه.

فبعد أن كان تعريف السوق النشط وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية قبل إصدار 2011 بأنه السوق الذي تتوافر فيها كافة الشروط الآتية:

١- تجانس البنود التي يتم التعامل فيها في السوق.

٢- سهولة وجود مشترين وبائعين من ذوي

Norwalk في 18 أيلول 2002 ثم اتفاق لندن في 29 تشرين الأول 2002 بين مجلس IASB ومجلس FASB. ولذلك سبق مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB إلى إصدار المعيار FAS 157 Fair Value Measurements "قياس القيمة العادلة" الذي يمثل النسخة الأميركية للجهد الدولي والأميركي المشترك في هذا الصدد، وقام بتعديل النصوص ذات الصلة في المعايير الأخرى. وستكون هذه الدراسة في إطار المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 13 باعتباره المرجع الصالح للعمل به على جميع البنود التي يتم قياسها بالقيمة العادلة.

١- تعريف القيمة العادلة

Definition of Fair Value

ينص التعريف السابق للقيمة العادلة الوارد في العديد من معايير IAS و IFRS قبل إصدار المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 13 على تعريف القيمة العادلة بأنها القيمة التي يمكن بموجبها تبادل أصل أو تسوية التزام بين أطراف، لدى كل منهم الرغبة في التبادل وعلى بيعة من الحقائق ويتعاملون بإرادة حرة.

ويجاء على هذا التعريف عدم وضوحه لجهة:

- هل «القيمة» الواردة فيه، هي سعر شراء أم سعر بيع للأصل؟
- ما هو المقصود بـ «تسوية» التزام؟
- متى يحدث التبادل أو التسوية، هل هو في تاريخ الاعتراف بالقيمة، أم سابق أو لاحق له؟
- من هم الأطراف أصحاب الدراية والراغبون في التبادل؟

ولهذه الأسباب تراجع مجلس معايير المحاسبة الدولية عن هذا التعريف، واستبدله في المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 13 بالتعريف التالي: القيمة العادلة هي السعر الذي يتم الحصول عليه لقاء بيع أصل أو يتم دفعه لقاء نقل التزام في معاملة نظامية بين مشاركين في السوق، في تاريخ القياس.

٢- خصائص المشاركين في السوق Characteristics of market participants

عند تحديد القيمة العادلة، تستخدم المنشأة الافتراضات التي يستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل أو الالتزام. إلا أنها لا تحتاج لتحديد مشاركين سوقيين بعينهم. بل يكفي تحديد الخصائص العامة للمشاركين. والمشاركون في السوق هم المشترون والبائعون في السوق الرئيس (أو السوق الأصلاح) للأصل أو الالتزام والذين هم:

- مستقلون عن بعضهم البعض، أي ليسوا أطرافاً ذات صلة.
- على دراية وبيئة من الوقائع، أي لديهم إلمام معقول بالأصل أو الالتزام باستخدام كافة المعلومات المتاحة.
- قادرون على الدخول في معاملة على الأصل أو الالتزام.
- مستعدون للدخول في معاملة على الأصل أو الالتزام (أي لديهم الدافع، فليسوا مكرهين أو مضطرين).

٤- التسلسل الهرمي للقيمة العادلة Fair value hierarchy

من المعلوم أن قياس القيمة العادلة قد تختلف مدخلاته بين حالة وأخرى، فقد يستند التقييم إلى معطيات قطعية ثابتة، وقد يستند إلى أدلة يدخل فيها شيء من اجتهاد القائم بالقياس، كما قد يستند إلى الكثير من الحكم المهني للشخص القائم بالقياس. وفي إطار سعيه إلى زيادة الاتساق والتماثل في قياس القيمة العادلة وفي أوجه الإفصاح ذات الصلة وضع المعيار الدولي للتقارير المالية

شكل رقم 1: مستويات مدخلات القيمة العادلة

المستوى	التعريف
مدخلات المستوى الأول	الأسعار المدرجة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للأصول والالتزامات المماثلة التي يمكن للوحدة ولوجها في تاريخ القياس . مثل الأسعار المدرجة لسهم الوحدة في البورصة.
مدخلات المستوى الثاني	مدخلات بخلاف الأسعار المدرجة التي يمكن رصدها للأصل أو الالتزام، سواء كان ذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة . مثل معدلات الفائدة ومنحنيات العائد التي يمكن ملاحظتها على فترات منتظمة.
مدخلات المستوى الثالث	المدخلات غير القابلة للرصد Unobservable inputs للأصل أو الالتزام . مثل التدفق النقدي المخطط المستخدم لتقييم منشأة أو حقوق الأقلية في منشأة غير مدرجة

IFRS 13 ما سماه «التسلسل الهرمي للقيمة العادلة». فصنف المدخلات المستخدمة في التقييم إلى ثلاثة مستويات، تمنح فيها الطبقة الأعلى لـ «الأسعار المدرجة» Quoted prices في الأسواق النشطة للأصول والالتزامات المماثلة، والطبقة الأدنى للمدخلات غير القابلة للرصد. كما يظهرها الشكل رقم ١

مباشرة ومن دون أي اجتهاد.

وفي المستوى الثالث، تستخدم المدخلات غير القابلة للرصد في حدود الحالات التي تكون فيها المدخلات الملائمة القابلة للرصد غير متاحة، الأمر الذي يُمكن من قياس القيمة العادلة للأصل أو الالتزام الذي ليس عليه نشاط سوقي، أو عليه نشاط سوقي قليل لا يُمكن من الحصول على معلومات سعرية يُعتمدُ بها. وتحدد الوحدة المدخلات غير القابلة للرصد باستخدام أحسن المعلومات المتاحة حول الظروف السائدة. وتتضمن هذه المدخلات:

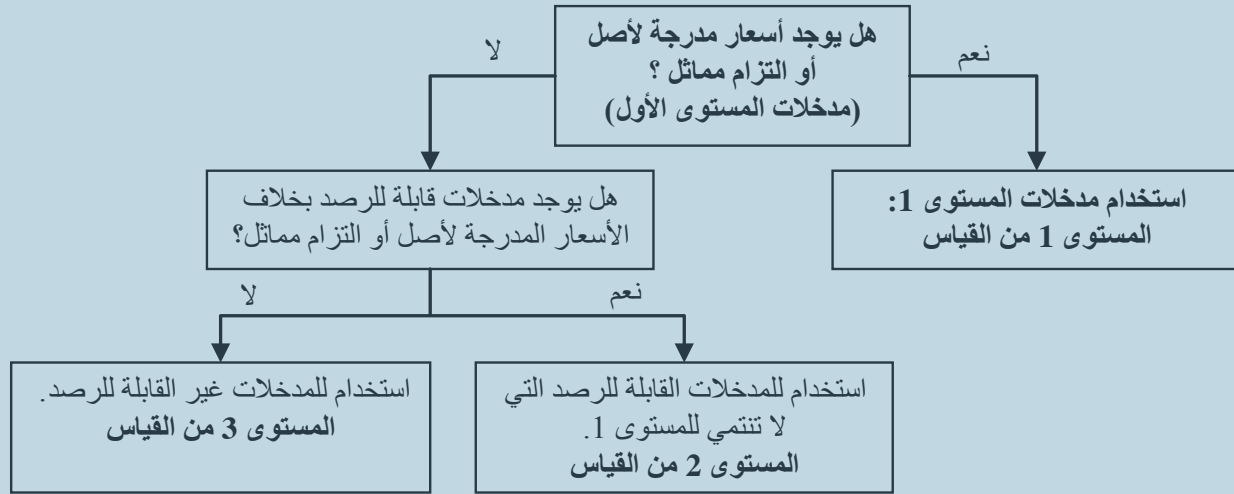
- البيانات الخاصة بالوحدة، التي قد يتم

وفي المستوى الثاني الذي تقل قابلية الاعتماد عليه عن الأول، تتضمن المدخلات:

- الأسعار المدرجة لأصل مشابه (غير مماثل) في سوق نشط.
- الأسعار المدرجة لأصل مماثل في سوق غير نشط.
- بيانات أخرى.
- بيانات معرزة ببيانات قابلة للرصد في السوق عن طريق تقنية الارتباط الإحصائي أو بوسائل أخرى. (المضاعفات، تحليل الانحدار)

في المستوى الأول، تقدم الأسعار المدرجة Quoted prices في الأسواق النشطة الدليل الأكثر قابلية للاعتماد عليه في قياس القيمة العادلة، باعتبارها قابلة للرصد بصورة

شكل رقم 2: مسار التدرج من مستوى إلى أقل منه في قياس القيمة العادلة



كافية. وفي بعض الحالات يستخدم أكثر من أسلوب واحد، كأن يستخدم مدخل السوق ومدخل الدخل في آن معاً لتقييم منشأة أو وحدة مولدة للنقدية. ويقطع النظر عن أساليب التقييم المستخدمة، يتعين على الوحدة أن تتوسع في استخدام المدخلات القابلة للرصد وتقلل من استخدام المدخلات غير القابلة للرصد. ويقدم الشكل رقم 3 مقارنة تجمع بين مستويات القياس المختلفة ومدخل التقييم.

6- الاستخدام الأعلى والأفضل Highest and best use

يفترض قياس القيمة العادلة أن المشتري باعتباره مشاركاً في السوق سوف يكون استخدامه للأصل

مدخل السوق Market approach: استخدام الأسعار والمعلومات الأخرى الملائمة من معاملات السوق المتعلقة بأصول أو التزامات مماثلة أو مشابهة. مدخل الدخل Income approach: تحويل مبالغ مستقبلية (كالتدفق النقدي أو الدخل) إلى مبلغ حالي (عن طريق الخصم). مدخل التكلفة Cost approach: المبلغ اللازم حالياً لاستبدال الطاقة الخدمية للأصل Service capacity of the asset والذي جرت العادة على تسميته بتكلفة الإحلال الجارية والتي تختلف عن التكلفة المتكبدة. وعلى الإدارة أن تستخدم أساليب التقييم الملائمة للظروف والتي تتوفر بشأنها بيانات

تعديلها بالأخذ في الاعتبار جميع المعلومات المتاحة بصورة معقولة بشأن افتراضات المشاركين في السوق. [IFRS 13:87-89]

- بيانات تاريخية عن السوق (التقلبات التاريخية للأسعار).

ويوضح الشكل رقم 2 مسار التدرج من المستوى الأعلى إلى المستوى الذي يليه في قياس القيمة العادلة.

5. أساليب التقييم والمدخلات

Valuation techniques and inputs

قدم المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 13 ثلاثة أساليب مختلفة للتقييم يمكن استخدامها لقياس القيمة العادلة وهي:

إدارة الوقت

تعد إدارة الوقت إحدى أصعب المهام، لاسيما بالنسبة للمدراء. لكن الكلام دائماً أسهل من الفعل، لذا، فيما يلي خطوات عملية يحددها المدراء لتنظيم وقتهم:

- تنظيم البريد الإلكتروني
- تحديد وقت لإنجاز كل مهمة
- تحديد أوقات الاجتماع مسبقاً
- إعادة ترتيب الأولويات في العمل بشكل فعال طول اليوم
- تخصيص وقت للرياضة
- التركيز خلال الاجتماعات على العمل
- استخدام الأدوات الإنتاجية

”الأعلى والأفضل“، أي على نحو يُعظّم قيمة الأصل أو مجموعة الأصول والالتزامات.

وينحصر مفهوم Highest and best use في الأصول غير المالية. ويأخذ في الاعتبار الاستخدام:

الممكن من الناحية المادية: الخصائص المادية للأصل يأخذها المشاركون في السوق في الاعتبار عند تسعير الأصل. (على سبيل المثال موقع ومساحة العقار).

المسموح به قانونياً: يؤخذ في الاعتبار عند تسعير الأصل أي قيود قانونية على الاستخدام، (على سبيل المثال تشريعات البناء المتعلقة بالعقار).

المجزي مالياً: ينبغي أن يكون استخدام الأصل الممكن مادياً والمشروع قانونياً يسمح بتوليد صافي دخل كاف أو تدفقات نقدية كافية.

ويفترض المعيار IFRS 13 أن استخدام المنشأة الجاري للأصل هو الأعلى والأفضل ما لم يظهر السوق أو عوامل أخرى أن استخداماً مختلفاً للأصل بواسطة مشاركي السوق سيؤدي إلى تعظيم قيمة

الأصل. ولأن الاستخدام الأعلى والأفضل للأصل ينبغي أن يتحدد بناء على توقعات مشاركي السوق، على الوحدة أن تأخذ في الاعتبار الاستخدامات البديلة للأصل في تحليلها للقيمة العادلة.

على سبيل المثال، لنفترض أن وحدة اقتنت أرضاً في إطار تجميع المنشآت وأن الأرض معدة حالياً للاستخدام الصناعي كموقع لمصنع. يعتبر الاستخدام الحالي للأرض هو الاستخدام الأعلى والأفضل ما لم يشر السوق أو عوامل أخرى إلى استخدام آخر. ولنفترض

أن المواقع تم تطويرها للاستخدام السكني كمواقع للأبنية السكنية الشاهقة. هذا التطور المصحوب بتشريعات معمارية وتغيرات أخرى تسهله، سيجعل المؤسسة تحدد أن الأرض المقتناة كموقع لمصنع يمكن التوجه بها كموقع للاستخدام السكني (أبنية شاهقة للشقق السكنية) لأن مشاركي السوق سيأخذون في الاعتبار التطور المحتمل للموقع للاستخدام السكني عند تسعير الأرض.

يحدد الاستخدام الأعلى والأفضل للأرض

بالنظر لهذين الأمرين بصفة مجتمعة:

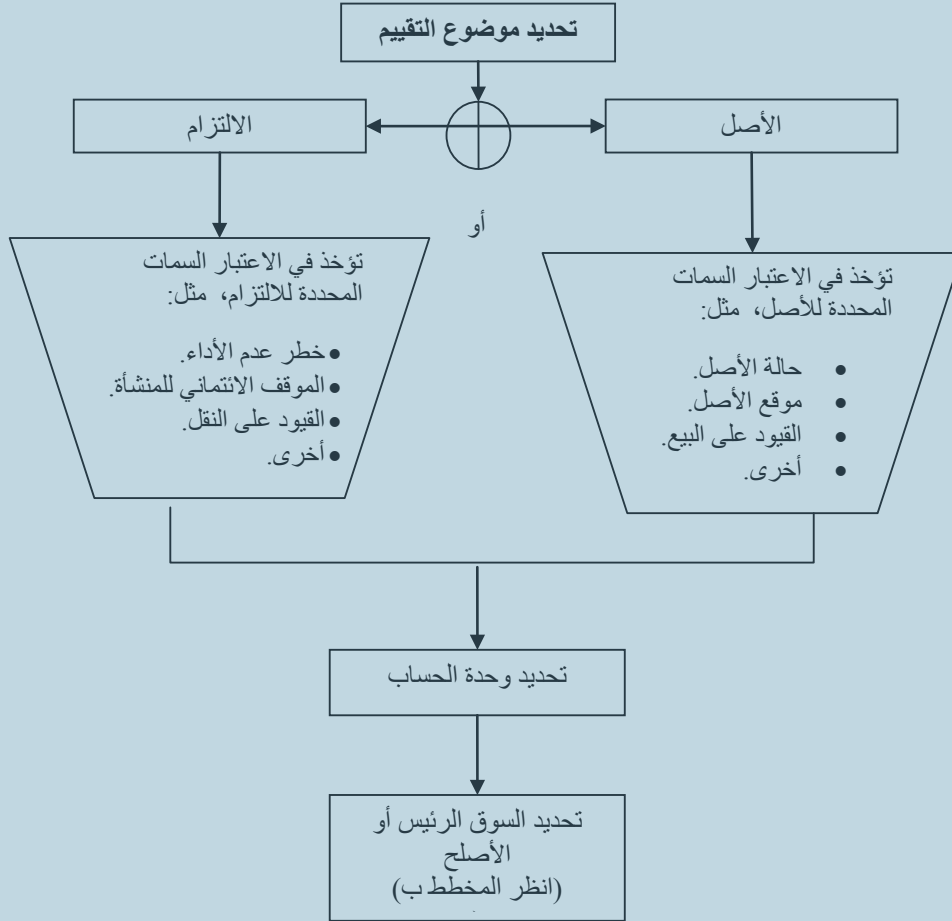
- قيمة الأرض كما هي معدة الآن للاستخدام الصناعي (مع العلم أنها ستستخدم الأرض بالاشتراك مع أصول أخرى كالبناء والتجهيز).
- قيمة الأرض كموقع فراغ للاستخدام السكني، بالأخذ في الاعتبار تكلفة هدم المصنع والتكاليف الأخرى الضرورية لتحويل الأرض إلى موقع فارغ. (بما يشمل عدم التأكد بشأن قدرة المنشأة على تحويل الأرض للاستخدام البديل)

وينبغي أن يحدد الاستخدام الأعلى والأحسن للأرض على أساس الأعلى من هاتين القيمتين. لعل في المخططات من (أ) إلى (هـ) ما يلخص مسار قياس القيمة العادلة والإفصاح عنها، والذي يبدأ بتحديد الشيء موضوع التقييم (مخطط أ)، ثم تحديد السوق الرئيس أو السوق الأصلح (مخطط ب)، ثم تحديد افتراضات المشاركين في السوق (مخطط ج)، وينتهي بالتوصل إلى تحديد القيمة العادلة وتحديد الإفصاح المناسب (مخطط د).

شكل رقم 3: مقارنة بين مستويات القياس ومدخل التقييم

مدخل السوق السعر السوقي متاح	مدخل الدخل (مثل التدفقات النقدية المخصومة)	مدخل التكلفة (مثل تكلفة الإحلال)
<p>ينبغي استخدام السعر للأصل المماثل أو الالتزام على السعر</p>	<p>تدفقات نقدية قابلة للتحديد مباشرة</p>	<ul style="list-style-type: none"> • غير منتج للدخل • لا سعر سوقي مماثل • أسعار تحتاج تعديل
<p>1 المستوى</p>	<ul style="list-style-type: none"> • مدخلات قابلة للرصد ونادراً ما تكون مدخلات هذا المدخل قابلة للرصد 	<ul style="list-style-type: none"> • مدخلات قابلة للرصد ونادراً ما تكون مدخلات هذا المدخل قابلة للرصد
<p>2 المستوى</p>	<ul style="list-style-type: none"> • أسعار تحتاج تعديل • مدخلات قابلة للرصد 	<ul style="list-style-type: none"> • مدخلات غير قابلة للرصد
<p>3 المستوى</p>	<ul style="list-style-type: none"> • أسعار تحتاج للتعديل • مدخلات غير قابلة للرصد 	<ul style="list-style-type: none"> • مدخلات غير قابلة للرصد

مسار قياس القيمة العادلة والإفصاح عنها
الشكل رقم 4: مخطط أ: موضوع التقييم (أصل أو التزام ووحدة الحساب)

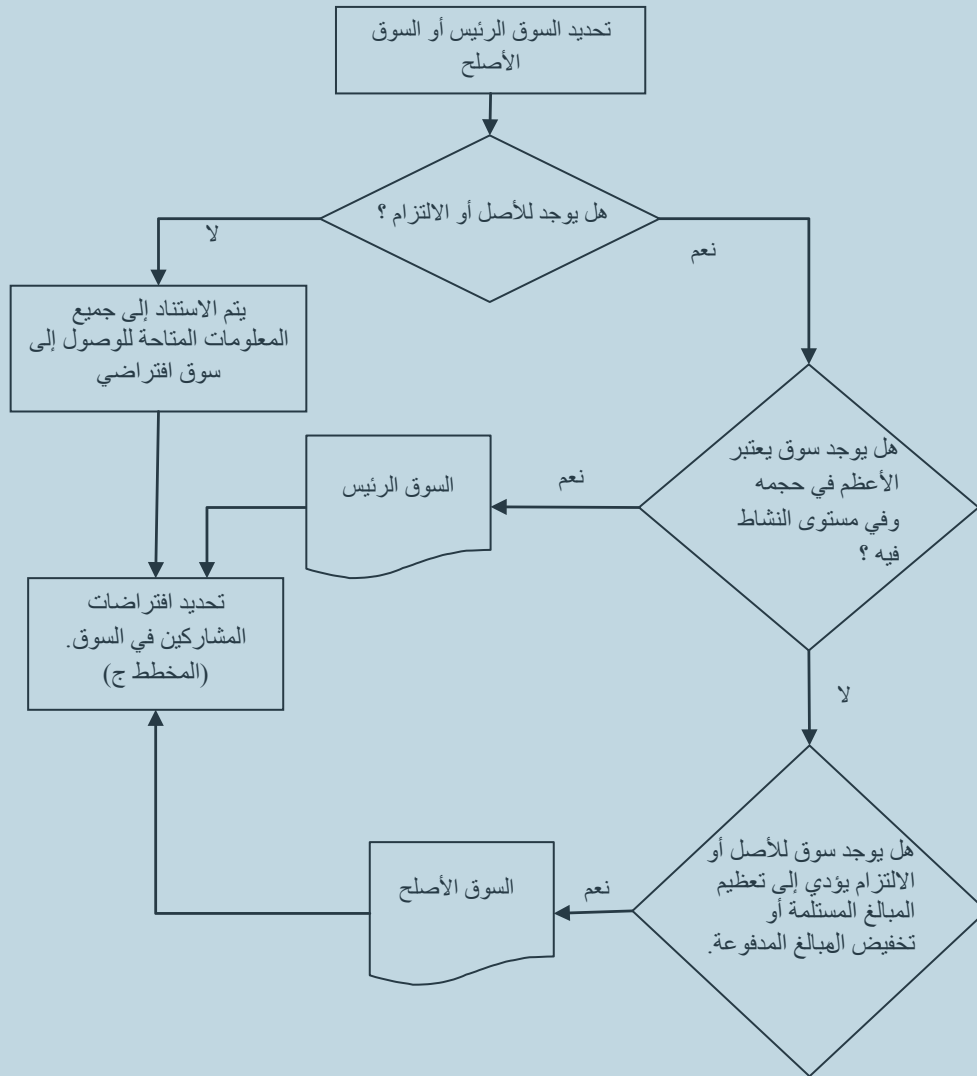


أثر القرارات المالية على القيمة السوقية للسهم

تؤثر القرارات المالية في:

- طبيعة عمل الشركة
- حجم الشركة
- الربح المتوقع
- نوع الموجودات المستعملة
- نسبة الرافعة المالية
- درجة المخاطر
- موقف السيولة

الشكل رقم 5: مخطط ب: السوق الرئيس أو السوق الأصح



خطوات لتحقيق التقدم في حياتك المهنية

ابحث عن شخص مخلص لينصحك

إنه الشخص المستعد لبذل الجهد لرؤية الأمور من منظورك وتأييدك وتوجيهك في الطريق الصحيح. ابحث عن شخص ذو خبرة في مجال عملك. مثلاً الاستاذ الجامعي أو رجل أعمال من أصدقاء العائلة أو أي شخص آخر أهل للثقة يتمتع بالنزاهة والحكمة.

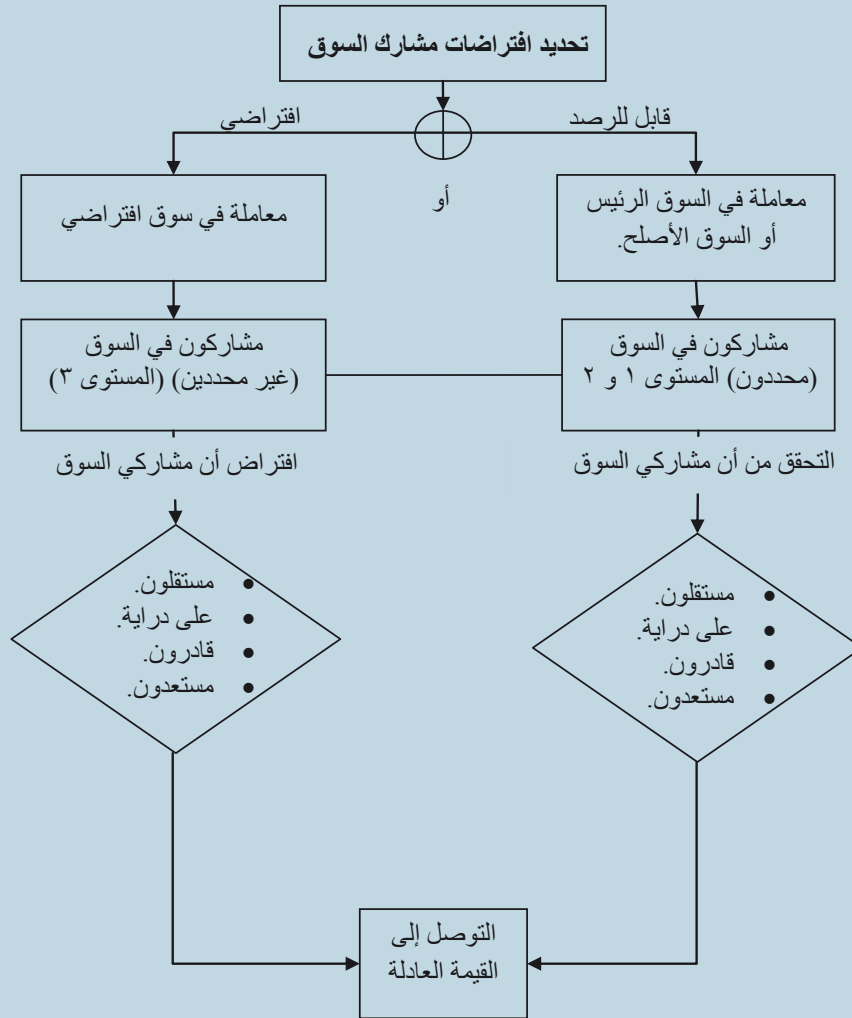
الإدارة الرشيدة للوقت

إن الإدارة الرشيدة للوقت تتلخص في تحديد أهداف معينة وتحقيق تلك الأهداف. ضع خططا عامة وخططا للتفاصيل. قم بتحديد مواعيد نهائية للانتهاء من مشروعاتك ثم قم بتقسيم هذه المشروعات إلى أقسام، لكل قسم منها موعده النهائي.

قم بإدارة مدبرك

إن للمدراء حياتهم وهمومهم الخاصة بهم. الموظف الذكي هو من يستطيع أن يحبب مديره فيه وأن يقوم بإجراء حوار عملي بناء معه لتحقيق أهداف الطرفين. حاول إبلاغ أهدافك وطموحك وأفكارك ومشاعلك لمديرك بصفة دورية بدلا من التمني أن يقوم بوضع الخطط التي تناسبك. إن التواصل بينك وبين المدير عامل هام في هذه العلاقة، وكذلك الشفافية التي تساعد مديرك على أن يرى ويقدر عملك وجهودك.

الشكل رقم 6: مخطط ج: افتراضات مشارك السوق



قم بتوزيع المسئوليات

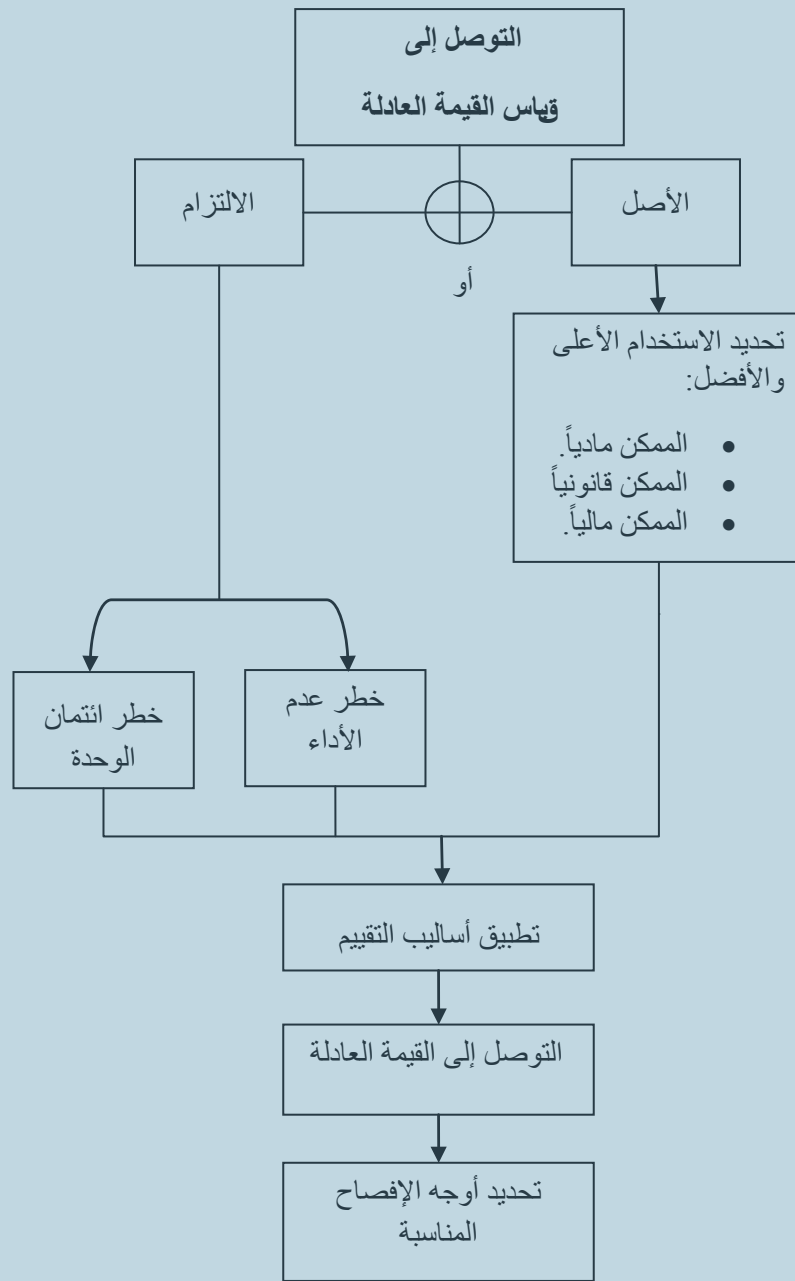
توزيع المسئوليات ليس التهرب منها وإنما توفير الوقت لنفسك لأن تفعل ما تجيده وتحقيق الكفاءة القصوى. أن التوزيع المثالي للمسئوليات يتيح للجميع العمل في مجاله وأن يتعلموا مهارات جديدة.

تحمل المسئولية

إن تحمل مسئولية عمك الخطوة الأولى نحو تحقيق النجاح. تخيل أنك «تمتلك» مجال العمل المنوط إليك وستشعر بالفخر من نتائجه. إن هذا الشعور سيزيد من قدراتك الإبداعية لأنك ستكون دائم البحث عن تحسين الأداء. فكر في كل مهمة – بصرف النظر عن أهميتها – على أنها مشروع كبير وأعمل على تأديتها على أكمل وجه لستحق توقيبك.

بتصرف: بيت دوت كوم

الشكل رقم 7: مخطط د: قياس القيمة العادلة



procons



TAREK
FINANCE MANAGER

SPENDING MORE TIME
OFFROADING
WHEN RELIED ON

SAP® Business
One

www.procons-4it.com
+961 4 725601/2/3

Running a small to midsize company today... not an easy task!

You need the right tools and software that fit your business.

SAP is the leading software company worldwide.

More than 77% of SAP clients are small and medium businesses, running on Simpler, Stronger & Faster basis. ProCons, the leading SAP gold partner in the entire MENA region, out of 300 partners, ranked #7 worldwide, implements SAP Business One with more than 200 satisfied clients in 18+ countries, customizes SAP software in every sector and works with clients to build a personalized solution in all vertical industries.

المؤتمر العلمي الدولي العشرين



الاستقبال

جودة التقارير المالية في خدمة الاقتصاد
فندق فينيسيا - بيروت
الأربعاء والخميس
٢٥ و ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥



التيقّب مستقبلاً القاضي النويري

المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في

كفاءة وجودة التقارير المالية وتضمن عرضاً للفروقات بين المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS وتلك المعتمدة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة SMEs والعلاقة بين تطبيق هذه المعايير على تخفيض تكلفة وعبء جودة التقارير المالية والتأثير على قرارات المستثمرين ومستخدمي البيانات المالية والتطمينات لناحية جودة التقارير المالية ونوعية تقرير المدقق.

المذكورين والتحديات في تطبيقها. بينما ناقشت الجلسة الثانية تطور تقرير المدقق الخارجي وفقاً للاصدارات الجديدة والمعدلة للمعايير الدولية للتدقيق وتم خلاله عرض معايير التدقيق الدولية الجديدة والمعدلة من ISA 700 إلى ISA 706 وايضاً المعيار 570 ISA الاستمرارية. وتم طرح خلفية وأسباب التغييرات في تقرير المدقق والتحديات التي تفرضها متطلبات هذه المعايير الجديدة والمعدلة على كل من المدقق وإدارة المنشأة.

اما في الجلسة الثالثة التقارير المالية والإطار التنظيمي لقطاع التأمين تناول المشاركون المتطلبات التنظيمية المحلية والمعيار IFRS 4، وتأثير وأهمية الشفافية في الإحتساب الإكتواري على التقارير المالية لشركات التأمين.

وعرضت الجلسة الرابعة أهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام على النمو الاقتصادي والشفافية في المحاسبة العامة IPSAS حيث تناول البحث عرضاً للمتطلبات الاساسية لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام IPSAS وأهمية تطبيق هذه المعايير على النمو الاقتصادي وشفافية المحاسبة العامة ومدى التأثير على توفير جودة التقارير المالية في القطاع الحكومي.

وفي الجلسة الخامسة والأخيرة، عرض المحاضرين أثر المعايير الدولية للتقارير

عقدت نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان بالتعاون مع الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC مؤتمرها العلمي الدولي العشرين خلال يومي 25 و26 تشرين الثاني/ نوفمبر 2015 في بيروت تحت عنوان جودة التقارير المالية في خدمة الاقتصاد Quality Financial Reporting Serving the Economy برعاية دولة رئيس مجلس الوزراء الاستاذ تمام سلام.

تضمنت جلسات المؤتمر بحثاً علمية وعرضاً لتجارب وممارسات العديد من الهيئات المهنية والرقابية في لبنان والدول العربية والأجنبية جرت مناقشتها في جلسة افتتاحية وخمس جلسات عمل¹.

تمحورت الجلسة الافتتاحية حول جودة التقارير المالية واخفاقات التدقيق وأهمية جودة التقارير المالية على عملية قرار المستثمر وبالتالي على الاستثمارات على الاقتصاد ككل وأهمية جودة التدقيق في تقديم تطمينات للمساهمين ومستخدمي البيانات المالية لناحية نوعية البيانات المالية وتأثير اخفاقات التدقيق على المعلومات المالية المقدمة.

وتناولت الجلسة الأولى الادوات المالية، الاعتراف والقياس والافصاح وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية 7 و9 من خلال عرض المعيار الدولي للتقارير المالية 7 IFRS و9 ومناقشة التحديثات الأخيرة على المعيارين



ترحيب من عضو مجلس النقابة نبيل شجاع وامين عام النقابة نادين عون



امين عام المؤتمر سليم عبد الباقي



فرقة غي مانوكيان خلال الافتتاح



أمير غندر يلقي كلمة الاتحاد الدولي للمحاسبين



التقييب عبود يلقي كلمة النقابة



مدير عام وزارة العدل القاضية ميسم النويري تلقي كلمة راعي المؤتمر

برعاية رئيس مجلس الوزراء تمام سلام ممثلاً بالمديرة العامة لوزارة العدل القاضية ميسم النويري، افتتحت نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان مؤتمرها الدولي العشرين بعنوان «جودة التقارير المالية في خدمة الاقتصاد» في فندق فينيسيا بالتعاون مع الاتحاد الدولي للمحاسبين وسط مشاركة كثيفة من المهتمين.

إفتتح المؤتمر أمين عام المؤتمر الأستاذ سليم عبد الباقي الذي قال: ”يشرفني أن أقف أمام هذا الحضور المُمَيِّز من رجال الدولة والمسؤولين، من أبناء المهنة، الهيئات الناظمة، هيئات الرقابة والمُشْرِعين، المُسْتثمِرِين، ورجال الأعمال، مُرَجِّباً بكم في المؤتمر الدُولي العشرين لنقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان جَوَدَة التقارير المالية في خدمة الإقتصاد.

يهدف هذا المؤتمر إلى تسليط الضوء على دور التقارير المالية وجَوَدَة أعمال التدقيق والتي تؤثر على القرارات الإستثمارية في قطاع الأعمال وبالتالي على نُمو وتَطوُّر الاقتصاد.

مع تَطوُّر الأعمال وتَنوُّع الأسواق والأدوات المالية و عقود التجارة ، وتَطوُّر تكنولوجيا المعلومات والإتصالات ووكالات التصنيف وسُرعة إتخاذ القرار الإستثماري، زادت حاجة المُسْتثمِرِين وصنَّاع القرار كمستخدمين للبيانات المالية الى نوعية بيانات وإيضاحات عالية الجَوَدَة عن مُحاسبة المنشآت التي تولّت هذه الاستثمارات وإدارتها، والى جَوَدَة تقارير مُدَقَّقِي الحسابات حولها التي تليي حاجة هؤلاء المُسْتخدمِين في الحصول على معلومات صحيحة موثوقة وجوهريّة يُعتمد عليها في إتخاذ القرارات الإقتصادية، وأصبحت الجَوَدَة في تقارير المُدَقَّق تَزِيد من ثِقَة المُسْتثمِر وتُعزز مُصدقية البيانات المالية الصادرة عن الإدارة.

- النوعية ، فالمطلوب تضاعف جهود كافة الهيئات النوعية،
- من مُنظِمي المهنة وصنَّاع القرار وهيئات الأنظمة المحاسبية والضريبية؛
 - الرقابة والمُستثمِرِين والمُشْرِعين لَمُراجعة حَوَكَمَة الشركات وقانون التجارة؛
 - وتمتد القواعد والأنظمة والمواد القانونية كل أنظمة المعلوماتية والبرامج؛
 - ضَمَنَ مسؤوليته وصلاحيته، وإن حُسن التنسيق أعرف وأخلاقيات ممارسة مهنة الأعمال، والتكامل بين هذه الهيئات هو العامل الذي ومهنتي التدقيق و المحاسبة، يُساهم في تحقيق ورفع الجَوَدَة.

لدينا جميعاً مصلحة مشتركة في تعزيز الجَوَدَة في التقارير المالية، ولا يجب أن ننتظر حدوث أزمة مالية جديدة كما حدث سابقاً، التي ما زلنا نعاني تداعياتها، لكي نناقش ونُقِيم أهمية الجَوَدَة في خدمة الإقتصاد والمجتمع، بل يجب علينا أن نتصَّرف ونُنسِّق الجهود كل في إطار

إننا ننظر الى الجَوَدَة في إطارها المُتكامل مع بيئة الأعمال لجهة كل من:

- مناهج التعليم الجامعي وإعداد الجهاز البشري المُؤهل؛
- القوانين والتعاميم ذات العلاقة بمهنتي

إن تقرير مُدَقَّق الحسابات هو أحد العناصر الأساسية في نظام الرقابة ضمن بيئة الأعمال، ونحن أبناء المهنة نتحمّل مسؤولية جَوَدَة هذا التقرير، لكنّه ليس الوحيد المُؤثِّر على مستوى

والمجلس وقد بقي من ولايته ما يقارب الخمسة أشهر، هناك الكثير من العمل خلال الثلث الاول من العام 2016 وانني مؤمن ان العمل لم يبدأ مع هذا المجلس ولن ينتهي مع انتهاء ولايته باعتبار أن عمل المجالس والمؤسسات استمرارية ضمن رؤية نقابة مهنية واضحة، وفي هذا السياق اعلن اليوم بانني اعمل في سياق مع الزمن بمعاونة امين سر المجلس ومحامي النقابة واحد الزملاء على الانتهاء من دراسة مشروع حيوي للنقابة، سيتم رفعه الى المجلس ليحيله بدوره، بعد الموافقة عليه، الى الجمعية العمومية وذلك في معرض اقرار مشروع موازنة النقابة للعام 2016.



درع النقابة الى راعي المؤتمر دولة رئيس مجلس الوزراء

ان هذا الملف سوف يحقق حلمًا واملًا طالما انتظرناه، ألا وهو، شراء قطعة ارض مستقلة للنقابة، من أجل بناء بيت المحاسب المجاز

عليها، بيت سيكون انشالله صرح نقابي مميز يليق بنقابتنا واعضائها ووطننا الحبيب لبنان.

سيداتي سادتي

بالرغم من الظروف الصعبة والمستجدات الامنية في لبنان والعالم، والتي هزت ضمير البشرية جمعاء، أينا الا أن يكون عبق دماء شهدائنا الابرياء، أهلنا واخوتنا في ضاحية بيروت الجنوبية، دافعاً ومصدر اصرار على الاستمرار بتنظيم مؤتمرنا الذي يشكل منصة راقية للتفاعل واللقاء المهني العلمي وبارادة وطنية جامعة، ارادة الاستمرار والتطور والتجدد والانفتاح وتقبل الرأي الآخر، تلك الإرادة التي سوف تنتصر لا محال على ديماغوجيات التعصب والتطرف.

دولة الرئيس،

ان اختيارنا لعنوان مؤتمرنا الذي تمتد اعماله لفترة يومين "جودة التقارير المالية في خدمة الاقتصاد" ينبع من أهمية جودة التقارير والبيانات المالية والتي تعتبر الاساس في اتخاذ القرارات من قبل مستخدمي هذه البيانات، أكانوا مساهمين أو مستثمرين وممولين وهيئات رقابية وعامة الجمهور. لقد كنا في لبنان وما



درع النقابة الى الاتحاد الدولي للمحاسبين

نعمل لأن يصدر عن هذا المؤتمر أفكار وتوصيات عملية تُساهم في تعزيز مفاهيم جَوْدَة البيانات المالية، وجَوْدَة تقارير المدقق حولها ومدى مُلاءمة الجَوْدَة وبيئة الأعمال ضمن القواعد والمفاهيم المهنية.

ختاماً يسعدني أن أشكر حضوركم وجهودكم لترتقي بمزاولة المهنة الى أعلى المستويات سائلاً الله التوفيق ومُتمنياً لمؤتمرنا هذا النجاح.

ثم القى نقيب خبراء المحاسبة المجازين في لبنان الأستاذ إيلي عبود كلمة، قال فيها: «وتساءلون ماذا بعد؟ ماذا في جعبة النقيب

مسؤوليته. إن مؤتمراً الذي يُعقد على مدار يومي الأربعاء والخميس 25 و 26 / 11/2015 يُشارك فيه ما يقارب (600) مُشارك من لبنان والعالم العربي والدولي، ويُحاضر فيه (30) محاضراً من نقابتنا وهيئات مهنية محلية وعربية ودولية، ويستضيف لأول مرة عدد من طلاب الجامعات المتفوقين من كليات إدارة الأعمال وذلك انسجاماً مع مسؤوليتنا الاجتماعية وتكاملاً ما بين المنهجية الأكاديمية للجامعات ومزاولة المهنة، ويتضمن إضافة الى حفل الافتتاح والمعرض المُواكب على (5) حَمس جلسات يليها التوصيات واختتام المؤتمر.

زلنا من الرواد في المنطقة والعالم بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS المعتمدة في اعداد البيانات المالية للمنشآت الخاصة والتي هي من مسؤولية ادارتها والمدققة من قبل مدقق خارجي مستقل (أي مفوضي المراقبة او خبير المحاسبة المجاز)، بما يعطي صدقية لهذه البيانات لناحية خلوها من الأخطاء الجوهرية الشكل حماية لمصالح المساهمين والمستثمرين ليساهم بالتالي في استقرار الاسواق المالية وجذب الاستثمارات وتحفيز النمو. وفي هذا الاطار، لا يمكننا الا ان نؤكد على اهمية الاطار الرقابي الفعال في لبنان، والتكامل في التدقيق والمراقبة على الشركات أو المنشآت ذي المصلحة العامة، بين مدقق الحسابات من جهة والهيئات الرقابية من جهة أخرى ك لجنة الرقابة على المصارف ولجنة الرقابة على هيئات الضمان وهيئة الاسواق المالية ودوائر التدقيق الضريبي.

وعندما نتكلم عن جودة التقارير والبيانات المالية للقطاع العام، لا يمكننا الا ان نؤكد على اهمية تطبيق ” معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام“ في اعداد البيانات المالية المجمعة والموازنات الحكومية، بناء على مبدأ الاستحقاق، بما يعزز مبدأ الشفافية في ادارة وانفاق المال العام وتعزيز مبدأ المحاسبة والمساءلة، وبالتالي، تعزيز مشاركة الرأي العام وثقته بالمالية العامة اضافة الى ذلك فان اعتماد الابلاغ الحكومي على اساس مبدأ الاستحقاق من خلال بيانات مالية شفافة يؤمن للمستثمرين الصورة الواضحة حول قدرة الدولة على تحقيق اهدافها والايفاء بالتزاماتها.

وفي سياق المحاسبة والمساءلة ”نحنا بدنا نحاسب ونحنا اللي لازم نحاسب لانونحننا خبراء المحاسبة“. لكن محاسبتنا ومساءلتنا تأتي ضمن عملية علمية وموضوعية وهي هادفة وبناءة.

إنه لمن الطبيعي أن تخضع المنشآت أو الشركات الخاصة، وهي عصب الاقتصاد الوطني والمصدر الاساسي في تمويل المالية العامة لاعمال التدقيق من مدقق خارجي

مستقل ولاعمال الرقابة من الدوائر الضريبية وغيرها من الهيئات الرقابية، لكنه من غير المقبول ان تبقى حسابات الدولة اللبنانية غير خاضعة لاعمال التدقيق والرقابة من قبل هيئة رقابية عليا مستقلة عن السلطة التنفيذية؟؟؟ ونحن لا نتكلم هنا فقط عن البيانات المالية العائدة الى القطاع العام والواجب اعدادها على اسس علمية واضحة بناء على معايير IPSAS بغية اظهار تلك البيانات الصورة العادلة لاداء الدولة ومركزها المالي، بل أن كلامنا يتعدى ذلك ليصل الى وضع ضوابط واجراءات رقابية مسبقة ولاحقة على المناقصات وكافة نفقات الدولة، للحد من الفساد ورائحة الصفقات المشبوهة التي تفوح من بعض الوزارات والادارات العامة واستغلال اصحاب بعض النفوذ والسلطة لمواقعهم وسلطتهم وهدر المال العام والانفاق غير المجدي.

فمن هنا، ومن خلال مؤتمرننا الدولي العشرين نسلط الأضواء على الضرورة الملحة لانشاء اطار تشريعي عام، اي مشروع قانون لانشاء المجلس الاعلى للمحاسبة والمساءلة ليكون هو السلطة الرقابية المالية العليا في لبنان للقيام باعمال التدقيق والرقابة على كافة أعمال الوزارات والادارات العامة على انواعها، والتأكد من امتثالها بمتطلبات القوانين المرعية الاجراء، حيث يتكون هذا المجلس من رئيس الجمهورية رئيساً وعضوية كل من رئيس مجلس القضاء الاعلى وتقيب المحامين في بيروت وتقيب خبراء المحاسبة المجازين في لبنان وممثل عن مجلس النواب وممثل عن الهيئات الاقتصادية. أوليس رئيس الجمهورية هو رئيس البلاد وحامي الدستور والمؤسسات!!! أوليس من الطبيعي أن يكون رئيس البلاد هو نفسه رئيس المجلس الأعلى المقترح لتكون رئاسة هذا المجلس الادارة المعطاة لفخامته من أجل حماية الدستور ورعاعته ومراقبة عمل المؤسسات؟؟؟

وليكيف من يتباكى على صلاحيات الرئيس من هنا ومن يتذاكى من هناك فلا يقدم الا الكلام المعسول حول دور رئيس البلاد...فليحترموا المهل والاجال الدستورية ولينتخبوا رئيساً ويطلقوا عملية

المؤسسات رافة بالبلاد والعباد قبل أن ينحروا الجمهورية بعد أن أفرغوا رئاستها!!!

وضمن آلية عمل المجلس الاعلى المقترح وانشاء يقتضي اختيار المراقبين والمراجعين من قبل هذا المجلس مباشرة بناءً على معايير علمية واضحة من خارج القيد الطائفي والتدخل السياسي، ليكون ولاؤهم للبنان ومصالحه شعبه فقط.

لن اطيل الكلام وفي الختام اكرر باسمي وباسم زملائي اعضاء مجلس النقابة، تقديم جزيل الشكر لدولة رئيس مجلس الوزراء الاستاذ تمام سلام لرعايته الكريمة لهذا المؤتمر، وكذلك للبنك الدولي والاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC لدعمهم الدائم لنقابتنا، والشكر كل الشكر لاتحاد المحاسبين والمراجعين العرب وشركائنا من الهيئات المهنية الدولية وأخص بالذكر أمين عام مجلس مراقبة المصلحة العامة السيد غونزالو راموس ورؤساء كافة الهيئات الرقابية في لبنان والزملاء الاشقاء من البلاد العربية الشقيقة، والمعلمين والعارضين الذين ساهموا في انجاح هذا المؤتمر.

وإن شاء الله، لن يكون هذا اللقاء الاخير بيننا مؤكدين ان وحدتنا هي هويتنا، وهو بيننا وهو ممارسة مسؤولياتنا المهنية والوطنية.

وختام الكلمات في حفل الافتتاح كان مع ممثلة راعي المؤتمر رئيس مجلس الوزراء تمام سلام القاضية ميسم النويري، وقالت: ” هذا النشاط المنعقد اليوم في بيروت، إن دل على شيء فهو يدل على الحس الدائم لتفعيل دور خبراء المحاسبة المجازين ومسؤوليتهم في نزاهة مؤسساتنا الاقتصادية من خلال جودة التقارير المالية التي يعدونها بحيث تعكس هذه التقارير شفافية أوضاعها المالية وما يتصل بتلك الأوضاع من إجراءات تفرضها مصلحة المؤسسة ومصالحه المتعاملين معه.“

لم يكن الأقتصاد اللبناني يوماً الا متميزاً بقدرته على الاندفاع والمبادرة والتكيف مع المتغيرات فضلاً عن متطلبات الهزات في الاسواق الاقليمية



في المعرض

والدولية حيث أتاحت له هذه الخصائص أن يستفيد موقع لبنان الجغرافي والسياسي لإنشاء مؤسسات خاصة أدركت كيفية إستقطاب الرساميل الباحثة عن مقر آمن تطمئن له كما تطمئن الى خدمة ادارة حكيمة لا ينقصها وضوح الرؤية أو ثقافة الشفافية. كل هذه العوامل سمحت للبنان بالنمو والأزدهار خلال عقدي الخمسينات والستينات من العقد الماضي واستمر ذلك خلال الأحداث الأليمة التي إندلعت في العام 1975 حيث تحققت في تلك الفترة ثورة اقتصادية كبيرة مع تسجيل معدل نمو مرتفع مقارنة مع غيرنا من المناطق العربية الأخرى حتى بات لبنان يعرف ببوابة الشرق لاقتصاديات دول المنطقة العربية ونافذة هذا الشرق على الغرب الصناعي والتكنولوجي.

أما اليوم فكم أوجنا في لبنان لنهضة جديدة تعيد إلى لبنان دوره الأقتصادي والمالي لوضع البلد مجدداً في موقعه السليم في الخارطة الدولية. إن المنطلق لتحديد مستقبل بلدنا يبقى رهن وعينا على الأجابة على الأسئلة الصعبة التي تتناول المصير والمسار وهي الأسئلة التي تكاد أن تكون عامة في أفق كل منطقتنا العربية والشرق أوسطية التي بلغها اليوم غبار الدمار ودخان الحراك، ومع الأمل بالعمل معا على تخطي معوقات سير العمل الحكومي ومن منطلق فهم حاجات ومتطلبات البلد بقطاعيه العام والخاص وفي ظل تردي الأوضاع العامة المحلية الراهنة والأرتدادات السلبية لأزمة المنطقة علينا كل الحرص أن يشهد لبنان من الناحية التشريعية إصدار أهم القوانين مؤخراً ولا سيما في المجال المالي والتي كان من شأن اقرار هذه القوانين تثبيت موقع لبنان ضمن المنظومة المالية الدولية وتجنبيه مخاطر عديدة كانت ستعكس مباشرة بصورة سلبية على قطاعاتنا الأقتصادية عامة والمالية خاصة ووضع مواطنيه في أزمة خانقة.

الحكومة وفي هذا الأطار تبذل جهداً للحفاظ على الأستقرار المالي مع تأمين الخدمات الأتتماعية بالمستوى المتاح رغم الصعوبات التي تعترضها ولا زالت، خاصة إستمرار الأزمة

الأموال العامة ومعرفة ماهية مردودية هذا الأنفاق وتوجهاته.

لا بد من التنويه بعمل نقابة المحاسبة المجازين في لبنان ومبادراتها الدائمة وسعيها الدؤوب لتفعيل عمل الخبير المحاسب وتصويبه بحيث تشكل التقارير المحاسبية أسسا سليمة لتصحیح أوضاع المؤسسات الاقتصادية بما يدعم إستقرارها ونموها ويتيح لها أعتماذ الجيدة لما لهذه الحوكمة من اثر ايجابي على نتائج الأستثمار وتالياً على مستويات النمو وزيادة فرص العمل وهذا أمر جوهري في لبنان، فعليه من الطبيعي أن تتعاون الدولة في كل المجالات مع نقابتكم الكريمة ولا سيما بالانفتاح على كل اقتراح يأتي في هذا الخصوص وتتسيق إصدار التشريعات اللازمة التي تقتضيها الحاجة ونتمنى لكم كل التوفيق ولضيوفكم الأقامة الطيبة في لبنان.

السورية وتداعياتها السلبية على البلد وهذا على جميع الأصعدة: الأمن، البيئة، البنى التحتية، موارد الدولة.

ومع ذلك، وبالرغم من مستويات النمو المتدنية التي شهدها لبنان والمنطقة ككل في السنوات الأخيرة فقد حافظ لبنان على تصنيفه الائتماني ليبقى في درجة التصنيف عينها إنما مع تبدل النظرة اليه من نظرة مستقرة إلى نظرة سلبية.

أما بالنسبة للمال العام، فمما لا شك فيه أن أعمال التدقيق تهدف بالنتيجة إلى تثبيت صحة البيان في القطاع العام وجودتها وذلك ان أهميتها بنظر المواطن تشكل موجبا قانونياً واخلاقياً تفرض على المسؤول المعني وضع الكشف في الحسابات الصحيحة لتكون بتصرف الشعب لأخذ العلم بكيفية صرف

خلال الجلسة الرابعة في المؤتمر: النقيب عبود يدعو الى انشاء المجلس الأعلى للمحاسبة والمساءلة

ضمن فعاليات المؤتمر الدولي العشرين لنقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان تحت عنوان: «جودة التقارير المالية في خدمة الاقتصاد» عقدت الجلسة الرابعة تحت عنوان: «أهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام على النمو الاقتصادي والشفافية في المحاسبة العامة IPSAS».

التدقيق على حسابات الدولة منذ تأسيسه لاعتبارات خارجة على ارادته.

خلال الجلسة، كان للنقيب عبود مداخلة أكد فيها على أهمية ما تقوم به وزارة المالية لجهة إعادة تكوين الحسابات عن السنوات السابقة وأكد على تطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام والذي كانت النقابة قد قامت بتنظيم مؤتمر علمي متخصص حول تطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام والتي صدر عنها توصية من معالي وزير المالية حول تشكيل هيئة أو لجنة متخصصة تضم ممثلين عن كل من وزارة المالية ووزارة العدل ونقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان ونقابة المحامين والبنك الدولي، بالإضافة الى اخصائيين دوليين في هذا المجال، لوضع خطة العمل الاجرائية الهادفة الى تحضير الأرضية المناسبة لتطبيق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام، والتي تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، إعداد مقترحات مشاريع القوانين اللازمة، وتحديد الموارد والالتزامات المطلوبة لتطبيق هذه المعايير للبدء بتطبيقها مع وضع مهل زمنية لكافة الاجراءات والمقترحات المدرجة ضمن خطة العمل هذه.

وشدد عبود في مداخلته على أهمية الرقابة المسبقة واللاحقة في سياق مبدأ الشفافية في إعداد البيانات المالية في تدقيق حسابات الدولة من قبل هيئة عليا مستقلة عن طريق انشاء المجلس الأعلى للمحاسبة والمساءلة

الدولية للقطاع العام IPSAS والتي يجب اعدادها على مبدأ الإستحقاق وليس على الأساس النقدي والذي هو معتمد حالياً.

وشرح كذلك أهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام وما لها من ايجابيات على شفافية المالية العامة مع الأخذ بعين الإعتبار الصعوبات في تطبيقها من جهة تحديث القوانين المرعية الإجراء بهذا الخصوص وتحضير الجهاز البشري وبرامج المعلوماتية التي تسهل عملية تطبيق هذه المعايير.

شرح ممثل البنك الدولي محمد يحي عبد الكريم بعض متطلبات معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام لناحية تسجيل الأصول المادية المملوكة من الدولة وعملية لتحقيق الإيرادات وتسجيل المصاريف بناءً على مبدأ الإستحقاق حيث يتوجب تكوين مؤونات وتسجيل ذمم دائنة ضمن الدورة المالية التي تتم فيها الإيرادات والمصاريف وليس عند تحصيلها أو دفعها كما هو معتمد حالياً في لبنان.

وادرج عبد الكريم أهمية هذه المعايير والمراحل الانتقالية لدول لتطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام IPSAS من مبدأ النقدي الى مبدأ الإستحقاق.

أما الدكتور محمد غادر فقد أكد على ما جاء في كلمة النقيب على أن يتم التدقيق في حسابات الدولة من قبل هيئة رقابية مستقلة معتبراً بأن ديوان المحاسبة لم يتمكن من القيام بأعمال

ترأس الجلسة سعادة النائب ابراهيم كنعان الذي حضر فيها أيضاً بالإضافة كل من مدير عام وزارة المالية الأستاذ الآن بيفاني والدكتور محمد غادر مدقق حسابات اول في ديوان المحاسبة والأستاذ محمد يحي عبد الكريم أخصائي الإدارة المالية العليا - البنك الدولي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

تحدث النائب كنعان عن أهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام لما لها من تأثير إيجابي على المالية العامة وبالتالي تعزيزاً لمبدأ المحاسبة والمساءلة.

كما شدد كنعان على أهمية إقرار الموازنات العامة في مواعيدها الدستورية وتقديم حسابات شفافة تعكس الوضع المالي الصحيح للمالية العامة. حيث لا يجوز أن لا يتم استلام حسابات الدولة بشكل دوري وضمن المهل الدستورية من أجل دراستها والموافقة عليها من قبل لجنة المال والموازنة ومجلس النواب. أما مدير عام وزارة المالية فقد عرض الخطوات التي تقوم بها الوزارة من أجل الإنتهاء من تكوين حسابات الدولة والتي شارفت على الإنتهاء منها وذلك بالعودة إلى الوثائق الثبوتية وكافة الأدلة التي تثبت القيود المحاسبية بالرغم من الصعوبات لعدم توفر بعض المعلومات من الدوائر الحكومية وبعض الوزارات.

وشرح عملياً الخطوات التي تتخذها الوزارة لتحديث إعداد البيانات المالية والتي تتماشى بشكل كبير مع متطلبات معايير المحاسبة

الدستور وانتظام عمل المؤسسات. وفي سياق متصل، أكد النقيب عبود على أهمية تأسيس المجلس الأعلى المحاسبة والمساءلة المقترح على أن يتم اختيار المراجعين والمراقبين والجهاز البشري التابع للمجلس المذكور من قبل هذا المجلس مباشرة وضمن معايير وأسس علمية شفافة حيث يتم اختيارهم خارج القيد الطائفي والتدخلات السياسية.

وأعمال الوزارات والإدارات العامة من قبل ديوان المحاسبة الحالي أو أي هيئة رقابية تحت سلطة مجلس الوزراء، وهي السلطة التنفيذية، بل يجب أن تكون خاضعة لسلطة اشرافية مستقلة وبالتالي تكون رئاسة المجلس الأعلى للمحاسبة والمساءلة، بموجب قانون حديث، والمعطاة لرئاسة الجمهورية، هي بمثابة أداة تنفيذية لرئيس الجمهورية من أجل حماية

بموجب مشروع قانون يكون برئاسة رئيس الجمهورية وعضوية كل من رئيس مجلس القضاء الأعلى ونقيب المحامين ونقيب خبراء المحاسبة المجازين في لبنان وممثل عن مجلس النواب وممثل عن الهيئات الاقتصادية. ويأتي هذا في إطار مبدأ الإدارة الرشيدة، ضمن مبدأ فصل الصلاحيات، حيث لا يجوز أن تتم أعمال التدقيق والمراقبة على حسابات الدولة



الجلسة الأولى: خليل زيدان، أنطوان واكيم، النقيب عبود، عباس الرضي، نعمت حنتس



الجلسة الافتتاحية: أمير غندر، غونزالو راموس، النقيب عبود، أنطوان واكيم، جوزيف الفضل



الجلسة الثالثة: جورج علام، أندريه رحيم، النقيب عبود، ناجي فياض، هند السريع، زاهر عبد الله



الجلسة الثانية: لطفي شحادة، جايمس سيلف، النقيب عبود، حاتم القواسمي، داوود صبح



الجلسة الخامسة: بول شكر الله، راني صادر، النقيب عبود، ندى معلوف



الجلسة الرابعة: محمد يحي عبد الكريم، محمد غادر، الإن بيفاني، النقيب عبود، النائب كتعان

البيان الختامي والتوصيات

برعاية دولة رئيس مجلس الوزراء الأستاذ تمام سلام عقدت نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان، بالتعاون مع الاتحاد الدولي للمحاسبين، مؤتمرها الدولي العشرين، خلال يومي 25 و 26 تشرين الثاني 2015 تحت عنوان:

جودة التقارير المالية في خدمة الاقتصاد

شارك في المؤتمر ما يفوق 600 زميل بالإضافة إلى رؤساء الهيئات المهنية والمالية والإقتصادية وبلغ عدد المحاضرين 30 محاضراً من لبنان والخارج.

تناولت أبحاث المؤتمر ومداولاته أهمية التقارير المالية وجودتها ومدى تأثيرها على تشييط الاستثمارات، وإعطاء التطمينات للمساهمين والمعاملين، باعتبارها دعامة أساسية في تطور الاقتصاد ونموه.

كما تناولت الأبحاث الارتباط الوثيق بين جودة التقارير المالية وجودة أعمال التدقيق التي تركز على تطبيق المعايير الدولية التي يتم تحديثها وتطويرها بشكل دائم، وتتناول السياسات العامة والتنظيمية، وطرق مواجهة التحديات التي تفرضها متطلبات النمو الاقتصادي والمالي، وأساليب الحوكمة ومبادئ الشفافية.

كما ناقش موضوع الأدوات المالية والقياس والإفصاح وكذلك تقرير المدقق وفقاً للإصدارات الجديدة والمعدلة للمعايير الدولية وناقش التقارير المالية والإطار التنظيمي لقطاع التأمين.

وعرض المؤتمر المتطلبات الأساسية للمعايير الدولية للمحاسبة في القطاع العام وأهمية

تطبيقها ومدى تأثيرها على النمو الاقتصادي وارتباطها بمبدأ الشفافية في المالية العامة. ولم تغب عن الأبحاث في المؤتمر، أهمية اعتماد المعايير الدولية للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لما لهذه المنشآت من دور أساسي في تنمية القدرات وتحريك عجلة الاقتصاد.

وفي ختام أعمال المؤتمر صدرت عن المشاركين التوصيات التالية:

أولاً: إن جودة التقارير المالية مرتبطة بجودة أعمال التدقيق، وإن هذه تركز على استقلالية الخبير ومهنيته العالية وتعتمد مواكبة حديثة وجديّة للمعايير المهنية وتطورها. كما أنها تراعي مبدأ الاستقلالية والشفافية والشك المهني.

ثانياً: دعوة الهيئات المهنية والمعنية إلى تعميم ونشر المفاهيم الحديثة للتقارير المالية وتعزيز أدوات التدقيق، وتفعيل التكامل في التدقيق لتحقيق الرقابة النوعية الفعالة وصولاً إلى جودة عالية في التقارير المالية.

ثالثاً: أهمية جودة التقارير المالية في خدمة المستثمر والمعامل، وخدمة الاقتصاد الوطني، والمساهمة في صون الحقوق وإقرار

العدالة في التعامل والمحافظة على استمرارية المنشأة. كما ويدعون إلى تحديث القوانين اللبنانية والأنظمة المحلية بما يتلاءم مع متطلبات المعايير الدولية في إعداد التقارير المالية.

رابعاً: التشديد على أهمية التقارير المالية للقطاع العام على الاقتصاد الوطني من خلال اعتماد معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام IPSAS، ويرون في الوقت ذاته أن نمو الاقتصاد يرتكز على جودة الأداء في القطاع العام واعتماد مبدأ المساءلة.

وهنا يشددون على إنشاء المجلس الأعلى للمحاسبة والمساءلة ليكون هو السلطة الرقابية على كافة أعمال الوزارات والإدارات العامة على أنواعها والتأكد من امتثالها لمتطلبات القوانين المرعية الإجراء على أن يتكون هذا المجلس من رئيس الجمهورية رئيساً وعضوية كل من رئيس مجلس القضاء الأعلى ونقيب المحامين ونقيب خبراء المحاسبة المجازين في لبنان وممثل عن مجلس النواب وممثل عن الهيئات الإقتصادية.

خامساً: متابعة التواصل مع وزارة المالية على وضع خطة عمل لتطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام IPSAS لما فيه من مصلحة وطنية وتعميم مبدأ المحاسبة والمساءلة.

مدير عام وزارة العدل القاضي ميسم النويري والتي نخصها بالشكر لدعمها المتواصل.

وكذلك يتوجهون بالشكر إلى كل من:

- أصحاب المعالي والسعادة ممثلي الهيئات الرسمية والدبلوماسية والعسكرية والأمنية والنقابية والاقتصادية والاجتماعية لحضورهم ومساهماتهم في إنجاح هذا المؤتمر.
- وإلى رؤساء الجلسات والمحاضرين، والزلاء الذين قدموا مداخلات وطرحوا رؤيائهم، لجهودهم وسعة علمهم وثقافتهم وخبراتهم، وقد أغنوا بها الدراسات والأبحاث والمواضيع التي تناولها المؤتمر. وفي الختام نتوجه بالشكر إلى نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان نقبياً ومجلساً وفريق عمل متكامل لجهودهم ومنابرتهم وحسن تنظيمهم شكلاً ومضموناً لإنجاح هذا المؤتمر.

(المصارف والمؤسسات المالية وشركات التأمين) لتزويد من الشفافية والمصداقية لكل من البيانات المالية وتقرير المدقق وتقلل المخاطر التي تهدد هذه المؤسسات.

تاسعاً: العمل على تحديث التشريعات المتعلقة بقطاع التأمين بما يتلاءم مع التطورات الدولية في مفاهيم الملاءة وكفاية رأس المال وتفعيل دورة لجنة الرقابة على هيئات الضمان.

عاشراً: وضع وتفعيل القوانين والتنظيمات التي تعزز حقوق الملكية الفكرية، وتحديد الطرق العلمية القابلة للتطبيق وتحديد قيمتها ضمن الموجودات غير المادية في البيانات المالية.

إن المشاركين في هذا المؤتمر يتوجهون بالشكر إلى دولة رئيس مجلس الوزراء الأستاذ تمام سلام لرعايته المؤتمر وحضوره ممثلاً بسعادة

سادساً: أن لكل دوره في خدمة الاقتصاد وتميمته ومن أجل تفعيل هذا الدور يدعون إلى المشاركة الفعلية بين النقابات المهنية ومؤسسات القطاع العام، لتحقيق التكامل في التشريع والتنظيم والأداء.

سابعاً: إن معايير التدقيق الجديدة والمعدلة المتعلقة بتقرير المدقق المستقل تساعد المدقق في تحسين نطاق عمله وأدائه وإصدار تقارير أكثر شفافية وتسلط الضوء على الأمور الهامة في البيانات المالية. وشدد المؤتمر على إلزامية التواصل والتنسيق بين المدقق وإدارة المنشأة من أجل إعطاء مستخدمي البيانات المالية الثقة الكافية مع تطور المعايير المواكبة للأحداث المالية العالمية.

ثامناً: كما شدد المؤتمر على أهمية تطبيق المعايير الدولية للتدقيق الجديدة خاصة المتعلقة بالمؤسسات ذات المنفعة العامة



شركة تريبتيك ش.م.ل

الميزانية العمومية الموقوفة بتاريخ 2014/12/31

الموجودات (ل.ل.)	سنة 2014	المطلوبات (ل.ل.)	سنة 2014
96,779,010	الموجودات الثابتة (بعد الاستهلاك)	30,000,000	رأس المال
1,669,840,689	المخزون	10,000,000	الاحتياطي القانوني
240,332,149	الموجودات المتداولة	3,669,308,969	النتائج المدورة
2,481,853,001	النقد في الصندوق ولدى البنوك	504,171,556	حسابات المساهمين الدائنة/ تمويل
		4,521,415	احتياطي تعويض نهاية الخدمة
		270,802,909	المطلوبات المتداولة
4,448,804,849	مجموع الموجودات	4,448,804,849	مجموع المطلوبات

مجلس الإدارة:

الرئيس: السيدة منات شعيا

الأعضاء:

السيدة كارول شعيا

السيد فادي شعيا

مفوض المراقبة الأساسي:

ضاهر وشركاه للتدقيق / JPA

مفوض المراقبة الإضافي:

الأستاذ شربل انطانيوس طوق.

CP WORLD LEVANT S.A.L.(HOLDING)

الميزانية العمومية 2014/12/31

الأصول	الخصوم
301.500.000	الرأسمال
27.300.000	النتائج المدورة
150.750.000	ذمم ضريبة الدخل
75.375.000	ذمم مختلفة
227.522	ذمم أطراف مقربة
555.152.522	555.152.522

أعضاء مجلس الإدارة

منى عبد السلام بو عزه بوارشي

فؤاد نصري بوارشي

عبير فؤاد بوارشي

جواد فؤاد بوارشي

هبة فؤاد بوارشي

شركة الجزائر هولدينغ ش.م.ل.

مفوضي المراقبة

الريس ومشاركوه

Opening remarks

Amir Ghandar

Senior Policy Advisor, International Federation of Accountants (IFAC)*:

Firstly thank you for your enormous hospitality, the LACPA staff have really done a wonderful job. It's a great honor to be here, personally, and on behalf of IFAC.

LACPA has been an important member, a treasured member, of IFAC and the international accounting profession for many years, not just for the effective work and vision being brought into the Lebanese profession, but also as a strong connection with the whole region.

The topic for the Congress - financial reporting serving the economy - could not be more relevant globally, and the excellent lineup of speakers is on par with major accounting conferences all around the world. Economically, in so many ways, we are heading into uncharted waters. This includes the extent of globalization, the impact of technology, which is transforming business and our lives in so many ways. And also the challenges of getting investment, trade, and growth back on course following

the global financial crisis.

At IFAC, we've recently undertaken a study on the global accounting profession, and its contribution to the global economy.

To put it simply, the profession is absolutely central to prosperity in that global economy. Where the IFAC has member organizations in over 130 countries and jurisdictions, together representing around 2.8 million accountants worldwide. In gross value added terms, the accounting profession brings to the table \$575 billion each year - that's approximately equivalent to the 27th largest country by GDP. The wider economic benefits of course are far greater, and this is well illustrated in a strong correlation found between the number of accountants in the workforce, and higher standards of living measured by GDP per capita and human development Index.

Quality financial reporting is at the center of that picture. In an environment where decision making is challenging at best

for businesses and governments all around the world, financial reporting enables a view into increasingly intangible business and organizational models, and insights that help guide in an uncertain future.

The challenging context tests the profession, and these are challenges the profession takes on with vigor.

It is fantastic that LACPA is convening this very relevant event and the Lebanese accountants should be proud of their profession, and the excellence and vision being demonstrated by the LACPA.

Congratulations on the positive steps being taken toward adoption and implementation of international standards in many areas, and recent work on the development of a quality assurance program, and in public sector accounting.

I wish you a successful, informative, and enriching Congress.



* IFAC speech during the LACPA 20th Congress. November 2015.

CP WORLD S.A.L.

الميزانية العمومية 2014/12/31

الخصوم		الأصول	
الرأسمال	30.000.000	النتائج المدورة	250.858.976
مؤونة تعويض نهاية خدمة	34.164.032	صافي اصول مادية مختلفة	14.890.545
ذمم الضمان الاجتماعي	4.275.750	ذمة الضريبة على القيمة المضافة	4.895.624
ذمم ضريبة الدخل	504.081	ذمم مختلفة	9.191.320
ذمم أطراف مقربة	1.220.125	ذمم مصاريف محتسبة مسبقاً	3.330.323
ذمم مختلفة	229.771.980	البنوك	16.769.180
	299.935.968		299.935.968

مفوضي المراقبة

الريس ومشاركوه

أعضاء مجلس الإدارة

منى عبد السلام بو عزه بوارشي

فؤاد نصري بوارشي

عبير فؤاد بوارشي

جواد فؤاد بوارشي

هبة فؤاد بوارشي

CP WORLD LEVANT S.A.L.(HOLDING)

نقلات الجزائري ش.م.ل

الميزانية العمومية 2014/12/31

الخصوم		الأصول	
الرأسمال	100.000.000	صافي سيارات وأثاث وادوات	644.307.816
احتياطي قانوني	3.021.326	النتائج المدورة	4.549.109.400
مؤونة تعويض نهاية خدمة الموظفين	372.023.316	تأمينات	91.266.274
ذمم مختلفة	2.334.163.274	ذمم مختلفة	2.672.514.384
البنوك دائنة	1.263.958.777	مصاريف محتسبة مسبقاً	156.501.210
مصاريف مستحقة للدفع	995.478.415	الصندوق والمصارف	386.225.100
ذمم أطراف مقربة	3.228.306.891		
ذمم الضمان الاجتماعي	167.144.316		
ذمم ضريبة الدخل	35.827.869		
	8.499.924.184		8.499.924.184

مفوضي المراقبة

الريس ومشاركوه

الخبير الاضافي الأستاذ غازي الهيري

أعضاء مجلس الإدارة

منى عبد السلام بو عزه بوارشي

فؤاد نصري بوارشي

عبير فؤاد بوارشي

جواد فؤاد بوارشي

هبة فؤاد بوارشي

جزائري هولدينغ ش.م.ل.

جزائري هولدينغ ش.م.ل

الميزانية العمومية 2014/12/31

الخصوم		الأصول	
الرأسمال	150.750.000	النتائج المدورة	321.254.202
مؤونة تعويض نهاية خدمة	120.381.040	ذمم مشاركة برساميل شركات	618.742.500
ذمم الضمان الاجتماعي	12.149.088	ذمم مصاريف محتسبة مسبقاً	1.874.319
ذمم ضريبة الدخل	41.143.000		
ذمم أطراف مقربة	409.582.828		
ذمم مختلفة	207.865.065		
	941.871.021		941.871.021

مفوضي المراقبة

الرئيس ومشاركوه

أعضاء مجلس الإدارة

منى عبد السلام بو عزه بوارشي

فؤاد نصري بوارشي

عبيد فؤاد بوارشي

جواد فؤاد بوارشي

هبة فؤاد بوارشي

الجزائري اوفرسيز (أوف شور) ش.م.ل

الميزانية العمومية 2014/12/31

الخصوم		الأصول	
الرأسمال	150.750.000	اصول مادية/اجهزة معلوماتية	2.914.525
احتياطي قانوني	50.251.005	خدمات قيد التنفيذ مدورة	112.565.854
النتائج المدورة	3.670.511.293	ذمم الزبائن المدينة	5.263.189.261
مؤونة تعويض نهاية خدمة الموظفين	89.926.482	ذمم مختلفة	1.093.083.103
ذمم الضمان الاجتماعي	29.477.355	ذمم اطراف مقربة	4.516.910.504
ذمم ضريبة الدخل	4.155.000	مصاريف محتسبة مسبقاً	444.812.116
ذمم الموردون الدائنة	2.602.766.014	الصندوق والمصارف	118.497.125
ذمم مختلفة	387.432.757		
مصاريف مستحقة للدفع	1.306.417.559		
البنوك الدائنة	3.260.285.023		
	11.551.972.488		11.551.972.488

مفوضي المراقبة

الرئيس ومشاركوه

أعضاء مجلس الإدارة

منى عبد السلام بو عزه بوارشي

فؤاد نصري بوارشي

عبيد فؤاد بوارشي

جواد فؤاد بوارشي

هبة فؤاد بوارشي

جزائري هولدينغ ش.م.ل

منتدى الخبرة المحاسبية في القضاء والتحكيم



الجلسة الافتتاحية

افتتاح منتدى الخبرة المحاسبية في القضاء والتحكيم: للاستقامة والشفافية وإحقاق الحق والتعاون في خدمة المصلحة العامة



النقيب ايلي عبود

أقيم في بيت المحامي في بيروت، ونتيجة لبروتوكول التعاون الموقع بين نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان ومنتدى الخبرة المحاسبية في بيروت، منتدى الخبرة المحاسبية في القضاء والتحكيم يومي الخميس 25 والجمعة 26 شباط 2016. حضر حفل افتتاح المنتدى عدد من الممثلين عن الوزراء والنواب وقضاة سابقون وعدد من أعضاء النقابتين والمهتمين وممثلون عن عدد من رؤساء الأحزاب ورؤساء الأجهزة الأمنية العسكرية.



النقيب أنطونيو الهاشم

ثم تحدث نقيب خبراء المحاسبة المجازين ايلي عبود فقال: ”أقف اليوم أمامكم في افتتاح هذا المنتدى الذي جاء كأول عمل مشترك بين نقابة المحامين في بيروت ونقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان بموجب بروتوكول التعاون الموقع بين النقابتين والذي يعقد في الأمتار المئة الأخيرة من سياق السرعة الذي تميز به عمل مجلس نقابتنا خلال ولايته التي بدأت في نيسان 2014 والتي تميزت بارتقاءها بنقابتنا الى أعلى المستويات العلمية والتثقيفية وصولاً الى رفع مستوى امتحانات الدخول اليها لتوازي امتحانات أرقى النقابات العالمية.“



مدير عام وزارة العدل القاضية ميسم النويري

وأضافت: ”وحتى لا يتهم القاضي بإنكار العدالة، فقد خوله القانون للجوء إلى الخبراء لمساعدته في إثبات الوقائع وفك طلاسم الأرقام المقدمة. وبالتالي الوصول إلى قناعة معينة تمكنه من إصدار الحكم المناسب.“

وبعد أن وقعت نقابة المحامين في بيروت

أهمها مع وزارة المالية بالنسبة لتطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في لبنان وفق ما يطلب منه من قبل مختلف الجهات العالمية المقرضة والداعمة ومع هيئة التحقق الخاصة بالنسبة لمكافحة تبييض الأموال».

وتابع: ”إننا اليوم، على الرغم من الفراغ المستشري في المؤسسات الدستورية، وعلى الرغم من تغلب لغة التطرف والتفوق على لغة العلم والانفتاح في الحياة السياسية اللبنانية، ومن كون الشعب اللبناني أصبح أسير السياسة السياسية في معيشته اليومية وسلامته وصحته، فتحن مزعمون على المضي في ترسيخ العلم لدى أبناء نقابتي المحامين في بيروت وخبراء المحاسبة المجازين في لبنان، إيماناً منا بأن أبناء هاتين النقابتين حملة رسالة مهنية ووطنية، فرسالتهن هي الإستقامة والعلم والشفافية وإحراق الحق وهو واجب وطني واجتماعي، وبهما سنتنهنض البلاد وسيستجيب القدر وينجلي ليل الجهل ليبزغ فجر الرقي والعلم والثقافة.

وقال: ”قد يظن البعض أن موضوع هذا المنتدى بسيط وسهل، إنما الواقع غير ذلك!!!، فالواقع هو أنه يقتضي، إنطلاقاً من هذا المنتدى مساعدة القضاة والمحامين وخبراء المحاسبة في قراءة وفهم الصفحة ذاتها وبالطريقة نفسها حفاظاً على حقوق المواطنين وصوناً لها لأن مكونات المنتدى هذا الثلاثة تشكل ركائز العدالة وأساس الملك، فالقضاء يحكم بما يترافع به المحامون ويتجلى من تقارير خبراء المحاسبة».

وتابع: ”فإن سقطت إحدى ركائز العدل يقع العدل معها، وهذا أمر لم نكن لتقبله في نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان، لا اليوم ولا في المستقبل لأن نقابتنا ماضية بالتميز بكونها نقابة مهنية علمية بامتياز يشكل عملها أحد ركائز المواطنة الصالحة والعدل».

ودعا الى ”التمحص بكل أعمال هذا المنتدى القيم لأنه لا يمكن لأحدنا أن يدعي

العلم إذ يكون قد حفظ منه شيئاً وغابت عنه أشياء كثيرة. وسأغتنم هذه الفرصة لأحيي وزارة العدل ممثلة بمديرها العام الرئيسة ميسم النويري التي لم تتوان يوماً عن دعم ورعاية أعمال ونشاطات وندوات ومنتديات نقابتنا بما في ذلك مباركتها وحضورها حفل توقيع بروتوكول التعاون مع تلك المؤسسة النقاوية الرائدة والراقية، عنيت بها نقابة المحامين في بيروت».

وختم: ”إن كنتم ترغبون بأن تبقى بيروت أم الشرائع، فكثفوا من مشاركتكم في المنتديات العلمية كافة وثقفوا أنفسكم ولا تظنوا بأنكم تعلمون، لأنه كما قال الإمام علي (حاجت أهل العلم فغلبتهم وما حاجت أحداً من أهل الجهل إلا وغلبنني)، فكونوا يا أصدقائي من أهل العلم وكونوا أنتم الغالبون ولا تدعوا الجهل وأهله يغلبونكم ويودون بكم وبالوطن الى الهاوية».

ثم تحدث نقيب المحامين انطونيو الهاشم فقال: ”يعتبر نظام النقود من أقدم النظم الإقتصادية التي عاصرت الإنسان منذ آلاف السنين فمرت خلال تاريخها الطويل بتطورات تدرجية بالغة المدى، حتى بلغت الصورة التي نعرفها اليوم متأثرة بذلك بتطور الظروف الإقتصادية والإجتماعية التي تزاوّل فيه نشاطها في أيامنا هذه، ومؤثرة في آن معا باتجاهات ذلك التطور».

اضاف: ”وإذا نظرنا إلى المجتمع الذي نعيش فيه اليوم لوجدنا أن النقود طرف في كل ما يدور بيننا من معاملات، من هنا نستخلص ان للنقود من الأهمية ما هيأ لها الإستقلالية بواحد من فروع الدراسات الإقتصادية، وكان إحسان إدارة النقود هدف جوهرى من أهداف السياسة الإقتصادية الرشيدة».

وقال: ”وهكذا، ومن خلال هذه المقدمة الموجزة، ندرك ان للنقود ارتباط بمجالي القضاء والتحكيم وخبرة المحاسبة، ذلك ان طبيعة العلاقات العملية قد تؤدي

إلى خلافات تستدعي تدخل القضاء، كما ان إدارة المال وحمائته، تحتاج إلى إختصاصي يقدم الإستشارة اللازمة، وهذا بالتحديد من مهام خبراء المحاسبة».

وتابع: ”إذاً لقد فرضت ظروف الحياة الحاجة إلى جهاز متخصص ينظر في الخلافات الحتمية التي تقع بين المتعاملين (وكان الحاكم أو رجل الدين هو من يقوم بهذه المهمة سابقاً) بسبب ازدياد الأعمال، وبالتالي الخلافات، فكان القضاء الذي لعب دوره بشكل مكن من الحد من الفلتان الذي كان سائداً في تلك المجتمعات».

اضاف: ”ومع توسع مجالات التعامل بين الناس ازدادت الأعمال فبرزت الحاجة إلى المزيد من التنظيم، فظهرت اختصاصات جديدة كالمحاسبة والتدقيق اللذين كانا في البداية حكراً على العمليات التجارية، وكان دور هذين الإختصاصيين الجديدين، يهدف إلى تنظيم الحسابات المالية للتجار».

وتابع: ”بمرور الوقت ظهر للقضاء انه لتحقيق العدالة، لا بد من الإستعانة بأهل الإختصاص في ميادين متنوعة تشمل المواضيع المتنازع عليها لتسليط الضوء على بعض الجوانب التي لا خبرة للقضاء بها فظهر عالم خبراء المحاسبة».

وقال: ”سادت الفوضى جوانب هذا الميدان في بداية الأمر لكن مع مرور الوقت برزت الحاجة الملحة إلى التنظيم، فولدت نقابة للمحاسبين رسمياً بتاريخ 17/12/1962 بموجب القرار رقم 518/1 في عهد وزير العمل آنذاك فؤاد بطرس وأطلق عليها تسمية نقابة أصحاب مكاتب المحاسبة والتدقيق في بيروت ثم عدلت التسمية وتحولت إلى نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان وبموجب القرار رقم 246/1».

اضاف: ”ولأن علاقة القضاء وخبراء المحاسبة تكاملية فقد نظم قانون أصول المحاكمات المدنية في لبنان، في الفصل

الثامن منه، كيفية الإستعانة بهم، وخصص لهذا الموضوع، نظراً لأهميته، خمسون مادة موزعة على أربعة أقسام، وكان من نتيجة ذلك أن انعكس الأمر إيجاباً على أحكام القضاة في المنازعات المرتبطة بالأمر المالية».

وتابع: "لأن الحياة البشرية هي في حالة تطور مستمر، لا سيما أن أبواب العمل تتسع بشكل مضطرد، كان من الطبيعي أن تزداد الخلافات البشرية أيضاً، وتكثر بالتالي ملفات التقاضي، فانعكس الأمر سلباً ببطء في سير المحاكمات. وكما دعت فان العقل البشري الذي لا يتوقف عن مواكبة كل ما هو جديد، فقد استنبط الحل وتوصل إلى مبدأ التحكيم».

وقال: "كما ان علاقة القضاء وخبراء المحاسبة هي علاقة تكاملية، فانه من الطبيعي أن تكون العلاقة بين خبراء المحاسبة والتحكيم تكاملية هي أيضاً، وذلك لتجنب الذهاب إلى القضاء، مما يسهل حل المشاكل المالية، بين جميع الأطراف المعنية بهذه النزاعات ويحد من تراكمها، مع الإشارة إلى ان القانون هو الذي يحدد المسائل التي يجوز النظر فيها عن طريق التحكيم الخاص، وهي المسائل التجارية والمدنية التي لا تخرج عن نطاق مهنة المحاسبة والتدقيق المالي».

اضاف: "ان قانون أصول المحاكمات المدنية نظم موضوع التحكيم، فتناوله في 47 مادة وزعها على ثلاثة أقسام، وبذلك يكون قد

رسم إطار العلاقة ما بين المحكمين وخبراء المحاسبة».

واشار إلى "إن للخبرة المحاسبية الدور المؤثر على نتيجة المنازعات ذلك أن تقرير خبير المحاسبة من شأنه إنارة الطريق امام القاضي أو المحكم ليتمكن من اتخاذ قراره. وإن القاضي والمحكم وخبير المحاسبة هم ثالث إلزامي ينعكس تناغمه مع بعضه إيجاباً على مصالح المتنازعين ولأننا نرى الأمر على هذا النحو نقترح الأتي:

- عدم السماح بالانتساب إلى نقابة خبراء المحاسبة إلا لمن يستحق ذلك.
- التشدد عند قبول خبير المحاسبة المعتمد من قبل القضاء.
- التشاور الدائم بين السلطة القضائية ونقابة خبراء المحاسبة والمشرفين على مراكز التحكيم ونقابة المحامين للبحث في كيفية تطوير العلاقة بينهم نحو الأفضل وبذلك يتلاقى الشكل مع المضمون فيتحقق التكامل هنا أيضا ويتجسد العدل بأبهى صورة».

وختم: "لا بد من ان نتذكر الكلام السائد حالياً من ان الكون أصبح قرية صغيرة، ولأن لبنان يعتبر منارة الشرق، فإنه من الضروري ان نواكب التطورات العلمية، لكي نبقي منارة لهذا الشرق، وبالتأكيد فإن التعاون بين الأقاليم التي ذكرناها، والإرادة الصلبة، وطموح الإنسان اللبناني، ستبقينا شعباً طليعياً».

ثم تحدثت ممثلة ، المدير العام لوزارة العدل القاضية ميسم نويري، فقالت: "ان هذا المنتدى يتمحور حول العلاقة بين القاضي والخبير المحاسب وبين الخبير والمحكم"، مشيرة الى "أهمية هذه العلاقة والتي يجب أن تستند الى الجدول الذي يعده مجلس القضاء الأعلى».

أضافت: "لهذا الجدول أهمية كبرى، والانتساب له شروط (تلتها تباعاً)، ومن ابرزها التمتع بالإختصاص والعلم والتجربة والأمان. وركزت على ضرورة وضع آلية معينة للمميزات التي يجب أن يتمتع بها الخبير"، ولفتت الى «إن الصعوبات التي تواجهها أحياناً في تعيين الخبير الملائم».

وشددت على "ضرورة وضع آلية معينة نتيجة تنسيق بين الجهات المعنية، وكشفت عن وجود أكثر من سبعة آلاف خبير"، متسائلة عما "إذا كان لبنان بحاجة لهذا العدد؟ وهل تتوافر بكل هؤلاء الخبراء كل الميزات؟».

ودعت "نقابتي المحامين وخبراء المحاسبة المجازين الى التعاون في إعداد الجدول المناسب والتقدير المناسب والتقييم المناسب تمهيداً لإنجاز الهدف المشترك في خدمة المصلحة العامة».



الجلسة الثانية



الجلسة الاولى

جلسات منتدى الخبرة المحاسبية في القضاء والتحكيم*



الجلسة الرابعة



الجلسة الثالثة



الجلسة الخامسة

ناقش المنتدى خلال خمس جلسات عمل امتدت على مدى يومين والذي أتي كأول عمل مشترك بين نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان ونقابة المحامين في بيروت بموجب اتفاقية التعاون الموقعة بينهما، مواضيع قانونية وشكل فرصة لتبادل الخبرات المهنية بين خبراء المحاسبة والمحامين وذلك تسهيلاً وتفعيلاً لعمل القضاء لما فيه من مصلحة عامة. حاضر خلال أعمال المنتدى أصحاب الخبرة من قضاة ومحامين وخبراء محاسبة ومختصين.

خلال جلسة العمل الأولى اللجوء الى الخبرة في النزاعات القضائية، أسبابها ومبرراتها لدى قضاء العجلة ولدى محاكم الأساس. والتي هدفت الى عرض ومناقشة آلية التنفيذ، موجبات الخبير ورده، تقديم تقرير الخبير ومفاعيله وحقوق المتنازعين وصلاحيه القضاء بالإضافة الى التطرق الى السرية في معرض تنفيذ المهمة وبعد تقديم التقرير.

افتتح هذه الجلسة النقيب السابق فريد جبران الذي اضاء على اللجوء الى الخبرة في النزاعات القضائية بالاجمال حيث اجاز المشرع للقاضي الاستعانة بالخبرة المتخصصة والتي تعتبر الرديف في كل نزاع. وحتى لا ينحرف عن المهمة التي يكلف بها، لا بد من ضوابط حددتها المواد ٣١٣ الى ٣١٦ من قانون اصول المحاكمات المدنية.

ثم عرض الدكتور المحامي الكسندر صقر موضوع طلب رد الخبير والاعتراض على تقريره، حيث ان الرد (رد القاضي أو الخبير) يأتي عند رفض أحد المتقاضين بأن يتولى الخبير مهمته للأسباب المعددة في القانون والتي تدرج عادة في إطار الشك في حياد الخبير. كما اشار الدكتور صقر إلى أن دور الخبرة الفنية أضحي مركزياً في العمل القضائي، فهو يعطي للقاضي دوراً أكبر في تحقيق الدعاوى واستكشاف

ومسؤولية مفوض المراقبة بين متطلبات قانون التجارة اللبناني ومعايير التدقيق الدولية بالإضافة إلى مسؤوليات مفوض المراقبة الأخرى بموجب قانون التجارة اللبناني والتعديلات المقترحة من قبل النقابة على قانون التجارة اللبناني ضمن جلسات عمل لجنة الادارة والعدل حول تعديل احكام قانون التجارة اللبناني.

أما مدير عام وزارة العدل القاضية ميسم النوري فقد تناولت العلاقة بين الخبير والمحامي والقاضي ومسؤوليات كل منهم في ضوء القوانين والاجراءات وتكاملها.

ثم تناول الدكتور المحامي صلاح الدين الدباغ موضوع مسؤولية مفوضي المراقبة المسلكية والمدنية والجزائية. حيث أن القانون يرتب على مفوض المراقبة مسؤوليات عديدة ومتنوعة، ونظراً لتنامي المهمات الملقاة على مفوض المراقبة وتوسعها، فإن الاتجاه اليوم هو التشدد في تطبيق هذه المسؤوليات.

أما جلسة العمل الثالثة الخبرة في حالات التصفية والإفلاس والتي هدفت الى عرض ومناقشة المرجع الصالح لتعيين الخبير والمهام وآلية تنفيذها وصولاً الى تقرير الخبير ومفاعيله بدأها الأستاذ المحامي عبده لحدود

الحقيقة وإدارة الملفات. ثم تطرق القاضي الرئيس حبيب مزهر الى الاسباب التي تدعو القاضي الى الاستعانة بأهل الخبرة. حيث ان الخبير هو من له القدرة والعلم والمعرفة وليس وكيلاً أو تابعاً لأي من الخصوم. كما أكد القاضي مزهر على استقلالية الخبير والتي لا تعني زوال التبعية القضائية حيث يبقى الخبير طيلة الفترة التي يقوم بها بمهمته يخضع لإشراف فعلي من قبل القاضي الذي عينه.

ثم عرض القاضي الرئيس انطوان طعمه موضوع اللجوء إلى الخبرة في النزاعات القضائية: أسبابها ومبرراتها لدى قضاء العجلة. حيث يجوز لمن يخشى ضياع معالم واقعة يحتمل أن تصبح موضوع نزاع أمام القضاء أن يطلب من قاضي الأمور المستعجلة الانتقال للمعاينة. ويجوز لقاضي الأمور المستعجلة عندئذ أن ينتدب أحد الخبراء للانتقال والمعاينة وسماع الشهود بغير يمين.

خلال جلسة العمل الثانية الخبرة وفقاً لأحكام قانون التجارة ومسؤولية مفوض المراقبة والتي هدفت الى عرض ومناقشة المقدمات العينية وزيادة رأس المال ومسؤولية مفوض المراقبة الأساسي والإضافي بالإضافة الى مسؤولية الخبير المعين من قبل القضاء. تناول بداية النقيب عبود موضوع الخبرة في المحاسبة

* www.lacpa.org.lb بإمكانكم الاطلاع على المواد الكاملة على الصفحة الالكترونية للنقابة

القضاء وذلك كتدبير وقتي واحتياطي تقتضيه ضرورة المحافظة على حقوق أصحاب الشأن ومصالحهم ودفع الخطر عنها.

اما جلسة العمل الخامسة والاخيرة تناولت موضوع التحكيم والتي هدفت الى عرض ومناقشة التحكيم و خصائصه ومهام ومسؤوليات الخبير إذا كان الخبير محكماً.

عرض في بداية هذه الجلسة الأستاذ مصباح مجذوب عضو مجلس نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان أهداف التحكيم وشروطه ومزاياه من حيث سرعة التصدي للمنازعات والمحافظة على العلاقات بين الخصوم والأقتصاد في التكلفة. كما شرح الدكتور المحامي وائل طيارة شخصية المحكم المحاسبي واجراءات المحاكمة التحكيمية والقرار التحكيمي. كما تناولت القاضية الرئيسة جمال الخوري الصيغة التنفيذية للقرار التحكيمي وطرق الطعن بالقرار التحكيمي والخصائص القانونية لنظام التحكيم وللقرار التحكيمي.

ثم عرض الأستاذ أشرف الزعيم من برايس واتر هاوس كوبرز دبي مؤتمرات الخبير في التحكيم ومسؤولياته تجاه العميل، المحامي والأطراف الأخرى ومسؤولياته تجاه المحكمة/ لجنة التحكيم. بالإضافة الى أهداف تقرير الخبرة في التحكيم. كما عرض امثلة عملية حول شهادة الخبير في قضايا التحكيم.

عند انتهاء أعمال المنتدى، عرض المحامي جورج فيكان باتانيان البيان الختامي والتوصيات.



المحاضرين: الهاشم، طعمه، عبود، مزهر، صقر، جبران

تمحورت جلسة العمل الرابعة حول الحراسة القضائية والتي هدفت إلى عرض ومناقشة الأسباب الموجبة لتعيين الحارس القضائي ومهام الخبير ومسؤوليته إذا كان حارساً قضائياً. حضر في هذه الجلسة الدكتور المحامي عبده جميل غصوب حول إجراءات الحراسة وموجبات وحقوق الحارس القضائي. اما الدكتور داوود يوسف صبح فقد استعرض مفهوم خبير المحاسبة ودعوى الحراسة القضائية حيث أن أعمال الحراسة القضائية هي في صلب أعمال خبير المحاسبة.

تلاه القاضي الرئيس محمود مكية، الذي استعرض النصوص القانونية التي تعطي القاضي الحق باتخاذ جميع التدابير المؤقتة والاحتياطية التي من شأنها حفظ الحقوق ومنع الضرر، وعددت على سبيل الدلالة والمثال البعض من هذه التدابير ومنها فرض الحراسة القضائية. حيث تفرض الحراسة القضائية، وكما تدل عليها تسميتها، من قبل

حول التصفية والإفلاس والعلاقة بين الخبير والمحامي وواجبات كل منهما.

أما الأستاذ حبيب حاتم فقد طرح الأسس العامة في الخبرة وخاصة في الخبرة المحاسبية القضائية. موضعاً إن الخبرة المحاسبية في حالات التصفية والإفلاس القضائية لها أهميتها الكبرى فهي تمثل عنصر أساسي لإدارة وتحضير المعلومات اللازمة لإتخاذ المسؤولين في القضاء والتحكيم القرار المناسب والمبني كون الخبير منتدب من السلطة القضائية أو المحكم في مهمة فنية محددة للإطلاع ومراجعة الوضعيات الواقعية والمستندات المبرزة.

ثم عرضت القاضية الرئيسة هالة الحجار أنه في أحيان كثيرة، في حالات التصفية والإفلاس، يجد القاضي أن الفصل بالنزاع يتوقف على معارف فنية تستوجب الإستعانة بالخبرة الفنية لإيضاحها مثلاً في الأمور الهندسية أو الطبية أو المحاسبية. ولذلك، أعطى القانون للمحكمة حق الإستعانة بخبير في الحالات التي يستوجب فيها فصل النزاع اللجوء إلى الخبرة.



المحاضرين: حاتم، عبود، حجار، لحدود



المحاضرين: الهاشم، عبود، الدباغ، التويري

البيان الختامي والتوصيات المنتدى المتخصص بـ"الخبرة المحاسبية في القضاء والتحكيم"



المحاضرين: صبح، عبود، غصوب، مكية



المحاضرين: الزعيم، طبارة، عبود، الخوري، مجذوب



التوصيات من المحامي فيكان باتانيان

- وتحقيق العدالة.
- التواصل الدائم بين النقابتين والجسم القضائي لمواكبة التطورات وتحديث الأنظمة والإجراءات.



الختام

يقتضي التنبه للمسؤوليات الملقاة على عاتق خبير المحاسبة في أي من المهام التي يكلف بها.

ندعو إلى:

- تفعيل التعاون بين مجلس القضاء الأعلى ونقابة المحامين ونقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان لتوسيع آفاق الخبرة في الأعمال وتعميق ثقافة التكامل تسهيلاً لتحقيق العدالة.

• تطوير وتحديث الأنظمة والإجراءات والمعايير كافة بما يضمن حسن تسمية وانتقاء الخبراء والتعاون بين مجلس القضاء الأعلى ونقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان، هذه الأخيرة المرجع الصالح لمتابعة شؤون الخبراء في تسميتهم وتنفيذ مهامهم ومعالجة كل ما يعينهم، سيما لجهة التنقيح الدوري لجدول خبراء المحاسبة المجازين الواجب اعتمادها من قبل المراجع القضائية كافة.

- توسيع قاعدة التعاون والتفاعل بين الإختصاصات المختلفة لتشمل الخبرة بأشكالها المختلفة والإستشارات والتحكيم.
- إقامة حلقات تدريبية حول مهام ومسؤولية الخبراء توصلاً لتحسين الأداء في إطار الخبرة القضائية والتحكيمية.

• دعوة المعنيين إلى التعاون.

- التنسيق بين الجهات الثلاثة لوضع جدول عادل لأتباع خبراء المحاسبة المجازين في الملفات التي تعهد إليهم من قبل القضاء والتحكيم بما يتناسب مع دورهم وجهدهم في إظهار الحق

أيها الحفل الكريم،

اليوم وقد انتهت أعمال هذا المنتدى يسعدنا: أولاً، بأن نتقدم باسم المشاركين بالشكر والتقدير إلى نقابة المحامين في بيروت ممثلة بالنقيب الأستاذ أنطونيو الهاشم وأعضاء مجلس النقابة وإلى نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان ممثلة بالنقيب الأستاذ إلي عبود وأعضاء مجلس النقابة.

كما نتقدم بالشكر والتقدير إلى مدير عام وزارة العدل الرئيسة ميسم النويري لدعمها ومشاركتها في هذا المنتدى، وإلى جميع المحاضرين من قضاة ومحامين وخبراء محاسبة مجازين الذين أغنوا هذا المنتدى بعلمهم وثقافتهم وخبرتهم.

وثانياً، لقد تناول هذا المنتدى في جلساته الخمس مواضيع متعددة ذات أهمية بالغة لجميع المشاركين لما تضمنته من تحليل وبحث في الأمور التي تشكل قاسماً مشتركاً بين القضاء والمحاماة والخبرة في المحاسبة، ونرفع التوصيات التالية:

إن التكامل بين القاضي والمحامي وخبير المحاسبة المجاز، كل ضمن رسالته واختصاصه، يفرض التنبه إلى المهام التي توكل إلى خبراء المحاسبة والتقدير بها ضمن إطار القوانين والأنظمة المرعية الإجراء لا سيما تلك المتعلقة بقواعد الإثبات سيما وأن تقرير الخبير يعتبر من قواعد الإثبات الحر. يقتضي مراعاة الأصول الواجب اتباعها في تنفيذ المهام بحسب طبيعتها.

يقتضي تطبيق المعايير المهنية والتقدير بقوانين وقواعد السلوك المهني في معرض تنفيذ المهمة، والتقدير بالسرية المهنية وعدم إفشاء إلا ما هو مطلوب ضمن المهمة ولحاجاتها وللمرجع المعني بالمهمة.



خلال التوقيع

اطلاق دورة تدريبية لمراجعي الرقابة النوعية على مكاتب التدقيق وتوقيع بروتوكولات تعاون مع هيئة المحاسبين القانونيين في الولايات المتحدة الأميركية

أطلقت نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان، بالتعاون مع البنك الدولي، في ٢ تشرين الثاني ٢٠١٥، ورشة عمل لمراجعي الرقابة النوعية على مكاتب التدقيق، برعاية وزير المالية علي حسن خليل ممثلاً بالمدير العام للوزارة آلان بيفاني، في فندق هيلتون متروبوليتان بالاس - سن الفيل، في حضور ممثل هيئة المحاسبين القانونيين في الولايات المتحدة الأميركية AICPA جايمس براكينز، المدير الاقليمي للشرق الاوسط في البنك الدولي فريد بلحاج، نقيب خبراء المحاسبة المجازين في لبنان إيلي عبود، وممثلين عن الأحزاب اللبنانية ورؤساء الهيئات الاقتصادية وحشد من المتخصصين والخبراء والمهتمين.

حيث بلغت نسبة العجز ١٠٪ ونسبة الدين العام الى الناتج المحلي ١٣٤٪. ووصل مستوى الدين العام لما يقارب ٧٠ مليار دولار اميركي وفي ظل تباطؤ الاقتصاد وتراجع النمو وانسداد الافق السياسي والاقتصادي، يبقى الامل بقدره اللبنانيين ونخبهم بان يخرجوا من المحن اكثر قدرة على العطاء والتجدد من أجل بناء دولة عصرية وعادلة.

فلبنان، وان افتقد الى الموارد الطبيعية فإن ثروته البشرية في الداخل والخارج مكنته من الاستمرار والتطور. وما لقائنا اليوم إلا خير دليل على وجود نخبة مهنية نقابية في هذا المجتمع أبت على نفسها إلا أن تكون نقابة رائدة متطورة وأن تأخذ دورها المنتظر على مساحات الوطن فانبعثت منذ عام ونيف وانتفضت على ذاتها ونفخت عن نفسها غبار الكسل والشلل.

السيدات والسادة، الزميلات والزملاء،
كان لا بد للمجلس الحالي بعد إيلائه الثقة من

اما بلحاج فأكد أن البنك الدولي ملتزم بالشراكة مع النقابة من أجل تقوية جسم المحاسبة المهني ودعم الاصلاحات في هذا المجال، ومشهداً على تحقيق الاهداف الاستراتيجية المحددة لهذه المنطقة لما في ذلك من إنعكاس على الشفافية وتأثير على النمو الاجتماعي والاقتصادي.

أما النقيب عبود فقد قال: قد يرى البعض أنه لمن الغرابة أن نلتقي اليوم في إطلاق هذه الدورة المتخصصة لتدريب مراجعي الرقابة النوعية على مكاتب التدقيق في لبنان حيث لا حسيب ولا رقيب على عمل وأداء الطبقة السياسية. فمع استمرار الشغور الرئاسي وانعكاسه على عمل كل المؤسسات والى ما وصلنا اليه من شلل في عمل الادارة والسلطات الرسمية والمؤسسات الدستورية وعدم معالجة الامور والملفات الملحة التي تهم الناس بمعيشتهم، وفي ظل هذا القلق من التحديات الاقتصادية والمؤشرات السلبية للمالية العامة

كما تم خلال هذه المناسبة توقيع بروتوكولات تعاون مع معهد المحاسبين القانونيين المعتمدين في الولايات المتحدة AICPA يستفيد بموجبه جميع اعضاء النقابة من برامج تدريب وشهادات متخصصة من خلال الربط الالكتروني المباشر في: المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS Certificate Program) ، تقييم الأعمال (Business Valuation) ، التدقيق القضائي (Forensic Accounting) وغيرها من برامج التدريب المتخصصة وبأسعار خاصة.

بعد الشيد الوطني تحدث براكينز، فشد على أن لبنان "ليس فقط بلداً مهماً بالنسبة للهيئة فحسب، بل هو شريك ديناميكي مهم للولايات المتحدة نظراً لأهمية السوق الشرق أوسطية مشيراً الى أن الامتحان الذي يجري في لبنان منذ العام ٢٠١١، يلاقي النجاح نفسه في الكويت، البحرين والامارات العربية المتحدة.



الحضور

قبل الجمعية العمومية أن يضع خطة عمل طموحة ضمن رؤية مهنية ووطنية شاملة والتي من أهم أهدافها تطبيق برنامج الرقابة النوعية ومراجعة النظر على مكاتب التدقيق في لبنان وذلك من أجل تحسين أدائهم والتأكد من التزامهم بالمتطلبات المهنية الدولية والارتقاء بمهنة تدقيق الحسابات التي تعطي الثقة بجودة البيانات المالية، لما فيه من مصلحة عامة والمساهمة في استقرار الاسواق المالية ونمو الاقتصاد الوطني. فبعد أن تم إعداد دليل الرقابة النوعية لمكاتب التدقيق ودليل مراجعة النظر واعتماد ترجمة المعيار الدولي للرقابة النوعية ISQC1 للمكاتب التي تؤدي مهمات التدقيق ومراجعة البيانات المالية، ومهمات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة، وبعد أن تم إعداد دليل ملف التدقيق وتدريب ما يقارب السبعماية زميل ابتداءً من بداية هذا العام،



التقيب ايلي عبود

مهنية للبدء بالتعاون مع هذه الهيئة وهي الهيئة المهنية الرائدة في العالم من دون منازع، فبعد أن وقعت النقابة بروتوكولي تعاون خلال العام المنصرم مع هيئة المحاسبين المجازين في بريطانيا ACCA وهيئة المحاسبين الإداريين IMA والتي بموجبهما بدأ معهد التدريب التابع للنقابة بتقديم برامج تدريب مهنية عصرية كشهادة DIPFR وشهادة الدبلوم في معايير التقارير المالية الدولية وشهادة في معايير التدقيق الدولية وشهادة في علوم المحاسبة الإدارية. تعلن نقابتكم اليوم توقيع بروتوكول التعاون مع هيئة المحاسبين المجازين في الولايات المتحدة والذي بموجبه يستفيد كافة اعضاء النقابة من برامج تدريب وشهادات متخصصة من خلال الربط الإلكتروني المباشر على برامج تدريب متخصصة وبحسومات خاصة بنسبة ٣٥٪.

قمنا مؤخراً بإنشاء الهيئة المشرفة على الرقابة النوعية وفق متطلبات نظامنا الداخلي برئاسة الاستاذ عرفان اياس وعضوية كل من الدكتور داوود صبح والاستاذ غراهام لوكاس، وهم من المهنيين المشهود لهم بخبرتهم ومناقبيتهم واستقلاليتهم.

أما اليوم فتقيم النقابة برعاية كريمة واحتضان من معالي وزير المالية الاستاذ علي حسن خليل وبالتعاون مع البنك الدولي الداعم الدائم لنشاطات النقابة خلال العام المنصرم ندوة متخصصة لمدة يومين لمراجعي الرقابة النوعية على مكاتب التدقيق بمشاركة ما يقارب الستين مهنياً من لبنان ومصر والاردن حيث أردناها عملاً مهنياً جامعاً على مستوى المنطقة العربية وتفعيلاً لدور اتحاد المحاسبين والمراجعين العرب وذلك من خلال تشكيل نواة مهنية على مستوى الوطن العربي لتقوم بأعمال المراجعة على أداء مكاتب التدقيق في لبنان والمنطقة.



براكينز يلقي كلمة الهيئة الاميركية

وفي الختام، أكرر باسمي وباسم مجلس النقابة، تقديم جزيل الشكر الى معالي وزير المالية الاستاذ علي حسن خليل لرعايته الكريمة لهذه الدورة المتخصصة والى الاستاذ فريد بلحاج ممثل البنك الدولي لمواكبة النقابة في نشاطاتها وتقديم لها كل الدعم اللازم لها واتمنى للمشاركين في هذه الدورة التوفيق والنجاح.

الزميلات والزملاء السيدات والسادة، في ظل العمل الدؤوب والمتواصل مع هيئة المحاسبين المجازين في الولايات المتحدة للتخصير لهذا الحدث، أردناه أيضاً محطة



ألان بيفاني مدير عام وزارة المالية



فريد بلحاج المدير الاقليمي للبنك الدولي

لبنان والمنطقة وعاش لبنان

ثم ألقى بيفاني كلمة وزير المالية، قال فيها: ”إن تطبيق موضوع الرقابة النوعية ومراجعة النظير من قبل نقابة خبراء المحاسبة المجازين خطوة تلقي مسؤولية كبيرة على مكاتب التدقيق، وذلك من خلال إعارة أهمية كبيرة لمراجعة تقاريرهم من قبل جهة مستقلة لتقييم ما إذا كان نظام رقابة الجودة الداخلية مصمم بصورة مناسبة ويعمل بكفاءة بحيث يزود الجهات بضمان مناسب حول مدى اتباع الجهات للسياسات والاجراءات والمعايير المطلوبة.“



بلحاج، عبود، بيفاني، براكينز

وأردف: ”أما من ناحية وزارة المالية، فقد عمدنا الى السير بإصلاحات بنوية كبيرة وبأعمال تأسيسية سوف تسمح للدولة بالنهوض والبناء على هذه الخطوات، وأذكر منها إعادة تكوين الحسابات المالية للدولة اللبنانية منذ عام 1993. ونحن في طور إنجاز ما تبقى منها“. وأعلن عن إنجاز العديد من الاصلاحات في إطار إعداد الموازنة العامة وآلية تنفيذها، وهي معتمدة الآن رغم عدم التصويت على النص، كما أدخلنا تسميات جديدة والتحسينات في مراقبة الانفاق، وطورنا الانظمة المعلوماتية للانفاق والضرائب على حد سواء، حتى أصبحنا من أكثر الوحدات تطوراً في البلد لهذه الناحية، ولا سيما أن الوزارة باشرت منذ فترة بأنظمة التصريح والتسديد الالكتروني، وهي تعد لتطورات جديدة.“



براكينز وسميث مع النقيب وأعضاء من مجلس النقابة

وفي الختام، وقع النقيب عبود وبراكينز بروتوكول تعاون بين نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان وهيئة المحاسبين القانونيين في الولايات المتحدة الأميركية AICPA، وأقيم كوكتيل للمناسبة.

وفي 4 و5 تشرين الثاني تم تنظيم ورشة عمل لمراجعي الرقابة النوعية على مكاتب التدقيق في المعهد المالي - معهد باسل فليحان.

EY is the first global professional services organization in the MENA region. For over 90 years, EY has offered assurance, tax, transaction and advisory services to companies in MENA.

EY Lebanon
Commerce & Finance Bldg. 1st fl.
Kantari P.O. Box: 11-1639,
Riad el Solh, Beirut – 1107-2090
Lebanon

Office line: +961 1 760 800
Fax Line: +961 760 822
beirut@lb.ey.com
ey.com/mena
Follow us @ey_mena



مديرة الحوكمة في مجموعة البنك الدولي تدعو نقابة خبراء المحاسبة للتعاون مع وزارة المالية بدراسة متخصصة لتقييم الأسس التي بموجبها تم تحضير حسابات الدولة عن السنوات السابقة

استقبل نقيب خبراء المحاسبة المجازين في لبنان إيلي عبود وأعضاء من مجلس النقابة في دار النقابة، مديرة الحوكمة في مجموعة البنك الدولي الأستاذة سامية مصادق، ترافقها ممثلة البنك الدولي في لبنان الأستاذة ريماء قطيش، خلال زيارتها الى لبنان.

الى ما قامت وتقوم به النقابة من عمل لتحسين أداء أعضائها بهدف الإرتقاء بالمهنة، بالإضافة الى التنسيق مع كافة الهيئات الرقابية والمهنية المحلية والاقليمية، ولما تقوم به من دور محوري على الصعيدين المحلي والعربي لتطوير المهنة.

كما شكر النقيب عبود الأستاذة مصادق على مواكبة ودعم مجموعة البنك الدولي الدائم لنشاطات النقابة المهنية إن في لبنان أو على مستوى المنطقة.

تم خلاله تدريب ١٥٠ محاسباً من القطاع العام وأعضاء من نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان.

كما أثنت على مبادرة النقابة على حضّ السلطتين التشريعية والتنفيذية للبدء بتطبيق هذه المعايير والتي تتطلب إعداد حسابات الدولة على مبدأ الاستحقاق لما له من أهمية لتعزيز مبدأ المساءلة والمحاسبة ومشاركة الرأي العام في مالية الدولة مما يساعد في إصدار بيانات مالية شفافة. كذلك تم التطرق

جاء هذا الاجتماع في سياق زيارة الأستاذة مصادق الى لبنان للتواصل مع مسؤولين من وزارة المالية، مجلس النواب، ديوان المحاسبة، مصرف لبنان، المعهد المالي ونقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان، بهدف تقييم التقدم الذي جرى حول تعزيز إعداد التقارير المالية والمساءلة والتقارير في القطاع العام والخاص والعمل على الاتفاق على إجراءات تهدف الى تسريع دعم برنامج الإصلاح في لبنان.

وتقدمت مصادق خلال الاجتماع باقتراح باسم البنك الدولي من أجل مساهمة النقابة، من خلال لجنة متخصصة مستقلة، في التعاون مع وزارة المالية في القيام بدراسة متخصصة تهدف إلى تقييم الأسس والقواعد التي بموجبها تم تحضير حسابات الدولة عن السنوات السابقة. حيث أكد النقيب على استعداد النقابة الدائم وضع كل طاقاتها في خدمة القطاع العام.

وأثنت مصادق على دور النقابة الذي تقوم به لناحية تطوير أداء المالية العامة والذي تجلّى بتنظيم النقابة للمؤتمر العلمي حول تطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام والذي



Some things stand out here.
Like innovative thinking.

kpmg.com.lb





النقيبين أبو شقرا وعبود مع الرئيس حسين الحسيني وزملاء

بمناسبة صدور كتابه: مهنة خبراء المحاسبة في لبنان

النقابة تكرم النقيب وأئل ابو شقرا

احتفلت نقابة خبراء المحاسبة بتكريم النقيب السابق وأئل ابو شقرا، بمناسبة صدور كتابه «مهنة خبراء المحاسبة في لبنان» في قاعة قصر الاونيسكو، بحضور الرئيس حسين الحسيني، نجيب ابو مرعي ممثلاً الرئيس سعد الحريري، النائب معين المرعبي، العقيد يوسف خوري حنا ممثلاً قائد الجيش العماد جان قهوجي، ممثل المجلس المذهبي الدرزي فاروق الجردي، وعدد من الشخصيات الحزبية، والادارية، والاقتصادية.

قيادي نقابي مهني بامتياز أعطى المهنة وبيئة الاعمال والاقتصاد الوطني من دون حساب، وسطر بممارسته لمسؤولياته النقابية نهجاً وفكراً نقابياً من خلال رؤية واضحة وهادفة والاهم من ذلك ضمن اطار اخلاقي وسلوك مهني راق يتحدى به ورفع شأن مستوى مهنة تدقيق الحسابات في لبنان والمنطقة.

عندما سؤل النقيب ابو شقرا من قبل وزير المالية في العام 1996 وذلك قبل أول انتخابات جرت بعد تنظيم المهنة بموجب قانون 364، ما هو مشروعك النقابي؟ فكان الجواب تطبيق برنامج الرقابة النوعية ومراجعة النظر من أجل تحسين أداء مكاتب التدقيق وشراء قطعة أرض مستقلة للنقابة من أجل بناء بيت المحاسب المجاز / بيت مدقق الحسابات.

في ظل التحديات الاقتصادية والاجتماعية، تُصّر نقابة خبراء المحاسبة المجازين على بناء نقابة عصرية تلبي طموحات أعضائها وتواكب متطلبات المهنة عالمياً .

وأضاف: وعلى اثر نيل المجلس الحالي ثقة الجمعية العمومية منذ حوالي العشرين شهراً وفي اطار الخطة الهادفة الى تطبيق برنامج الرقابة النوعية على أداء أعضائها، قامت

اليه كل دولة عصرية، فترسخ لدي قناعة بتعاون الدولة مع القطاع الخاص، هذا التعاون الذي اعطى مثاله بعد ان نجح في حملة توعية لاهداف وثقافة مهنة المحاسبة والتدقيق ودورها الفعال في المجتمع»

وتحدث حميّه عن ”الأنظمة المحاسبية والانجازات التي اوردها أبو شقرا في كتابه، والتي ساعدت في تأمين إحصائيات وضعت في خدمة الدولة، والوقوف على حقيقة الواقع المالي والاقتصادي، وأمنت معلومات تحتاجها الدولة لوضع محاسبتها الوطنية، كما خلقت فرصا ايجابية ساعدت المستثمرين في اعداد دراسات الجدوى الاقتصادية».

والقى النقيب ايلي عبود كلمة، قال فيها: القيادة أكانت وطنية أو نقابية أو غيرها تعمل في خدمة العموم وللمصلحة العامة هي فكر وعلم ورؤيا، وقبل أي شيء هي الالتزام بالمبادئ والقيم والاخلاق في ممارسة المسؤولية والقدرة على ممارسة هذه المسؤولية النقابية أو الوطنية من دون أي خلفية طائفية أو مذهبية أو مصلحة حزبية ضيقة وما أحوجنا اليوم الى هذه الصفات القيادية على كافة المستويات وخاصة في ادارة شؤون البلاد والعباد، وهي السبيل الوحيد لبناء دولة عصرية وقوية وعادلة تلبي طموحاتنا.

بعد النشيد الوطني، القى رئيس اتحاد المصارف العربية السابق رئيس جمعية المصارف الدكتور جوزف طربيه كلمة، أكد فيها أن ”وأئل ابو شقرا شعلة لن تنطفئ، ونحتفل بكتابه المرجعي عن مهنة خبراء المحاسبة التي كرس لها الجزء الأكبر من حياته، حيث كان نقيباً لمدة 17 عاما، وأول رئيس لنقباء خبراء المحاسبة الدوليين الناطقين بالفرنسية»

وعدد طربيه الكثير من المراحل التي عمل فيها ابو شقرا على تنظيم المهنة، والانجازات التي حققها، ووصفه بـ”الشخصية الغنية التي لا يمكن وضعها ضمن إطار، فهو مبادر سار على الواقع والافكار الموروثة، وأراد لمهنته ان ترتقي وعرف انها لن تتجح ان لم تتعاون مع الدولة، فكانت فاتحة سلسلة من التشريعات بنيانها سوياً حتى إكتمل الصرح نظاماً محاسبياً مصرفياً نقل البلد من عهد محاسبة البسطاء إلى عهد خبراء المحاسبة المجازين».

وإستعرض الوزير السابق عادل حميّه الفترة التي كان فيها وزيراً للمالية، والتقى بالنقيب ابو شقرا، و”جرى التعاون في القطاع المصرفي والتشريعي والمحاسبي، وكل ما تفتقر اليه الدولة على هذا الصعيد، وكانت له تطلعات تنظيمية واهداف من شأنها ان تحقق ما تتطلع



النقيب عبود يقدم درع النقابة للنقيب أبو شقرا بحضور الوزير حمية، الرئيس الحسيني والدكتور طرييه

النقابة بعدة خطوات ابرزها تأمين تدريب مهني حول دليل ملف التدقيق لما يقارب الـ 750 محاسباً مجازاً، وتشكيل الهيئة المشرفة على الرقابة النوعية بناءً على متطلبات النظام الداخلي، إضافة الى تدريب ستين مراجعاً معتمداً للقيام بأعمال مراجعة النظير من لبنان ومصر والاردن، من قبل اختصاصيين من معهد المحاسبين القانونيين المعتمدين في الولايات المتحدة (AICPA).

وبادرت النقابة أيضاً الى تأمين برامج تدريب علمية حديثة لمتدربيها وأعضائها بناءً على عدة بروتوكولات التعاون وفتحها النقابة مع الهيئات المهنية الدولية.

وبهدف خلق دينامية جديدة في التشريع وشراكة حقيقية بين السلطتين التشريعية والتنفيذية من جهة والمهنة الحرة في لبنان من جهة أخرى، عملت النقابة على توقيع بروتوكول تعاون مع نقابة المحامين في بيروت لضمّ جهود النقابيتين وللمساهمة في تطوير التشريع في مجالات المالية العامة والضرائب والتجارة والاقتصاد والأسواق المالية وغيرها، وذلك في ظل الغموض الذي يلف العديد من مشاريع القوانين وغياب الرؤية الواضحة التي لا تتماشى مع متطلبات العصر. واهم هذه القوانين قانون التجارة اللبناني حيث تشارك النقابة وبكل فعالية بمناقشة مشروع تعديل هذا القانون ضمن اعمال اللجنة الفرعية المنبثقة عن لجنة الادارة والعدل، هكذا، بالعمل والتواصل الفعّال والمستمر، تم تفعيل دور النقابة وإعادة الثقة بها دولياً من خلال ممارستها المهنية والتزامها بشروط عضويتها في الإتحاد الدولي للمحاسبين IFAC ،

وما مؤتمرينا الدوليين التاسع عشر والعشرين الذين نظما خلال العام الحالي والفئات والمشاركة الدولية والعربية الكثيفة بهما الا خير دليل على دور وحضور النقابة المهني على مستوى المنطقة والعالم.

هذا، ووسط الاصطفافات السياسية والمصالح

الشخصية الضيقة، انتفضت نقابة خبراء

المحاسبة المجازين على ذاتها، ضمن رؤية وممارسة مهنية نقابية ووطنية، لتكون مؤسسة نقابية بامتياز، رائدة ومتطورة، ومثالا يحتذى به في القطاعات الاخرى. وستستمر في النهج الذي رسمته ، من اجل تفعيل دورها ولكي يمثل أعضاؤها قيمة مضافة خلاقة على كافة مساحات الوطن.

وختم عبود قائلاً : وائل ابو شقرا، لقد خسرتك الجمعية العمومية، لقد خسرتك النقابة في انتخابات النقابة للعام 1996، فأنت ديمقراطي لبق الى ابعد الحدود لكنك متطرف حتى العظم في الدفاع عن المهنة والنقابة وأعضائها.

نعم، ايها الديمقراطي لقد خسرتك النقابة خلال ذلك العام وبرأيي المتواضع، خسرتك الندوة البرلمانية والسلطة التنفيذية خلال تلك الحقبة وهي حقبة الوصاية على مقدرات ومفاصل البلد، حقبة الازلام والاستزلام والتي لا نزال حتى اليوم نعاني من مفاعيلها السلبية على مجتمعنا اللبناني، لكنك رحبت نفسك ومارست فتاعاتك وأرائك الحرة، فما نفع الانسان إذا ربح العالم كله وخسر نفسه. فبعد ما يقارب العقدين أيقن الاقربون والابعدون بأن الفكر المهني النقابي الوطني الذي يتحلى به أمثال النقيب وائل أبو شقرا هو الفكر الاكثري في نقابتنا، هذا الفكر الذي لن يقبل بعد اليوم أن يستلم زمام القيادة الا الخانات المهنية النقابية التي تتمتع برؤية واضحة ومتجردة عن كل ما هو سياسي وفتوي ضيق، فلا تعمل الا للنقابة وللنقابة فقط.

وعلى امل تعميم تجربة هذا الفكر الى الحياة

السياسية الوطنية.

وكانت كلمة للنقيب المكرم ابو شقرا، قال فيها: «العطاء واجب وطني، والإنجازات هدف للبناء، ولكل قطاع دوره في ذلك، وقطاعنا المهني الذي انتفض من واقعه الأليم إلى الأنظمة والتشريعات اعتباراً من تأسيس أول نقابة عام 1964، وذلك بهدف تحقيق بناء الذات والاستفادة من غنى علومه وأهدافه. كانت أسس نجاحنا تكمن في حب المهنة واتباع المسار المبرمج لتعميم الفكر المحاسبي وثقافته، وما يحملان في طياتهما من العمل البناء والإرادة الثابتة كنبات الأرقام التي لا تتغير، والمفعمة بالوسائل الداعمة لعالمي المال والاقتصاد. هذا ما تسنى لي ولزملائي الذين رافقوني في هذه المسيرة في تحقيقه».

وأضاف: ”كانت أولى انطلاقتي معهم، يوم تحملت مسؤوليات في النقابة اعتباراً من عام 1965 ولغاية أوائل عام 1977، حيث أولاني زملائي ثقتهم وانتخبني نقيباً في هذا العام، واستمرت في حمل هذه المسؤولية لغاية عام 1994، وابتعت سياسة انطلقت من رؤيتي وقربي لهذه المهنة، عبرت عنها في مقال كتبته بهذا المنحى ونشر في حينه، تضمن مدى تعاطفي معها، وكان بعنوان ”المحاسبة جماد أم جمال“، اقتطفت منه بعض الفقرات لهذه المناسبة، تضمنت الآتي: دعيت لأقول في المحاسبة ما يتذوقه من جهلها، وينفر إذا سمع بها. فكتبت إليهم هذه الكلمة لأدعوهم إلى التقرب من هذه المهنة المرهفة التي تمتاز بتعاطفها وقربها منهم. وأقول لهم: ”إن مهنة المحاسبة هي الأكثر اندفاعاً في مجالات الخلق والإبداع، لأنها نظريات بنيت على العمليات والتطبيق. وهي



النقيب عبود

وأشاد بـ “الدور الفعال والمشكور للذين أسهموا في تسريع وتحقيق هذا الإنجاز في عهد الرئيس المرحوم الياس الهراوي، وعناية أصحاب الدولة الرئيس نبيه بري، والرئيس المرحوم رفيق الحريري، والرئيس فؤاد السنيورة ووزير المالية في حينه، والوزراء بهيج طيارة وأنور الخليل، مروان حمادة، عادل حمية والمرحوم علي الخليل”، ومضيفاً: “كما أتوجه بتحياتي وتقديري وشكري للرئيس حسين الحسيني على مواقفه وإيجابيته وتفهمة لأهمية تنظيم المهنة وتأييده لقضاياها في مراحل عديدة سابقة لإقرار قانون المهنة. والتحية لروح المرحوم زكي مزبودي صديق المهنة الذي شاركنا في العديد من المناسبات المحلية والعربية وحمله لواء المهنة أينما وجد».

وتابع: “لا بد لي أن أشكر جميع الذين كان لهم وقفة دعم وتعزيز في تعجيل إصدار القانون قبل انعقاد الهيئة العامة لمجلس النواب بتاريخ إقرار القانون عام 1994، ومن بينهم رئيس لجنة الإدارة والعدل في حينه أوغست باخوس، ومقرر اللجنة عصام نعمان، رئيس لجنة المال والموازنة في حينه سمير عازار، حيث تحقق هذا الإنجاز القانوني في ظل مسؤولياتهم وإيجابيتهم وتحسّسهم بأهمية تنظيم المهنة. ولن أنسى أن أبعث بالتحية لروح المرحوم خطار شبلي الذي كانت له الأيدي البيضاء على المهنة وتشريعاتها، والبصمات الهامة التي تركها أثناء توليه مهام مديرية المالية العامة».

فأحب الأمور إلي أقربها مني».

وقال: “أختصر تعريف المهنة على أنها ليست قيوداً ونتائج فحسب، بل هي ركيزة بنية لإقتصاد مزدهر ومالية فاعلة، ورؤية واضحة لخطة إنمائية مستدامة. انطلقت من هذا التعاطف، وقررت تحقيق كل ما يلزم بالعمل الدؤوب، وعدم الملل مهما طالت المسيرة إرضاء للضمير والوصول إلى كامل حقوق المهنة وأبنائها في لبنان، ومشاركتها عربياً ودولياً. ولم يكن ذلك حلماً بقدر ما هو شعور قادني مع زملائي إلى تحقيق إنجازات تجاوزت كل العقبات والصعوبات والإعتراضات، وبإيمان منا أن لا شيء يمنعنا من الوصول إلى الهدف، فكانت رحلتنا مع المهنة رحلة العطاء والبناء والإنجاز حتى في زمن الحرب والشقاء، رحلة الواجب والأداء بالإيمان المسؤول».

وأضاف: “كان لنا ما أردنا من خلال القفزات والمراحل التي أوردتها في الكتاب، والتي امتدت منذ عام 1964 لغاية 1995 وكان فيها:

- نجاح حملة التوعية والتعريف عن أهمية المهنة في المجتمعات، ومن أنها حاجة مطلوبة لهم وللدولة ولأبناء المهنة معاً.
- تحقيق الأنظمة والمعايير والقوانين وسواها، التي كانت تقتدر إليها المهنة في لبنان رغم كثرتها عربياً ودولياً
- خلق أجواء التعاون وتحقيق التكامل في الأدوار بين النقابة والدولة والقطاعات الاقتصادية والمالية.
- المشاركة العربية والدولية، والتعاون بين وزارتي المالية والإقتصاد، ووزارة المال الفرنسية ونقابة خبراء المحاسبة في فرنسا، والإنتساب إلى الإتحادات العربية والدولية، وعلى الأخص منها الإتحاد الدولي للمحاسبين IFAC - نيويورك، والإتحاد الدولي لخبراء المحاسبة الناطقين بالفرنسية «FIDEF» - باريس. وآخر المطاف، تم تنويع هذه الإنجازات بإقرار قانون مزاوله المهنة في لبنان رقم 364/94 الذي صدر عام 1994 والذي أخذ منا جهداً ومتابعة وملاحقة استمرت ثلاثين عاماً».



النقيب ابو شقرا

أكثرهم قابلية للتعديل والتجديد، ومجاراة للتطور الاقتصادي الدائب».

وتابع: “هذا ما أعطى مزاولها ميزة أكبر في مجالات العطاء، وما فرض عليه شروطاً للنجاح، وما وجب أن يتحلى به من ذكاء وأخلاق وحب لها، وتأهيل بعلومها العالية وخبرتها المواكبة، ما وفر لها المناخات التي أخرجتها من عزلة وجمود اتصفت بهما عن جهل لحقيقتها وعن ضيق لمفهوم مهماتها، وحصرها في عملية كتابة الحسابات، الأمر الذي جعل المحاسب في زمن مر أن ينطوي على نفسه ولا يعيش إلا عالمه الدفتري”، معتبراً ان “المفهوم الحقيقي للمهنة الذي يسود العالم المتحضر اليوم، يكمن في النظرة المتقدمة إليها وإلى مهماتها ونتائجها، باعتبارها علم يواكب التقدم العصري للقطاعات المكونة للاقتصاد القومي، ولأن أهداف المحاسبة تتلخص بالكشف والتحليل الواقعي للوضع المالي ولنتائج الأعمال».

وأردف: “ما أكسب المحاسبة الأهمية أيضاً، هو اعتبارها صمام الأمان والعين الساهرة، ومن أنها مصدر للراحة والثقة في المؤسسة. وهذا المفهوم السليم أخرج المحاسب من عزلته ودفع بالمهنة إلى إشعار المجتمع بقربها إليه، وبأنها جمال يرافق الإنسان. وما دامت المحاسبة بهذه الطرافة والمرونة ولطف الملقى، لم يعد من الجائز الإساءة إليها والنفور منها”، مشيراً إلى أن “علومها وأساليبها وأدواتها تجمعت لخدمة المجتمع ورفاهيته،

شكر وتقدير ومحبة واعتزاز بصدافته. أما أنت أيها النقيب وأعضاء مجلس النقابة فإن



الحضور

عملكم الجاد لهو أكبر دليل على قدرتكم على تحملكم المسؤولية، رغم ما يواجه نشاطاتكم من صعوبات، وسعيكم الدائم لإعادة الثقة بالنقابة أولاً وتحقيق إنجازاتكم ثانياً المتمثلة بأعمال التأهيل المستمر، والرقابة على الأداء، والتواجد المحلي والعربي والدولي، وتعاونكم وتوقيع البروتوكولات مع الهيئات المعنية التي فيها مصلحة النقابة وأعضائها في إبقاء لبنان على الخارطة العالمية في حقل المال والاقتصاد. والشكر الكبير لجميع من تقضل وشاركنا هذه المناسبة التي أكرمتموني فيها وأنا لا أزال على قيد الحياة». ثم وقع النقيب أبو شقرا الكتاب خلال حفل كوكبيل.



تحسين العلم بالثقافة بكل معانيها الإنسانية والحياتية والإجتماعية والأخلاقية، والتسامي

في التعاطي، والتعالي في الممارسة البناءة والمسؤولة. إنها حصانة المجتمع، إنها الحضارة الراقية بكل معانيها. كما علينا أن ندعم حريتنا بالنظام الذي يضمن معاني هذه الحرية، وتوزيع الإستقلال باسترداد القرار الذاتي والإرادة الفاعلة».

وتابع: ”إن ما تقضل به طريبيه بكلمته التي أسهب فيها عرضه لأعمالنا المشتركة، والتي دامت ما يزيد عن 35 عاماً، شكلت لي تاريخاً لا ينسى مع رجل علم ووفاء ومكانة رفيعة. لم يبخل علينا في حينه بتقديم الأبحاث المهنية والضرائبية في مؤتمرات عقدناها، وأذكر منها مشاركته في مؤتمر الإتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب في تونس، وعودتنا عن طريق قبرص لانقطاع وسائل النقل الجوي إلى لبنان بسبب الإجتياح الإسرائيلي، ويوم كانت رحلتنا الشاقة بين قبرص وبيروت على متن سفينة نقل بضائع، واعتراض الطراد الإسرائيلي لنا في عرض البحر، وتأخيرنا مدة زادت عن الساعتين قبل السماح للسفينة بدخول مرفأ ضبية الخاص في بيروت. ومشاركة طريبيه الآن في هذا الحفل هي شهادة أعتز بها. وأعجز بالشكر عن إيفائه حقه ومنزلته».

وختم: ”أما ما أكرمني به حمية في كلمته وحضوره يؤكد مدى التعاون الذي كان بيننا طوال فترة حملته مسؤولية وزارة المالية، ودعمه الدائم الذي شكل جسر تواصل مع هذه الوزارة، وكانت له مواقف مشرفة وإيمان بضرورة التقيد بالتشريعات المهنية وعدم تهاون الوزارة في حال مخالفتها، انطلاقاً مما يتمتع به من حس بالمسؤولية وقدرة على تحملها، مسجلاً له كل

وأردف قائلاً: المطلوب من الوزارة الكثير من الأمور، ومن بينها:

- تعزيز تكامل أدوار الرقابة بين أبناء المهنة ومراقبي الضرائب على الدخل
- تفعيل دور المجلس الأعلى المحاسبي.
- تصحيح مرسوم تصنيف مكاتب المحاسبة بما يتوافق مع قانون تنظيم المهنة رقم 364/94 وضمن حقوق أعضاء النقابة.
- استكمال تطبيق المادة 59 من نفس القانون لجهة أعمال الرقابة على كامل المكلفين على أساس الربح الحقيقي».

وتابع: ”إن كل ما تحقق جاء يمثل ما أردنا وما نحتاج إليه على الصعيدين المحلي والعالمي، أما ما هو مطلوب اليوم يتمثل بالمحافظة على هذه الإنجازات وتأمين مواكبتها الدائمة لتطوراتها وفقاً للأحداث المالية والاقتصادية التي نشهد تقلباتها بين يوم وآخر. إن كل ذلك الزمني بأن أدون في كتابي الموضوع بين أيديكم تاريخ المهنة في لبنان، آملاً أن يستمر التدوين من بعدي لتبقى المهنة في لبنان محافظة على مواكبة أحداثها وتاريخها».

وتوجه إلى النقيب بالقول: ”تعمل جادا مع أعضاء المجلس لإعادة الثقة بنقابتنا التي أدى الإستهتار والممارسات السياسية والطائفية، إلى تجاوز قانونها مع نظامها الداخلي ومصلحتها وحقوقها محلياً وعالمياً. إنها مسؤوليتنا المهنية والوطنية تجاه زملائنا وأجيالهم وتجاه مجتمعنا في العمل الدؤوب لرفع راية العلم والثقافة، والتضاء على آفة الجهل والحد. وكلي ثقة بك أيها النقيب وبأعضاء المجلس بأنكم ستقومون بما يلزم، خصوصاً أن مساركم الحالي يشهد على عزمكم في تحقيق الهدف المنشود والمكانة المرموقة».

وأضاف: ”إن أرقى وسائل البناء وأنجحها تنطلق من العمل الجماعي المؤمن بالهدف الواحد السامي. وزملائي مدعوون إلى تكثيف الجهود وحرص الصفوف، وحمل المسؤولية بقوة الإيمان بالهدف والمصير الواحد، ودعم النقيب وأعضاء المجلس في مساهمهم. وبذلك نحقق

مشاركة النقابة في المؤتمر العربي المهني الأول لاتحاد المحاسبين والمراجعين العرب

بوضع الأسس له من خلال تنظيم ورشة عمل في بيروت لأعضاء من الاتحاد بهدف تشكيل نواة من المهنيين الاختصاصيين لمراجعة أداء مدققي الحسابات المنطقة العربية وذلك للمساهمة في تحسين جودة التقارير المالية.

كما أوضح عبود أن التواصل الدائم مع الهيئات الرقابية والمهنية والدولية المختلفة وخلق دينامية جديدة من التعاون بينها هو حجر الزاوية للنجاح المهني مما يحقق المصلحة المهنية لدى جميع أعضاء الاتحاد.

شارك النقيب عبود في المؤتمر بورقة عمل عرض خلالها أسس نوعية التدقيق والتحديات التي تواجه الواقع المهني العربي للقيام بمهامه. كما قدم عبود خارطة طريق ورؤيا شاملة لتفعيل دور اتحاد المحاسبين والمراجعين العرب، والذي هو الهيئة الرسمية المعتمدة لجميع المهنيين العرب في شتى أنحاء الدول العربية، بهدف الإرتقاء بالمهنة والتي تبدأ بتحسين أداء المهنيين من خلال التدريب والتطوير المستمر والالتزام ببرامج الرقابة النوعية على مكاتب التدقيق. هذا السعي لتحسين الأداء من خلال برامج الرقابة النوعية كانت نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان قد بدأت

شاركت نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان ضمن وفد من النقابة برئاسة النقيب أيلي عبود تضمن أعضاء من مجلس النقابة و45 زميلاً في فعاليات المؤتمر العربي المهني الأول لاتحاد المحاسبين والمراجعين العرب بعنوان: مهنة المحاسبة والمراجعة في العالم العربي الواقع والمرتبجى يومي 20 و21 شباط/ فبراير 2016 في فندق ماريوت القاهرة.

هدف المؤتمر الى تطوير وتنمية المهارات وتبادل الخبرات والمعرفة وتعزيز العلاقات المهنية بين المحاسبين والمراجعين العرب للمساهمة في تلبية متطلبات التنمية الاقتصادية وتشجيع الاستثمار في العالم العربي وشارك فيه ممثلين عن المنظمات المهنية الدولية.



النقيب عبود يتسلم الدرع من
رئيس الاتحاد حاتم القواسمي

مشاركة النقابة في مؤتمر جمعية المحاسبين القانونيين الاردنيين الحادي عشر

شاركت لنقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان ضمن فعاليات مؤتمر جمعية المحاسبين القانونيين الاردنيين الحادي عشر نحو عالمية مهنة المحاسبة والتدقيق والذي اقيم في 9 و10 أيلول 2015 في عمان. ترأس الوفد نقيب خبراء المحاسبة المجازين في لبنان الأستاذ ايلي عبود والذي قدم ورقة عمل ضمن محور «دور الممارسات المهنية في الارتقاء بمهنة التدقيق» بعنوان الممارسات المهنية وتعزيز مهنة التدقيق.



TAKING YOU HIGHER WITH A PERSONAL TOUCH

In this challenging and changing world, you will find a reliable partner providing you with the right services to enhance your business growth and achieve your strategic goals.

BDO, Semaan, Gholam & Co. provides services in four main areas:

Financial Assurance
Tax Consultancy
Financial Advisory
Business Valuation

We conduct our services in:

Lebanon, the Middle East, Africa and Europe.

Gholam Building, Sioufi Str. Achrafieh, Beirut, Lebanon
P.O.Box. 11-0558 | Riad El Solh, Beirut, Lebanon
Contact Person: Antoine Gholam
Tel. +961 1 323676 | Fax. +961 1 204142
E-Mail. agholam@bdo-lb.com

www.bdo-lb.com

Senior Partner:
Georges Gholam

Partners:
Antoine Gholam
Nicolas Barakat
Nehme Semaan
Hani Abboud

BDO
SEMAAN, GHOLAM & CO.



بروتوكول تعاون بين نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان ونقابة المحامين في بيروت

والمؤشرات السلبية للمالية العامة وفي ظل تراجع النمو والظروف الصعبة التي يمر بها لبنان، بدءاً من الشلل في عمل الادارات والمؤسسات الدستورية وصول الى عدم معالجة الامور الاساسية والملفات الحياتية، يأتي لقاءنا اليوم في بيت المحامي ليعكس الارادة القوية وفعالية الطاقات المهنية وتعاونها وضم جهودها الى بعضها البعض مما يعزز قدرة اللبنانيين على تخطيهم المحن والمصاعب التي يواجهونها وذلك من خلال تعميم تجربة القطاع الخاص والمهن الحرة وهي عصب الحياة الوطنية، الى ادارة القطاع العام وخلق دينامية جديدة في عملية المشاركة لتطوير الانظمة والقوانين. عندما أتكلم عن ادارة القطاع العام، لا يسعني الا أن أثنى على الممارسة الادارية الرؤيوية الراقية لمدير عام وزارة المالية ومدير عام وزارة العدل الموجودين معنا اليوم. إنها شهادة مهنية موضوعية عن دورهما الحيوي والجهود التي يبذلونها والمنافعية التي يتحلون بها.»

أضاف: «تساءلون لماذا هذا التعاون بين نقابة المحامين في بيروت ونقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان في هذا التوقيت بالذات وما هي أهدافه؟ فبعد التجربة التي خضت غمارها خلال السنة والنصف مع فريق عمل من الزملاء ممثلاً نقابتي في مناقشة مشروع تعديل قانون التجارة اللبناني ووضع ملاحظات

انكباً على المعرفة، والتدريب المستدام، والامتثال للمعايير المهنية، وورش العمل والشراكة العلمية مع نقابات خارجية وهيئات دولية. ولكل من نقابة المحامين ونقابة خبراء المحاسبة معهد تابع لها. واحدى مسؤولياتنا تجديد العقد الاجتماعي وتنقيته وتفعيله، وRenewing the social contract، أي بكلام آخر مصالحه المواطن والدولة، وهذا يبدأ من فوق، من الأقوى، من الدولة التي عليها اثبات وظيفتها الحاضنة، الراعية، الحامية، بل الخادمة. اعطوا خدمات للمواطن وخذوا منه الضرائب والرسوم.»

أضاف: «من حق المواطن ان يعرف وجهة انفاق المال العام، وليس مطلوباً من نقابة المحامين ان تكون مشرفاً على اعادة تكوين الحسابات المالية للدولة اللبنانية وقد بدأت بها وزارة المال، وليس مطلوباً من نقابة خبراء المحاسبة ان تكون مدققاً في هذه الحسابات، بل مطلوب منا نقابيين ومواطنين ومجتمعاً مدنياً، العمل والضغط لوقف منظومة الفساد والهدر وترشيد الحياة المالية في هذه الجمهورية.»

وسأل: «هل يعقل ان تعيش دولتنا من دون اثنين: رئيس للجمهورية يدير البلاد، وموازنة عامة تضبط الانفاق؟»

قال نقيب خبراء المحاسبة المجازين إيلي عبود بدوره: «في ظل التحديات الاقتصادية

وقعت نقابتا المحامين في بيروت وخبراء المحاسبة المجازين في لبنان بروتوكول تعاون بينهما في 6 تشرين الثاني 2015، في احتفال جرى في قاعة المحاضرات في بيت المحامي، في حضور وزير الاعالم رمزي جريج ممثلاً رئيس الحكومة تمام سالم، النائب زياد القادري ممثل الرئيس سعد الحريري، العقيد اسكندر تقلا ممثلاً قائد الجيش، المدير العام لوزارة العدل القاضية ميسم النويري، ممثلة المدير العام لوزارة المالية رئيس دائرة التنسيق الإداري منير بردويل، رئيس غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان محمد شقير، أعضاء مجلسي نقابتي المحامين وخبراء المحاسبة المجازين ومهتمين.

بعد كلمة تقديم من عضو مجلس نقابة المحامين سمح بشرابي، ألقى نقيب المحامين جورج جريج كلمة قال فيها:

«أرحب بكم في بيت المحامي، البيت الوطني المفتوح خدمة للجمهورية والانسان، ونقابة خبراء المحاسبة ليست ضيفاً بل تعرف المكان جيداً والعلاقة ثابتة على الدوام، يحدوها هم مشترك، وأمل مشترك، اما الهم فهو تحرير الوطن من كل الموروثات القاتلة وفي مقدمها الفساد. اما الأمل فتصميم على المهمة. وما بروتوكول التعاون سوى وجه من وجوه التعاون المؤسساتاتي خدمة للبلد وللمواطن.» أضاف: «إن ثقافة مشتركة تجمع نقابتينا اللتين تتنافسنا



النقابة حول دليل الانظمة المتعلقة بعمل الاسواق المالية والمشاركة في لجنة المال والموازنة لمناقشة مقترحات مشروع القانون الرامي الى تعديل بعض بنود قانون الاجراءات الضريبية. تبين لنا ان بعض مشاريع القوانين يفقد الى رؤية واضحة أو تعثره بعض الشوائب ولا تتماشى ومع متطلبات العصر، مع الاخذ بالاعتبار

خصوصية ومصلة لبنان، توصلت الى قناعة راسخة لجهة اهمية ضم جهود نقابة المحامين في بيروت ونقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان لبعضها البعض، للعمل كجبهة موحدة حيث لكل من النقابتين صفة تكميلية للسلطات العامة ودور رائد في المجتمع كل من نطاق تخصصه وبهدف التعاون الفعلي للمساهمة في اقتراح ودراسة مشاريع القوانين والمراسيم والقرارات والتعليمات الوزارية في مجالات المالية العامة والضرائب والتجارة والاقتصاد والاسواق المالية وغيرها. كل ذلك من اجل خلق دينامية جديدة في التشريع وشراكة حقيقية بين السلطتين التشريعية والتنفيذية من جهة والمهنة الحرة في لبنان من جهة أخرى لما فيه من مصلحة للقطاعين العام والخاص والمجتمع بصورة عامة».

وتابع: ”من هذه المنطلقات كان اقتراحي لسعادة نقيب المحامين في بيروت بإبرام بروتوكول تعاون بين النقابتين فتبنى النقيب الصديق الاستاذ جورج اقتراحي مشكوراً ودفع باتجاه وضعه قيد التنفيذ قبل انتهاء ولايته، ايماناً منه بأهمية العمل المشترك والتكامل بين النقابتين، فلا عجب من ذلك لأنه نقيب المهنة الحرة وصاحب رؤية ثاقبة وحرمة دائمة ومتجددة. فتقابتي تبدي رأياً وملاحظاتاً معللة بأسباب موضوعية آخذة بالاعتبار تطور ومتطلبات بيئة الاعمال في لبنان والعالم والاسترشاد بالتشريعات المعتمدة في الدول المتقدمة عربية كانت ام اجنبية، وذلك ضمن الاطار التشريعي الذي يحافظ على المصلحة العامة، اي مصلحة الشعب اللبناني. ولكن

النقابتين الحاضرتين ووزارة العدل، من خلال الوحدة التابعة لها أي معهد الدروس القضائية. إذ بالإضافة إلى الخبرة العلمية الناتجة عنه لا يمكن نفي أهمية التواصل من ناحيته الانسانية - أي تواصل أفرادهما مهما كانت صفتهم أو أهليتهم - كونه (أي التعاون) يجري من خلال اللقاءات العلمية ويؤدي الى تسهيل العلاقات المهنية بكل ما يمكن ان تثيره من اشكالات عند غيابه».

وختمت: «إن وزارة العدل دائمة الاستعداد لتسهيل التعاون بين وحداتها والنقابات والهيئات المهنية، الوطنية والاجنبية، من أجل انشاء بيئة علمية تخدم المجتمع، وهو بأشد الحاجة إليها».

ثم أعلن بردويل عن: «دعم وزارة المالية لبروتوكول التعاون بين النقابتين ومباركتها وتشجيعها لهذه الخطوة لا سيما أن الوزارة ترى بأن الوقت قد حان ليكون في لبنان محامون ضريبيون كما في معظم بلدان العالم».

وقال: «لقد سبق أن وقعت وزارة المالية بروتوكول تعاون مع نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان للمساعدة في وضع التشريعات لأن مصلحة الخزينة لا تكمن فقط في تحصيل الضريبة وفي بعض الاحيان في إفلاس الشركات. إنما هذه المصلحة تكون بازدهار الشركات وتطورها».

ثم وقع جريج وعبود بروتوكول التعاون بين النقابتين.

دون ان يكون ذلك على حساب فئة من الشعب اكانت مهنية او غيرها وتحميلها أعباء وتبعات لا تدرج ضمن صلاحياتها ومسؤولياتها فهذا ليس عدلاً والعدل أساس الملك».

وختم: ”هدفنا واحد ومسؤوليتنا واحدة فلنعمل معا من أجل ممارسة مهنية ووطنية».

أما المدير العام لوزارة العدل القاضي ميسم النويري، فقالت: «يسر وزارة العدل مشاركة نقابة المحامين في بيروت ونقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان الاحتفال بتوقيع بروتوكول التعاون بينهما والرامي إلى توحيد الجهود والمساهمة في تطوير التشريع في مختلف مجالاته لا سيما المجالات المالية العامة والامور الضريبية والتجارية والشؤون الرقابية والاسواق المالية، لما لهذا التعاون البناء من وقع ايجابي في تبادل الخبرات والمهارات والتجارب في المواضيع المرتبطة باختصاص النقابتين. وإنه من الضروري ايجاد مثل هذا التعاون وتشجيعه بين النقابات كافة والهيئات المهنية لتطوير العلاقات على جميع الصعد توصلنا لخدمة مصلحة القطاعين العام والخاص وبالتالي المجتمع بصورة عامة».

أضافت: ”في هذا السياق أشير إلى اتفاق التعاون بين معهد الدروس القضائية ومعهد المحاماة تاريخ 1/10/2015، الذي نص على تنظيم أنشطة علمية وتدريبية سنوية بين المعهدين، وكذلك اعداد دراسات قانونية مشتركة بالإضافة إلى مشاركة الطرفين في المؤتمرات العلمية والتبادل الدوري لمنشوراتهما وأبحاثهما. فلم لا يمتد هذا التعاون بين الهيئات الثلاث المعنية حالياً؟ أي



خلال التوقيع

توقيع بروتوكول تعاون بين نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان وغرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان

الجهود المخلصة التي تبذل لانتخاب رئيس للجمهورية وتفعيل عمل المؤسسات الدستورية، لأن ذلك هو السبيل الوحيد للانطلاق نحو غد مشرق للبنان وشعبه على مختلف المستويات».

وألقى النقيب عبود كلمة قال فيها: ”يأتي لقاءنا اليوم في غرفة بيروت وجبل لبنان ليعكس الإرادة القوية للفاعليات الاقتصادية والطاقت المهنية وتعاونها وضم جهودها إلى بعضها البعض مما يعزز قدرة اللبنانيين على تخطيهم المحن والمصاعب التي يواجهونها وذلك من خلال تعميم تجربة القطاع الخاص والمهن الحرة وهي عصب الحياة الوطنية، إلى إدارة القطاع العام برؤية واضحة وخلق دينامية جديدة في عملية المشاركة لتطوير الانظمة والقوانين“، معتبراً أن ”هذا التعاون يهدف إلى المساهمة في اقتراح ودراسة مشاريع القوانين والمراسيم والقرارات والتعليمات الوزارية في مجالات المالية العامة والضرائب والتجارة والاقتصاد والاسواق المالية وغيرها، كل ذلك من اجل خلق دينامية جديدة في التشريع وشراكة حقيقية بين السلطتين التشريعية والتنفيذية من جهة والمهن الحرة والهيئات الاقتصادية في لبنان من جهة أخرى لما فيه من مصلحة للقطاعين العام والخاص والمجتمع بصورة عامة“، مشدداً على ضرورة ”البدء بتشكيل نواة وقوة ضغط اقتصادية ومهنية لتحقيق الحد

وقال: ”خلال السنوات الماضية، وقعت الغرفة الكثير من اتفاقات التعاون، ويمكن ذكر بعضها، ولا سيما الاخيرة منها: الاتفاق مع الجامعة اللبنانية، الاتفاق مع هيئة ادارة قطاع النفط والغاز، الاتفاق مع نقابة اصحاب المطاعم في لبنان“، مؤكداً مضي الغرفة ”في هذه السياسة، انطلاقاً من قناعتنا بالعمل الجماعي، لذلك فجسور التواصل والتعاون ستبقى مفتوحة إلى أقصى الحدود لأن اقتصادنا الوطني في حاجة إلى خبرات الجميع وطاقتهم“.

ولفت إلى أن ”لبنان تأخر كثيراً عن ركب التطور، فهناك دول اقليمية سبقتنا بأشواط لجهة حداثة اقتصاداتها وتنافسيتها. وهنا يمكن القول ان الكثير من التشريعات اللبنانية المعمول بها على المستويين الاقتصادي والمالي باتت متخلفة جداً عن مواكبة متطلبات العصر“.

وشدد على أن ”المطلوب اليوم قبل الغد، إطلاق ورشة تشريعية تطال بالصميم تحديث القوانين اللبنانية، ولا سيما تلك المتعلقة بالشؤون المالي والاقتصادي، لأن هذا الامر يشكل حجر الزاوية في تقوية قدرات اقتصادنا التنافسية وتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي المستدام“، معتبراً ان ”الاتفاق يأتي تحضيراً لهذه الورشة التي نتمنى اطلاقها قريباً، وكلنا أمل ان تثمر

تم في 22 آذار 2016 توقيع بروتوكول تعاون بين نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان وغرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان.

وقع عن النقابة النقيب ايلي عبود وعن الغرفة نائب الرئيس محمد لمع ممثلاً رئيسها محمد شقير، في حضور مستشار وزير الاقتصاد والتجارة جورج خوري ممثلاً الوزير لأن حكيم، وحشد من الفاعليات الرسمية الاقتصادية والنقابية والعسكرية ورجال الاعمال.

ويهدف الاتفاق لتوحيد الطرفين في سبيل تحديث التشريع في المجالات المالية والضريبية والتنظيمية والإدارية والرقابية وبذل الجهود لتنظيم المؤتمرات الهادفة لتثقيف المكلف والعمل على حماية حقوقه في المجالات المذكورة.

بداية القى محمد لمع كلمة اعتبر فيها ان ”توقيع هذا الاتفاق يأتي في سياق العمل المنسق والهادف الذي تقوم به الغرفة لتعزيز التعاون مع كل القطاعات المهنية والنقابية، بما يصب في تقوية قدرات اقتصادنا التنافسية، ورفع كفاءة مؤسساتنا وكادراتنا البشرية وتطوير آليات العمل المتعلقة بمختلف النشاط الاقتصادي خدمة للدولة والمجتمع الاعمال في أن“.



الحضور

الأدنى من الاهداف الوطنية، لا سيما اقرار الموازنة العامة للعام 2016 ضمن رؤية إنمائية، ترشيد الانفاق والحد من هدر الاموال العامة، تفعيل عمل الهيئات الرقابية، تعزيز الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص، تفعيل عمل دور المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي».

ودعا عبود الجميع إلى ”التسويق مع النقابة لمواجهة كل ما يسمى بمكاتب المحاسبة غير الشرعية المنتشرة في لبنان التي تتحل صفة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان، ويستجرون بالطرق الإحتيالية الشركات والمؤسسات لتكليفهم بمهام تدقيق الحسابات والخدمات الأخرى ذات العلاقة».

الباب أمام المزيد من الاستثمارات خاصة وأن البروتوكول يتضمن توقيع اتحاد الغرف بما يمثله مما يبين رغبة أرباب العمل بالمزيد من الازدهار وبتعزيز الاستثمار في لبنان على الرغم من كل التحديات والمصاعب المحيطة بنا». وختتم: ”مبروك للجميع، وإننا نتطلع إلى مزيد من الازدهار في الاقتصاد مع اتحاد الغرف في لبنان ونقابة خبراء المحاسبة».

وتابع خوري: ”لقد أصبح التدقيق المالي من المعايير العالمية لما يؤمنه من الشفافية المالية ومن ردع للمخاطر. وعليه، نحن كوزارة للاقتصاد والتجارة ندعم هذا الاتفاق ونتمنى تعميمه على القطاع العام لما في ذلك من

وألقى جورج خوري كلمة الوزير حكيم رحب فيها بهذا التقارب بين غرفة بيروت وجبل لبنان ونقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان لما يشكله التدقيق المالي من ضرورة قصوى في عصرنا اليوم“.

وقال: ”في الواقع، تستند هذه الضرورة إلى ثلاثة أسباب هي: ضمان حقوق المستهلك، ضمان حقوق الدولة، ضمان الإدارة الرشيدة، وبالتالي، تتجلى أهمية هذا التعاون في فتح

مشاركة النقابة في ندوة الوساطة والتحكيم للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في لبنان هيئة التمويل والاستشارات المتوسطة FCM

شاركت نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان في أيلول 2015 في ندوة الوساطة والتحكيم للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في لبنان والتي نظمتها هيئة التمويل والاستشارات المتوسطة في فندق مونرو في بيروت بهدف تفعيل الروابط الاقتصادية والمهنية بين منطقة جنوب فرنسا ولبنان عبر تنظيم عدد من الندوات حيث أن التحكيم أضحي، في العلاقات التجارية، عاملاً أساسياً لإرساء العقد التجاري على أسس قانونية واضحة وسريعة تتوافق مع موضوعه ومع عامل السرعة في حل النزاعات، مما يسهل ويدعم العلاقات التجارية سيما الدولية منها. شارك النقيب أيلي عبود في الحلقة الإفتتاحية للندوة كما شارك النقيب السابق الأستاذ فريد جبران والأستاذ حبيب حاتم في فعاليات الندوة ضمن حلقة تناولت موضوع الخبير والتحكيم.



كتاب مفتوح الى الزملاء خبراء المحاسبة المجازين والهيئات الاقتصادية وأصحاب المال والاعمال ومجلس القضاء الاعلى ووزارة المالية ووزارة العدل ووزارة الإقتصاد مؤتمر صحفي للنقيب عبود

أصحاب النفوذ سياسياً كانت أو غير سياسية، وستستمر بمنع المعتمدين على المهنة والنقابة وأبنائها والمالية العامة والاقتصاد الوطني، من التمادي بأفعالهم غير القانونية والجرمية لأننا جميعاً تحت سقف القانون.

وستتابع النقابة عملية مقاضاة هؤلاء المعتمدين على المهنة من خلال التنسيق والتواصل مع مجلس القضاء الأعلى ومع كل من وزارة المالية ووزارة العدل ووزارة الإقتصاد والهيئات الاقتصادية، ومن له أذنان صاغيتان فليسمع.

ثم شكر عبود الصحافة معلناً ان هذا الملف سوف تتم متابعته واتخاذ الاجراءات ضمن الأصول القانونية وبالتنسيق مع رئيس مجلس القضاء الأعلى ايماناً متناً بالقضاء العادل.

والاقتصاد الوطني والمالية العامة وأصحاب الشركات والمؤسسات وخبراء المحاسبة المجازين.

اضطرت النقابة، وهذا واجبها، إلى ملاحقة هؤلاء أمام القضاء الجزائي عملاً بالمادة 17 من قانون تنظيم المهنة معطوفة على مادتين من قانون العقوبات وهما المادة 393 (المتعلقة بإنتحال الصفة المهنية) والمادة 655 المتعلقة بالإحتيال، إضافة الى ملاحقة بعض الزملاء المتورطين بهذه الافعال الجرمية وإحالتهم الى المجلس التأديبي بالنقابة.

وفي هذا السياق يهيم النقابة أن تعلم الجميع بأن الشكاوى المقدمة بحق منتحلي الصفة أصبحت تتوارد إلى النيابات العامة في جميع المناطق اللبنانية وهي لن تخضع إلى أية ضغوطات من

عقد نقيب خبراء المحاسبة المجازين في لبنان، الأستاذ إيلي عبود مؤتمراً صحافياً في مقر النقابة تناول فيه التعديلات التي تطال عمل خبير المحاسبة من منتحلي الصفة، يوم الاربعاء 16 آذار 2016.

توجه النقيب بكلمة جاء فيها:

لما كان القانون رقم 364/94 ينظم مهنة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان والذي عرف خبير المحاسبة المجاز بأنه كل شخص طبيعى يزاول بإسمه أو لحساب شخص معنوي وعلى مسؤوليته مهنة تدقيق وتقييم الحسابات على اختلاف أنواعها وإبداء الرأي حول صحة البيانات المالية،

وحيث لا يحق لأحد أن يزاول مهنة خبير محاسبة مجاز ما لم يكن مسجلاً على جدول النقابة العام المحدث بموجب هذا القانون،

وبعدما استشرت التعديلات على مهنة خبراء المحاسبة التي تتضمن تدقيق الحسابات والبيانات المالية والخدمات ذات العلاقة من قبل مجموعة من منتحلي صفة خبير المحاسبة المجاز الذين يستجرون بالطرق الإحتيالية الشركات والمؤسسات لتكليفهم بمهام تدقيق الحسابات والخدمات الأخرى ذات العلاقة، في حين أنه ليس لديهم أي حق أو صفة لذلك، فيلحقون الضرر بالمجتمع اللبناني وبيئة الأعمال



وقوفاً للنشيد الوطني

زيارة إلى رئيس مجلس القضاء الأعلى في لبنان



زيارة إلى رئيس مجلس القضاء الأعلى في لبنان
زار نقيب خبراء المحاسبة المجازين في لبنان
الأستاذ ايلى عبود يرافقه عضو مجلس النقابة
الأستاذ نبيل شجاع رئيس مجلس القضاء
الأعلى القاضي جان فهد في 31 آذار 2016.
خلال الاجتماع، سلم النقيب عبود القاضي فهد
نسخة عن البيان الختامي وتوصيات منتدى
الخبرة المحاسبية في القضاء والتحكيم والذي
جرى بالتعاون مع نقابة المحامين في بيروت
في شباط 2016 لما من أهمية لدور خبير
المحاسبة المجاز في مساعدة القضاء وإحقاق
الحق. وطرح النقيب أهمية عدم اعتماد ما
يسمى بالخبير المالي وحصرية تعيين الخبراء
من جدول خبراء المحاسبة المجازين في لبنان
وطلب من القاضي فهد فتح دورة قبول طلبات
إنتساب لخبراء المحاسبة المحلفين لدى
المحاكم.

فصل السلطات والصلاحيات، على أن يكون
برئاسة رئيس الجمهورية وعضوية كل من رئيس
مجلس القضاء الأعلى ونقيب المحامين ونقيب
خبراء المحاسبة المجازين في لبنان وممثل عن
مجلس النواب وممثل عن الهيئات الاقتصادية،
انطلاقاً من أهمية الرقابة المسبقة واللاحقة
في سياق مبدأ الشفافية في إعداد البيانات
المالية وفي تدقيق حسابات الدولة اللبنانية.

القاضي فهد عمل النقابة وتعاونها مع الهيئات
الرقابية ووزارة المالية ودور خبير المحاسبة
المحوري لإعطاء المصادقية للبيانات المالية
في القطاع الخاص الذي يمثل عصب الاقتصاد
اللبناني.

كما اطلع النقيب عبود القاضي فهد على
اقتراحه انشاء هيئة عليا رقابية مستقلة أو
مجلس أعلى للمحاسبة والمساءلة، ضمن مبدأ

كذلك اطلع النقيب رئيس مجلس القضاء الأعلى
على ما قامت به النقابة بوجه منتحلي صفة

امتحانات دبلوم معايير التقارير المالية الدولية

تهنئة

يهنئ النقيب وأعضاء مجلس النقابة الزملاء والمتدرجين الناجحين في
امتحانات جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين في بريطانيا (ACCA)
وحصولهم على دبلوم إعداد التقارير والبيانات المالية الدولية (DipIFR) وهم:

الزميل حسام حمزة

الزميل شربل الياس معلوف

الزميلة سوزان بولاديان

المتدرج جميل نقولا نصار

المتدرجة كارين الحاج

المتدرجة ماري أبوصافي

المتدرج باتريك راشد

المتدرج انطوني ايلى الصدي

المتدرجة كريستين زوين

قالف مبروك لنجاحهم الذي هو ثمرة جهد وتعب تلاه إنجاز مهني مميز.

ان المتدرجين الحاصلين على دبلوم إعداد التقارير والبيانات المالية الدولية
(DipIFR) يتم اعفاءهم من امتحان التدرج في المعايير الدولية للتقارير المالية.

نتمنى النجاح للمتقدمين الى الامتحان في دورة حزيران ٢٠١٦.

دورة امتحانات التدرج في النقابة

نظمت نقابة خبراء المحاسبة المجازين في
لبنان في 15، 16، 17 و18 كانون الأول 2015
الدورة الثانية للعام 2015 من الامتحانات
للمتدرجين المسجلين على جدول النقابة.

أشرفت على الامتحانات اللجنة المستقلة التي
تضم القاضي غسان الخوري رئيساً وأربعة
أعضاء منتدبين عن وزارة المالية والجامعة
اللبنانية ونقابة خبراء المحاسبة المجازين في
لبنان.

تضمنت هذه الامتحانات أربع مواد خطية وهي:
التدقيق، المحاسبة الادارية، الضرائب والقانون
والمعايير الدولية للتقارير المالية.

التواصل النقابي مع الجامعات



في جامعة الروح القدس - الكسليك

ادارة الأعمال، فرع المحاسبة تلاها حوار مع التلاميذ والاساتذة.

هذا والتقى النقيب عبود وأميين سر هيئة التحقيق الخاصة الأستاذ عبد الحفيظ منصور مع أكاديمي وخريجي وتلاميذ جامعة الروح القدس - الكسليك في 3 آذار 2016 ضمن ندوة الحقائق المالية: العصر الجديد (Financial Realities: the New Era) والذي نظمته كلية ادارة الأعمال في الجامعة والتي قدم فيها النقيب محاضرة تناولت الأسس والتحديات للتقارير المالية في القطاعين العام والخاص.

مع هيئة التطوير في الجامعة الاميركية في بيروت نوقشت خلاله مناهج مواد المحاسبة والتدقيق ومقارنتها مع منهج الامتحانات في النقابة على ان يتم التعاون بين الجهتين من خلال نشاطات مشتركة لاحقة.

وفي 24 شباط 2016، وبدعوة من نادي الاعمال في الجامعة اللبنانية الاميركية، قدم عضو مجلس النقابة الأستاذ نبيل شجاع ومسؤولة الشؤون التقنية في النقابة الاستاذة هانية زيدان محاضرة بعنوان نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان، مؤسسة نحو المستقبل حضرها بالاضافة الى الاساتذة والمسؤولين في الجامعة تلاميذ السنة النهائية في اختصاص

قامت النقابة بخطوات عديدة في مجال التواصل الجامعات في لبنان.

وبعد مشاركة النقيب ايلى عبود في العام 2015 في ندوة لقاء مع الخبراء meet the experts الذي نظمته الجامعة العربية في بيروت والذي قدم فيه ورقة حول مهنة التدقيق في لبنان التحديات والاستنتاجات والذي شارك فيه كذلك امين سر هيئة التحقيق الخاصة في مصرف لبنان الأستاذ عبد الحفيظ منصور حيث ناقشا مختلف الامور المهنية مع تلاميذ مادة المحاسبة في الجامعة.

كم تم في كانون الثاني 2016 لقاء وفد من النقابة ضم النقيب عبود وأعضاء مجلس النقابة غسان القاضي وجورج الشرتوني ومسؤولة الشؤون التقنية الاستاذة هانية زيدان



في الجامعة اللبنانية الاميركية

HOUSING LOAN



Fast approval... within 24 hours

Thanks to Credit Libanais' housing loans, you can now choose the terms that suit you best to purchase your dream home.

BDL-Subsidized Housing Loan

- Finances up to 85% of the property value
- No file fees
- No commission
- Loan period up to 30 years
- Grace period up to 1 year

Iskan Loan

- Finances up to 90% of the property value
- Loan amount up to LBP 270,000,000
- Loan period up to 30 years

Credit Libanais Housing Loan

- Finances up to 75% of the property value
- Loan period up to 30 years





خلال الجلسة

جمعية عمومية عادية لصندوق تقاعد نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان

عقدت نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان جمعية عمومية عادية لصندوق التقاعد يوم الثلاثاء في 22 آذار 2016 حضرها الزملاء الخبراء المنتسبين لصندوق التقاعد والمسددين لاشتراكاتهم السنوية في الصندوق للعام 2015 جرى خلالها مناقشة وإقرار البيانات المالية المدققة للصندوق لعامي 2014 و 2015 ومناقشة وإقرار موازنة الصندوق للعام 2016.

في بداية الجمعية العمومية تم عرض نتائج الدراسة الاكتوارية التي أجرتها النقابة والمنشورة على الصفحة الالكترونية وتناقش خلالها الزملاء حول الأساليب التي يمكن اتخاذها لتغذية موارد الصندوق مما يؤمن حياة كريمة للزملاء عند التقاعد.



خلال الجلسة

جمعية عمومية عادية في النقابة

عقدت نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان جمعية عمومية عادية في مركز النقابة يوم الخميس في 17 آذار 2016 حضرها أعضاء النقابة المسددين لاشتراكاتهم السنوية للعام 2015. تم خلالها المصادقة على الموازنة للسنة المالية 2016 ومناقشة وتصديق البيانات المالية المدققة لعام 2014.

تشكيل هيئة الإشراف على الرقابة النوعية

وفقاً لمتطلبات النظام الداخلي للنقابة وبموجب قرار المجلس في المحضر رقم 796 بتاريخ 7 أيلول 2015، تم تشكيل أعضاء هيئة الإشراف على الرقابة النوعية من: الاستاذ عرفان اياس، الدكتور داوود صبح والاستاذ غراهام لوكاس، وهم من المهنيين المشهود لهم بخبرتهم ومناقبيتهم واستقلاليتهم.

في الاجتماع الاول للهيئة تم وضع التصور وخطة العمل، وتم خلال الاجتماع اختيار الاستاذ عرفان اياس رئيساً للهيئة.

قامت الهيئة من خلال عدة لقاءات بصياغة النظام الداخلي لهيئة الإشراف على الرقابة النوعية (QCSC) ولجنة التقنية للرقابة النوعية (QCTC)، ووضعت نماذج ذات العلاقة بالمعلومات الواجب تقديمها من قبل مكاتب التدقيق دورياً. كما أعدت الهيئة بعض الإقتراحات العملية التي من شأنها المساعدة في تطبيق مشروع مراجعة النظير، وقدمتها الى مجلس النقابة الذي وافق في جلسته المنعقدة بتاريخ 15 آذار 2016 بموجب محضر رقم 814 على النظام الداخلي وعلى نماذج المعلومات الواجب تقديمها من قبل مكاتب التدقيق دورياً، وكذلك وافق على الإقتراحات المقدمّة بكامل بنودها باستثناء ما يتعلق بالنسبة المقترحة لتقسيم التكلفة المباشرة لمراجعة النظير بين المكتب والنقابة.

العشاء السنوي للنقابة

ضمن نشاطات النقابة الاجتماعية التي تؤكد التواصل والإلفة بين جميع الزملاء ما فيه من أهمية في ترسيخ التعاون المهني ومؤازرة الزملاء لبعضهم البعض في حياتهم الإجتماعية وبمناسبة عيدي الميلاد ورأس السنة أقامت النقابة حفل عشاؤها السنوي في ديوان شهريار - فندق الهيلتون سن الفيل.



الاستقبال



عضو مجلس النقابة نبيل شجاع مرحباً بالحضور



معايدة من النقيب عيود للزملاء



"ADVANCE & EVOLVE"



استكمال تنظيم ورش عمل دليل ملف التدقيق

كما نذكركم انه قد تم سابقاً الاعلان عن تحديد يوم الخميس من كل أسبوع من الساعة الثانية وحتى الساعة الرابعة بعد الظهر موعداً لاجتماع أعضاء اللجنة التي أعدت الدليل لاستقبال إستفسارات الأساتذة الزملاء حول تطبيق دليل ملف التدقيق على أن ترسل الاستفسارات خطياً في وقت سابق على البريد الالكتروني: h.zeidan@lacpa.org.lb.

والملف النموذجي لأوراق العمل باللغتين العربية والانكليزية. يمتد برنامج التدريب حول دليل ملف التدقيق، والذي يأتي في اطار الإجراءات المهنية العملية من أجل التحضير لبدء تطبيق برنامجي الرقابة النوعية ومراجعة النظر، حتى نهاية العام ٢٠١٦ وذلك بناءً على روزنامة برنامج التدريب التي تجدونها في هذا العدد.

استكملت النقابة برنامج ورش العمل حول دليل ملف التدقيق للعام ٢٠١٦ حيث قدمت أول ورشة تدريبية يومية ١٨ و١٩ آذار ٢٠١٦. يشكل الدليل نموذجاً للإسترشاد به في مراحل التدقيق المختلفة ابتداءً من قبول المهمة إلى الإستمرار بالمهمة والجوانب المختلفة من تخطيط وتنفيذ وإستكمال إجراءات التدقيق وصولاً إلى إبداء رأي المدقق حول البيانات المالية بناءً على المعايير الدولية للتدقيق

اطلاق الدورة الأولى من الدورات المهنية للعام ٢٠١٦

الدولية للتدقيق (ISAs) عملياً. دورة الضرائب والقانون ٤٤ ساعة تدريب وتشمل هذه الدورة القوانين اللبنانية التي يتعين على المدقق الامام بها خلال ممارسته الفعلية للمهنة.

الجدير بالذكر ان هذه الدورات المهنية تنظم مرتين خلال العام بالاضافة الى الندوات العلمية التي تقدم باستمرار والتي يمكنكم الاطلاع على جدولها من خلال الروزنامة على الصفحة الالكترونية للنقابة وتطبيق النقابة على الهواتف الذكية.

• دورة المحاسبة الإدارية والتقارير ٥١ ساعة تدريب والتي توفر معرفة واسعة من مفاهيم المحاسبة الإدارية والمجالات الوظيفية من المحاسبة، والتمويل، والإدارة وتعزز القدرة على تطبيق معرفة مفاهيم الأعمال والوظائف بطريقة متكاملة.

• دورة معايير التدقيق الدولية ٤٢ ساعة تدريب والتي تقدم المعايير الدولية للتدقيق، بهدف تطوير المعرفة والفهم والتطبيق العملي لجوهر عملية التدقيق الخارجي والتي تمكن المشاركين من إظهار كفاءتهم كمدققين، وتطوير قدراتهم على تطبيق معرفة المعايير

اطلقت نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان في شباط 2016 الدورة الأولى من دوراتها المهنية للعام ٢٠١٦ وهي:

• دبلوم في معايير التقارير المالية الدولية (DipIFR) ٧٨ ساعة تدريب. والتي تهدف هذه الدورة الى تطوير المعرفة والفهم لمعايير التقارير المالية الدولية. حيث يتعلم المشاركون كيفية تطبيقها فضلاً عن فهم المفاهيم والمبادئ التي تقوم عليها هذه المعايير. في نهاية الدورة، يمكن للطلاب إجراء امتحان جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين في بريطانيا (ACCA)، والحصول على دبلوم إعداد التقارير والبيانات المالية الدولية (DipIFR).

ورشة عمل مراجعي الرقابة النوعية على مكاتب التدقيق

وتم في نهاية ورشة العمل تزويد المشاركين فيها بشهادة تجيز اعتمادهم ضمن المراجعين المعتمدين من قبل النقابة في تنفيذ برنامج الرقابة النوعية ومراجعة النظير في لبنان ودول عربية أخرى.



المديرين

لبنان، وذلك بالإشتراك مع هيئة المحاسبين القانونيين في الولايات المتحدة الأمريكية American Institute of Certified Public Accountants - AICPA يومي الأربعاء والخميس ٤ و ٥ تشرين الثاني ٢٠١٥ في المعهد المالي - معهد باسل فليحان وبالتعاون مع البنك الدولي.

شارك في ورشة العمل هذه، مدققي حسابات معتمدين من لبنان ومصر والأردن وقدمها المديرين جيم براكينز، نائب الرئيس للأخلاقيات وجودة الاداء في هيئة المحاسبين القانونيين في الولايات المتحدة الأمريكية ومايكل براند، رئيس لجنة مراجعة النظير في هيئة الاباما للمحاسبين القانونيين ومن فريق عمل معايير مراقبة الجودة في هيئة المحاسبين القانونيين في الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي سياق خطة عمل المجلس وضمن التزامات النقابة بتطبيق برنامج الرقابة النوعية ومراجعة النظير، وبعد أن تم إعداد دليل الرقابة النوعية لمكاتب التدقيق ودليل مراجعة النظير ودليل ملف التدقيق وتدريب ما يقارب ٦٠٠ زميل وإنشاء الهيئة المشرفة على الرقابة النوعية.

وبهدف تشكيل نواة من المهنيين الاختصاصيين لمراجعة أداء مدققي الحسابات في لبنان والمنطقة العربية، دعت النقابة ستين من أعضاء النقابة وأعضاء الإتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب إلى ورشة عمل لمراجعي الرقابة النوعية على مكاتب التدقيق Training Workshop for Quality Control Reviewers on Audit Firms لتدريب المراجعين على برنامج الرقابة النوعية المزمع تطبيقه على مكاتب التدقيق في



المشاركين



خلال التدريب



ديلويت في قاعة المحاضرات في النقابة.

عرضت الأستاذة معلوف التعديلات على هذه المعايير والتي تطبق على جميع أعمال التدقيق وتؤثر على جميع أنواع تقارير المدقق حول البيانات المالية.

(Independent Auditor's Report معيار التدقيق الدولي ٧٠٦: فقرات توضيح مسألة وفقرات امور اخرى في تقرير المدقق المستقل Emphasis of Matter Paragraphs) and Other Matter Paragraphs in (the Independent Auditor's Report قدمت الندوة الأستاذة ندى معلوف، شريك

نداء معلوف

ندوة حول التعديلات في معايير التدقيق الدولية ISA ٧٠٠، ٧٠٥، ٧٠٦

نظمت النقابة في ٣ شباط ٢٠١٦ ندوة حول تعديلات ندوة حول التعديلات في معايير التدقيق الدولية :

معيار التدقيق الدولي ٧٠٠: تكوين الرأي والتقرير حول البيانات المالية (ISA 700 Forming an Opinion and Reporting on Financial Statements) معيار التدقيق الدولي ٧٠٥: التعديلات على الرأي في تقرير المدقق المستقل (ISA 705 Modifications to the Opinion in the



خليل زيدان ندوة في النقابة حول معيار التدقيق الدولي الجديد ٧٠١

نظمت النقابة ندوة يوم الأربعاء ١٠ شباط ٢٠١٦ حول هذا المعيار قدمها الأستاذ خليل زيدان المدير التنفيذي في أرنست أند يونغ.

والذي يعني مباشرة أعمال التدقيق على المنشآت ذات المنفعة العامة، أي المنشآت المدرجة بالبورصة، المصارف، المؤسسات المالية وشركات التأمين.

بعد صدور معيار التدقيق الدولي الجديد ٧٠١، التواصل حول مسائل التدقيق الرئيسية في تقرير المدقق المستقل، (Communicating Key Audit Matters in the Independent



د. داوود صبح

تعديلات معيار التدقيق الدولي ٥٧٠ الاستمرارية ندوة في النقابة

المالية وتشمل شروط جديدة على المدقق القيام بها لتقييم مدى امكانية استمرارية المؤسسة في تقريره.

المحاضرات في النقابة. عرض المحاضر خلال هذه الندوة التعديلات التي طرأت على المعيار ٥٧٠ والتي تؤثر على جميع أنواع تقارير المدقق حول البيانات

نظمت النقابة ندوة حول تعديلات معيار التدقيق الدولي ٥٧٠، الاستمرارية (ISA 570) Going Concern) يوم الأربعاء في 2 آذار 2016 قدمها الدكتور داوود صبح المستشار في كروهوروث بروفاشيونال أوديترز في قاعة

معيار التدقيق الدولي ٣٢٠ ندوة في النقابة

ويتم تطبيقها في كل من تخطيط وأداء التدقيق، وعند تقييم أثر الأخطاء المحددة على التدقيق وأثر الأخطاء غير المصححة، "في حال وجودها"، على البيانات المالية وعند تكوين الرأي في تقرير المدقق.

ناقش المحاضر خلال الندوة مفهوم الأهمية النسبية والتي تأتي ضمن سياق إعداد وعرض البيانات المالية حيث ان تحديد الأهمية النسبية مسألة حكم مهني، وهو يتأثر بالحاجة للمعلومات المالية لمستخدمي البيانات المالية

نظمت النقابة يوم الاربعاء في ٢٣ آذار ٢٠١٦ ندوة حول معيار التدقيق الدولي ٣٢٠ الأهمية النسبية في تخطيط وانجاز التدقيق قدمها الدكتور داوود صبح - مستشار كروهوروث بروفاشيونال أوديترز.



حسين عيتاني النزاعات المهنية ومهارات التواصل

نظمت النقابة في ١٥ شباط ٢٠١٦ ندوة حول النزاعات المهنية ومهارات التواصل الفعالة في المؤسسات. قدم المحاضرة الأستاذ حسين عيتاني، المستشار في شؤون التواصل والمدرّب في مجال حل النزاعات المؤسسية والفردية والمستشار في مؤسسة أديان التي تعنى بمواضيع المواطنة والعيش المشترك. تناول المحاضر موضوع النزاعات المهنية وأسبابها وكيفية حلها وتحويلها من حالة سلبية تؤثر على فعالية المؤسسة إلى قوة بناءة تنتج تغييراً إيجابياً في المؤسسات والأفراد داخل المؤسسة. كما تطرق إلى مفهوم التواصل والأساليب التي يمكن اتباعها لخلق شبكة اتصالات للفرد يستفيد منها مهنيًا واجتماعيًا إن على صعيد الفرد أو المؤسسة على حد سواء.



ندوة حول شركات الهولدينغ والأوف شور

بناءً على بروتوكول التعاون بين النقابة ووزارة المالية. وبهدف تطوير خبرات أعضاء النقابة. اقامت النقابة في ١٦ آذار ٢٠١٦ ندوة حول الشركات القابضة (الهولدينغ) وشركات الأوف شور قدمها رئيس دائرة ضريبة الدخل في وزارة المالية الأستاذ سلام عيدو. أدار الندوة النقيب أيلي عبود وشارك فيها الأستاذ سركيس صقر.

هذا وتظم النقابة لاحقاً ندوات حول العناوين التالية:
الضريبة على القيمة المضافة وتحديد المادة ٥٩ منه
رسم الطابع المالي
ضريبة الأملاك المبنية
الجدير بالذكر ان تفاصيل هذه الندوات واوقاتها مدرجة ضمن هذا العدد وعلى الصفحة الالكترونية للنقابة.

قدم رئيس دائرة ضريبة الدخل نظام الشركات القابضة (الهولدينغ) وشركات الأوف شور من حيث الشكل القانوني لكل منها وكيفية تسجيلها وانشطتها والضرائب الخاضعة لها وتلك



روزنامة التدريب للعام ٢٠١٦ والتي تقدم للزملاء والمتدربين في قاعة المحاضرات في النقابة.						
النوع	الموضوع	التاريخ	المحاضر	التوقيت	ساعات التدريب	ملاحظة
ندوة	التعديلات في معايير التدقيق الدولية ISA ٧٠٠، ISA ٧٠٥، ISA ٧٠٦	الاربعاء ٣ شباط ٢٠١٦	الأستاذة ندى معلوف	٤ - ٦ بعد الظهر	٢ ساعة	الدعوة عامة
دورة مهنية	بدء الدورة المهنية في الضرائب والقانون	الجمعة ٥ شباط ٢٠١٦		٤ - ٨ بعد الظهر	٤٤ ساعة	يتوجب التسجيل المسبق
دورة مهنية	بدء الدورة المهنية في التدقيق	الاثنين ٨ شباط ٢٠١٦		٦ - ٩ بعد الظهر	٤٢ ساعة	يتوجب التسجيل المسبق
ندوة	التواصل حول مسائل التدقيق الرئيسية في تقرير المدقق المستقل ISA ٧٠١ Communicating Key Audit Matters in the Independent Auditor's Report	الاربعاء ١٠ شباط ٢٠١٦	الأستاذ خليل زيدان	٥ - ٧ بعد الظهر	٢ ساعة	الدعوة عامة
دورة مهنية	بدء الدورة المهنية في المحاسبة الإدارية	الجمعة ١٢ شباط ٢٠١٦		٦ - ٩ بعد الظهر	٥١ ساعة	يتوجب التسجيل المسبق
دورة مهنية	بدء الدورة المهنية في المعايير الدولية للتقارير المالية	الثلاثاء ١٦ شباط ٢٠١٦		٦ - ٩ بعد الظهر	٧٨ ساعة	يتوجب التسجيل المسبق
ندوة	الاستمرارية ISA ٥٧٠ Going Concern	الاربعاء ٢٤ آذار ٢٠١٦	الدكتور داود صبح	٤ - ٦ بعد الظهر	٢ ساعة	الدعوة عامة
ندوة	تدقيهمهاراتالتواصل تحويلالمطلوبتالفرص	الثلاثاء ١٥ آذار ٢٠١٦	الأستاذ حسين عيتاني	٥ - ٧ بعد الظهر	٢ ساعة	الدعوة عامة
ندوة	شركات الهولدينغ والأوف شور	الاربعاء ١٦ آذار ٢٠١٦	الأستاذ سلام عياد، وزارة المالية الأستاذ سركيس صقر، نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان بديورها النقيب ايلي عيود	٣ - ٦ بعد الظهر	٣ ساعات	الدعوة عامة
ندوة	الأهمية النسبية في تخطيط وانجاز التدقيق ISA ٣٢٠ Materiality in Planning and Performing an Audit	الاربعاء ٢٣ آذار ٢٠١٦	الدكتور داود صبح	٤ - ٦ بعد الظهر	٢ ساعة	الدعوة عامة
ورشة عمل	ملف التدقيق	الجمعة ١٨ آذار ٢٠١٦ السبت ١٩ آذار ٢٠١٦	لجنة ملف التدقيق	٩ صباحاً - ٥ بعد الظهر	١٦ ساعة	يتوجب التسجيل المسبق
ندوة	الضريبة على القيمة المضافة	الخميس ٣١ آذار ٢٠١٦	الدكتور روجيه لطفي، وزارة المالية الدكتور منال عبد الصمد، وزارة المالية الأستاذ أنطوان شلهوب، وزارة المالية	٣ - ٦ بعد الظهر	٣ ساعات	الدعوة عامة
ندوة	أدلة التدقيق ISA ٥٠٠ Evidence	الاثنين ١١ نيسان ٢٠١٦	الأستاذ بسام صبح	٤ - ٦ بعد الظهر	٢ ساعة	الدعوة عامة
ندوة	رسم الطابع المالي	الاثنين ١٨ نيسان ٢٠١٦	الأستاذ علي الخليل، وزارة المالية	٣ - ٦ بعد الظهر	٣ ساعات	الدعوة عامة
ندوة	المعيار الدولي للتقارير المالية الأدوات IFRS ٩ Financial Instruments	الثلاثاء ٣ أيار ٢٠١٦	الأستاذ خليل زيدان	٥ - ٧ بعد الظهر	٢ ساعة	يتوجب التسجيل المسبق
ندوة	ضريبة الاملاك المبنية	الاثنين ٩ أيار ٢٠١٦	الأستاذ عبد الحفيظ سويده، وزارة المالية	٣ - ٦ بعد الظهر	٣ ساعات	الدعوة عامة
ندوة	توثيق التدقيق ISA ٢٣٠ Documentation	الاثنين ١٦ أيار ٢٠١٦	الأستاذ بسام صبح	٤ - ٦ بعد الظهر	٢ ساعة	الدعوة عامة
ورشة عمل	ملف التدقيق	الجمعة ٣ حزيران ٢٠١٦ السبت ٤ حزيران ٢٠١٦	لجنة ملف التدقيق	٩ صباحاً - ٥ بعد الظهر	١٦ ساعة	يتوجب التسجيل المسبق
دورة مهنية	بدء الدورة المهنية في التدقيق	الاربعاء ١٧ آب ٢٠١٦		٦ - ٩ بعد الظهر	٤٢ ساعة	يتوجب التسجيل المسبق
دورة مهنية	بدء الدورة المهنية في المحاسبة الإدارية	الجمعة ١٩ آب ٢٠١٦		٦ - ٩ بعد الظهر	٥١ ساعة	يتوجب التسجيل المسبق
دورة مهنية	بدء الدورة المهنية في المعايير الدولية للتقارير المالية	الثلاثاء ٢٣ آب ٢٠١٦		٦ - ٩ بعد الظهر	٧٨ ساعة	يتوجب التسجيل المسبق
دورة مهنية	بدء الدورة المهنية في الضرائب والقانون	الأربعاء ٢٤ آب ٢٠١٦		٤ - ٨ بعد الظهر	٤٤ ساعة	يتوجب التسجيل المسبق
ورشة عمل	ملف التدقيق	الجمعة ١٦ أيلول ٢٠١٦ السبت ١٧ أيلول ٢٠١٦	لجنة ملف التدقيق	٩ صباحاً - ٥ بعد الظهر	١٦ ساعة	يتوجب التسجيل المسبق
ورشة عمل	ملف التدقيق	الجمعة ٢٨ تشرين الأول ٢٠١٦ السبت ٢٩ تشرين الأول ٢٠١٦	لجنة ملف التدقيق	٩ صباحاً - ٥ بعد الظهر	١٦ ساعة	يتوجب التسجيل المسبق
ورشة عمل	ملف التدقيق	الجمعة ١٦ كانون الأول ٢٠١٦ السبت ١٧ كانون الأول ٢٠١٦	لجنة ملف التدقيق	٩ صباحاً - ٥ بعد الظهر	١٦ ساعة	يتوجب التسجيل المسبق

يُمكنكم الاطلاع على التفاصيل لهذا البرنامج وتحديثاته الدورية على الصفحة الالكترونية للنقابة والتطبيق للهواتف الذكية.

BANKERS

www.bankers-assurance.com

**KEEP
YOUR
HEAD**

COVERED



designed by netiks.com

Bankers Assurance, Riad El-Solh Square, Asseily bldg, Beirut, Lebanon, T +961 1 962 700 - 420 300
A member of the Nasco Insurance Group

The attacker would then leave the removable media on the floor of an elevator or somewhere in the lobby of the targeted company.

In case of merely inserting the disk into a computer to see the content, the user would unknowingly install a malware. This malware will most likely give an attacker unfettered access to the victim's PC and perhaps, the targeted company's internal computer network.

Unless computer controls block the infection, PCs set to "auto-run" inserted media may be compromised as soon as a rogue disk is inserted.

Protection against baiting:

It is hard to protect organizations against baiting, however to be

effective, security professionals should train and educate employees by giving them examples, and a "what could happen" scenario.

There are also technical controls that might be required from the security administrators to enforce a strict policy on removable media.

"Quid pro quo" or "Something for Something"

Something for something is an act where an attacker calls random numbers at a company claiming to be calling back from technical support. Eventually they will come across someone with a legitimate problem, grateful that someone is calling back to help them. The attacker will "help" solve the problem and

in the process has the user type commands that give the attacker access or launch malware.

In conclusion, humans have proven to be the weakest link when it comes to information security. But with proper awareness and proper diligence staying safe is not that hard to achieve. Hackers who engage in social engineering attacks prey off human psychology and curiosity in order to compromise their targets' information. With this human-centric focus in mind, it is up to users and employees to counter these types of attacks.

Boost Your Productivity by Protecting Your Time

If you want to get more done, take ownership of your time. Our most satisfying work comes about when we're playing offense, working on projects that we ourselves initiate. Look for ways to automate or delegate activities that are not a good use of your time. Say no to projects that aren't a priority and maintain a relentless focus on self-directed goals that only you can achieve. Program your phone to only ring for select people, and resist emails first thing in the morning until you've achieved at least one important task. Recognize and honor your physical limitations by getting plenty of exercise and sleep, cycling between 90-minute bursts of focused work and short restorative breaks. And use your vacation time. Top performers view time off not as stalled productivity but as an investment in their future performance.

www.hbr.org



of different levels should be educated about the dangers of untracked trash. Accordingly they are mandated to use:

Paper shredders: all documents that contain confidential or customer information must be shredded when no longer required.

Sanitization: all media CDs, floppies, USBs, Hard Disks that contain sensitive information should be destroyed prior to throwing these

things in the dumpster.

Shoulder Surfing

Shoulder surfing occurs when someone may obtain sensitive information just by standing close to the victim, skimming and scanning across desks where the victim left his PC and Papers. It is quite notable that "well trained people" may stand a little far away facing your keyboard and watch you login to your email or even e-banking

webpage.

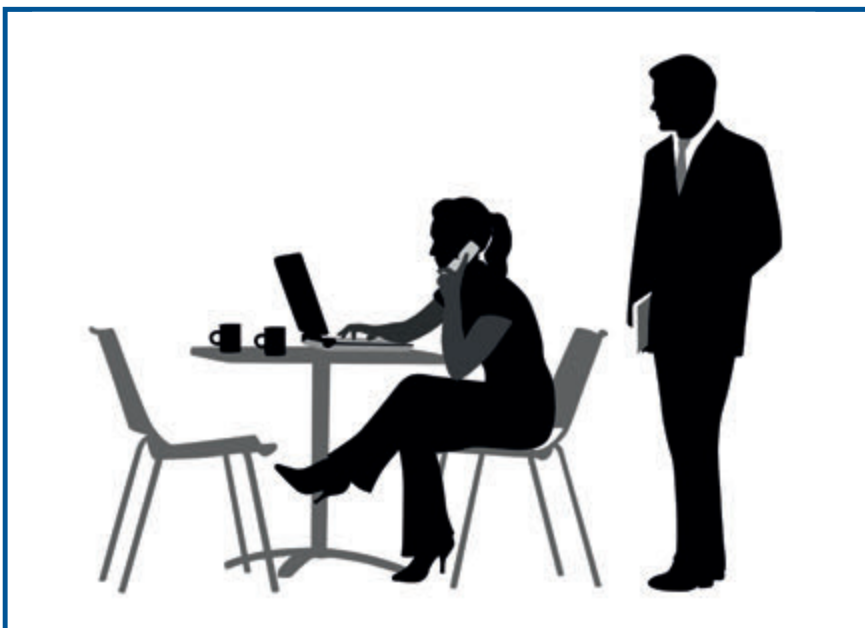
Shoulder surfing is an effective way to get information in crowded places because it's relatively easy to stand next to someone and watch as they fill out a form, enter a PIN number at an ATM machine, or unlock their PC.

Protection against shoulder surfing:

- Ensure that computer monitors are positioned in a way that prevents individuals from seeing confidential information.
- Educate employees to make sure that no one is watching them typing confidential data, even if they consider themselves fast typists
- Educate employees to refrain from leaving sensitive information spread on their desks.

Baiting

In baiting the attacker leaves a malware infected media device such as a CD ROM, or USB flash drive in a location sure to be found. (Bathrooms, elevators, parking lots), he also spares no effort in giving this media a legitimate look, and simply waits for the victim to use the device. For example, an attacker might create a disk featuring a corporate logo, readily available from the target's web site, and sticks an attractive label to complete his bait on the front.



such as names, addresses, habits, social media profiles and if lucky: bank account numbers. These scams can be performed by the usage of the email system along with link shortners or embedded links that redirect users to suspicious websites in URLs that appear legitimate.

In their communication messages (emails), social engineers convey the sense of fear, urgency, reward and even threats in an attempt to manipulate the user into acting quickly.

Some phishing emails are more poorly crafted than others to the extent that their messages often shows generic receivers along with incorrect spelling and grammatical errors, but these emails are focused on directing victims to fake websites where hackers are able to steal user login credentials and other personal information.

To protect yourself against phishing scams, you need to:

- Exercise little bit awareness when you receive unknown email messages;
- Show some common sense: come on, you can't win a lottery that you haven't even participated in!
- If the message looks suspicious, do some research, Google the parties sending these messages along with

some part of the messages;

- You should realize that there is nothing as "Get Rich Quickly"
- You should know that: if the deal is too good, then it is too good to be true.



Pretext Calling

Pretext calling is a fraudulent mean of obtaining an individual's personal information. Armed with limited information, such as a name, an address, job position etc... Pretext caller may pose as a client, an employee, a service provider "depending on the situation". During this call the pretext caller attempts to convince you into giving him confidential information.

For example: A caller claiming that he is from the Internet Service provider tries to distract you by being over friendly in a effort to change and diverse your focus from the fact that he is seeking information about your work description, work habits,

what time do you usually use your computer, what operating system do you have, what is your antivirus etc....

Protection against Pretext calling:

A healthy dose of paranoia is certainly a good way to fight pretext calling, you shouldn't answer any question regarding issues that expose your private information and especially to unknown people.

Dumpster Diving

Dumpster diving simply involves searching through trash to collect sensitive information; the objective is to gather information that has been carelessly thrown away. (Awful yet very effective)

Dumpster diving, also known as trashing, a huge amount of information can be collected through company dumpsters for example: "company phone books, organizational charts, memos, company policy manuals, calendars of meetings, events and vacations, system manuals, printouts of sensitive data or login names and passwords, printouts of source code, disks and tapes, company letterhead and memo forms, and outdated hardware."

Protection against dumpster diving:

Awareness: Staff members

Social Engineering and Countermeasures

Ahmed Saleh*

CISM, CRISC, PMP, ITIL, COBIT5, CEH
Information Security & Business Continuity Manager



When it comes to hacking, it is a common assumption to imagine attackers who utilize their technical expertise to infiltrate protected computer systems and compromise sensitive data. We hear about this breed of hackers in the news all the time, and we are urged to counter their exploits by investing in new technologies that will harden our network defenses.

However, there are other types of attackers who can use their tactics to avoid our tools and solutions. They are the social engineers, people who exploit the one weakness that is found in each and every organization: Human Psychology.

Using a variety of techniques, including phone calls, email and



social media, these attackers trick people into offering them access to sensitive information.

What is Social Engineering?

Social engineering is the attempt to manipulate or trick a person into providing confidential information to an individual that is not authorized to receive such information. In definition: It is a non-technical kind of intrusion that relies heavily on human interaction and often involves tricking people into breaking normal security procedures.

Social engineers rely on the fact that people are not aware of the value of the information they possess and are careless about protecting it. Some major social engineering techniques include:



Phishing scams

Phishing scams are without a doubt the most common type of social engineering attacks used today. Most phishing scams are characterized by their effort to obtain personal information,



E.mail: ahmed.n.saleh@hotmail.com

actionnaires, le business plan apparaît, dans la logique de juste valeur, comme un support essentiel d'évaluation.

2.5. Évaluation des résultats des procédés de vérification

Cette étape concerne notamment l'évaluation :

- du caractère suffisant et adéquat des éléments probants recueillis, ainsi que leur cohérence par rapport aux autres éléments probants recueillis au cours de la mission
- de la cohérence entre l'information et les éléments probants recueillis au cours de l'audit des estimations, des évaluations en juste valeur, des informations basées sur des actualisations et les autres éléments

probants recueillis au cours de la mission d'audit, dans le contexte des états financiers pris dans leur ensemble.

À travers ce qui a été constaté nous pouvons conclure que le modèle comptable international nécessite une vraie gestion de projet ainsi que la revue des aspects d'organisation, de système d'information dans les entreprises, l'adhésion et l'amélioration des compétences de tout le personnel de l'entreprise.

Le rôle de l'expert-comptable s'avère, dans ce cas, très important, en tant que professionnel compétent prouvant son expérience et son conseil dans tous les volets d'organisation et de formation.

En outre, l'accroissement des

risques liés à la fiabilisation de l'information financière selon le référentiel IFRS pour PME aura une conséquence directe sur le rôle de l'expert-comptable en tant que garant de la fiabilité de cette information. À cet effet de nouvelles exigences incomberont à l'auditeur, auxquelles il doit s'adapter rapidement en termes de compétence et d'organisation de ses travaux d'audit. Ses diligences supplémentaires concerneront, notamment, la prise en compte de nouveaux risques inhérents au modèle comptable à la juste valeur, au concept d'actualisation des éléments d'actifs et de passifs et l'adoption de nouvelles méthodes d'évaluation et d'analyse ayant trait beaucoup plus à la finance et aux aléas des marchés.

Des mesures pour stimuler la croissance des PME / startup

Voilà quelques changements clés qui pourraient servir d'impulsion pour le progrès des PME / startup

Évaluation des forces et faiblesses du pays

Mise en œuvre des initiatives actives spécifiquement conçues pour les PME

Accélération de la compétitivité des nouvelles start-ups et l'accroissement de celle des PME existantes

Prendre en considération les ressources humaines inexploitées comme les femmes, les jeunes et les secteurs ruraux

simplifier le processus de démarrage d'une entreprise dans un bon rapport coût-efficacité

Lancement d'initiatives de regroupements des ressources

Introduction d'allègements fiscaux pour les PME

Collaboration avec des étudiants en vue d'acquiescer de nouvelles idées

Faire disposer une source collective pour l'obtention d'informations sur les programmes des PME



Aussi, les diligences de l'auditeur vont couvrir essentiellement l'évaluation des hypothèses significatives et le modèle utilisé par la direction pour établir les justes valeurs, contrôler les données sous-jacentes, et obtenir des déclarations écrites de la direction concernant le caractère raisonnable des hypothèses significatives retenues. Il est à rappeler que dans le cadre de sa prise de connaissance de l'entité et de son environnement, y compris de son contrôle interne, l'auditeur doit acquérir une connaissance suffisante du processus suivi par l'entité pour procéder aux évaluations en juste valeur et pour définir les informations à fournir les concernant.

En effet, et pour le cas des évaluations en juste valeur, notamment celles où il n'est pas possible d'avoir accès à

des informations de marché, les estimations de la juste valeur comportent souvent une incertitude, tant en matière des montants que de l'échéancier des flux de trésorerie futurs. L'auditeur doit recueillir des éléments probants sur les intentions et la capacité de la direction à mener et à suivre le plan d'action spécifique et obtenir une déclaration écrite à ce propos (ISA 545).

L'auditeur peut aussi effectuer ses propres évaluations en juste valeur en utilisant un modèle interne d'évaluation, et ce pour corroborer le caractère approprié des évaluations faites par l'entité. Lorsqu'il juge qu'il ne possède pas les connaissances et les capacités nécessaires pour planifier et meure en œuvre des procédés d'audit relatifs aux justes valeurs, l'auditeur doit mettre en œuvre d'autres diligences spécifiques autour

de sa mission, il doit déterminer s'il convient de faire appel à un spécialiste (ISA 620).

Qu'il s'agit d'un recours aux compétences d'un spécialiste, tel qu'un évaluateur indépendant, ou de la vérification des valeurs déterminées par l'utilisation d'un modèle d'évaluation, par exemple un modèle fondé sur la projection et l'actualisation des flux de trésorerie futurs, la vérifiabilité de l'information financière est tributaire de l'existence et la validité des hypothèses de travail et l'existence de la documentation nécessaire étayant ces hypothèses.

À cet effet, l'avènement de la juste valeur a contribué au développement de l'utilisation des business plans comme moyen d'appréciation des niveaux de valorisation dans le sens où ils permettent l'estimation des cash-flows futurs, en fonction des flux de revenus. L'étude approfondie du business plan est non seulement indispensable pour déterminer ces cash-flows futurs, mais elle est également nécessaire pour relier le risque à la qualité des prévisions.

Instauré au départ comme un support de communication pour structurer et présenter la stratégie de l'entreprise lors de la création, le développement ou la recherche de nouveaux

diligences requises par les normes de l'IFAC, et apprécier les risques identifiés afin de bien définir la stratégie d'audit la plus convenable.

2.1. Exigence d'une meilleure compréhension des processus d'évaluation

La Compréhension des processus d'évaluation constitue une étape préliminaire de l'audit externe. L'auditeur s'intéressera à ce niveau, au degré de complexité du processus d'évaluation établi par la direction générale afin de déterminer la nature, le calendrier et l'étendue des procédés d'audit.

Le degré de complexité d'un processus d'évaluation augmente lorsqu'il fait appel à une évaluation en juste valeur, à des actualisations ou encore à des estimations. La complexité d'un processus d'évaluation peut être de deux niveaux :

- un niveau simple et fiable lorsque la direction dispose d'une information externe et fiable à laquelle elle peut se référer pour déterminer le traitement comptable adéquat pour la transaction en question.
- un niveau plus complexe lorsque les évaluations, les estimations ou le choix d'une méthode comptable comportent une incertitude quant à la survenance d'évènements futurs ou à leur



dénouement. Le processus d'évaluation implique dans ce cas le recours à des hypothèses qui peuvent nécessiter l'exercice d'un jugement, tel que la détermination de la juste valeur en absence de marché actif, l'actualisation des flux futurs ou aussi les tests de dépréciations d'actifs.

Il est à signaler que le degré de complexité du processus d'évaluation est en étroite relation avec :

- Les contrôles internes pertinents mis en place pour établir des estimations ou des évaluations.
- L'expertise et l'expérience des personnes procédant aux évaluations et aux estimations.
- Les types de comptes ou d'opérations objet des évaluations ou des actualisations.
- Le recours au travail d'un

spécialiste pour établir les évaluations.

- Les hypothèses significatives utilisées par la direction pour déterminer des estimations ou des projections et la documentation à l'appui des hypothèses de la direction.

2.2. Accentuation des risques inhérents suite aux nouvelles méthodes d'évaluation

La vérifiabilité de l'information financière repose, inévitablement, sur la compréhension et la validation du processus de préparation d'une telle information. Ce processus est caractérisé par la présomption de continuité d'exploitation, la définition des intentions de la direction, le caractère raisonnable des hypothèses et l'existence d'éléments probants suffisants et adéquats. Cependant, certaines évaluations et actualisations sont, par nature, plus complexes que d'autres. La complexité

diversification de l'information qui devrait être assise sur un système de contrôle interne efficace et efficient afin de garantir en aval une haute qualité de reporting financier.

Par ailleurs, l'appréciation du système de contrôle interne dans la société constitue une phase cruciale dans la mission d'audit externe selon l'approche par les risques telles sera présentée ci-dessous. La définition de l'étendue de la mission et du programme de travail dépend fondamentalement de la qualité du système de contrôle interne de la société audité. C'est ainsi qu'après l'adoption du référentiel IFRS pour PME, la mise en place de systèmes de contrôle interne efficaces dans les PME serait encore plus nécessaire afin que permette aux auditeurs externes de mener à bien leur mission.

En résumé, l'adoption de la norme IFRS pour PME impliquerait la diversification des informations et de leur spécialisation et entraînerait un recours plus fréquent aux jugements professionnels et aux données externes ce qui nécessitait des améliorations au niveau des différentes opérations de collecte, traitement, comptabilisation et communication de l'information. Dans ce contexte, les systèmes

de contrôle interne dans les entreprises devraient reprendre toutes leurs importances en vue de fiabiliser, protéger et contrôler cette chaîne d'action. De plus, de tels systèmes de contrôle interne permettraient aux auditeurs externes de mieux cerner les risques inhérents à l'entreprise audité.

Section2: Impact de l'adoption de l'IFRS pour PME sur la stratégie et les travaux d'audit

Les dernières années ont été caractérisées par une évolution très rapide dans la normalisation en matière d'audit. Cette évolution est principalement due à l'expansion du référentiel comptable international qui se base sur le principe de prééminence de la réalité économique sur l'apparence juridique et utilise fréquemment la notion de juste valeur.

Les conséquences possibles portent sur l'abandon du critère d'objectivité (coût historique de la transaction) en faveur d'une valorisation actuelle basée sur des critères qu'il n'est pas toujours facile d'apprécier. La direction responsable de l'établissement des comptes est amenée à une utilisation accrue de l'estimation et donc du jugement professionnel en faisant plus fréquemment aux techniques d'évaluation et d'actualisation. Ces dispositions deviennent à l'origine de nouvelles diligences professionnelles et techniques mises à la charge des auditeurs. En appliquant le référentiel comptable international, l'auditeur est appelé à approfondir sa compréhension des processus d'évaluation, gérer les risques supplémentaires, veiller à l'application des



procédures de contrôle interne mises en place dans l'entité.

Dans le même cadre, l'utilisation d'éléments probants basés sur l'actualisation des flux de trésorerie futurs présente un risque élevé lié à l'utilisation accrue des estimations. Ces dernières reposent sur des hypothèses comportant une combinaison d'estimations des flux de trésorerie futurs prévus et d'estimations des valeurs futures des actifs ou des passifs. Ces estimations requièrent certaines compétences spécifiques de l'auditeur portant notamment sur l'évaluation du caractère raisonnable des projections.

Suite à l'avènement du concept de la juste valeur dans la norme IFRS pour PME, la part de l'analyse des coûts historiques et du patrimoine de l'entreprise dans l'audit de ses comptes se rétrécit. L'auditeur doit désormais être capable de contrôler des évaluations fondées sur des prévisions d'activités et de résultats. Ainsi le plan d'affaires, ou business plan, devient un élément incontournable du travail de l'auditeur.

2.3. Vérifiabilité de l'information financière selon l'IFRS pour PME et son impact sur l'approche d'audit

Comme nous l'avons déjà expliqué dans la première section l'adoption du référentiel IFRS pour PME est de nature à augmenter la complexité des processus de contrôle internes. Le risque lié au contrôle, qui dépend de l'efficacité, de la conception et du fonctionnement du contrôle interne de l'entité sera ainsi plus élevé.

Pour réduire le risque d'audit, il faut alors agir sur le risque de non détection. Ce dernier est lié



à l'étendue des travaux d'audit, tels qu'ils sont définis par l'auditeur pour réduire le risque d'audit à un niveau acceptable.

2.4. Nouvelles diligences d'audit spécifiques

Les diligences particulières de l'auditeur couvrent principalement la vérification de l'information financière établie à la juste valeur ou basée sur des actualisations ou des estimations. Ces diligences résultent de l'utilisation accrue de la part de la direction des techniques

pointues en matière d'actuariat (avantages au personnel), de juste valeur (instruments financiers), d'évaluation d'actifs corporels et de détermination d'actifs incorporels (dépréciations d'actifs).

Afin de cerner les diligences conséquentes à l'adoption de l'IFRS pour PME et établir un programme spécifique des travaux, l'auditeur doit s'appuyer particulièrement sur les deux axes suivants :

- Audit des estimations comptables (ISA 540) et audit des évaluations en juste valeur et des informations fournies les concernant (ISA 545)
- La spécialisation dans les domaines particuliers, ou plus raisonnablement pour des domaines pointus, faire recours à des spécialistes (ISA 620).

Pour les estimations comptables, l'auditeur doit revoir et tester la procédure suivie par la direction pour procéder à l'estimation et le cas échéant l'utilisation d'une estimation indépendante pour la comparer avec celle faite par la direction ou encore procéder à la revue des événements postérieurs à la date de clôture permettant de fournir des éléments probants sur le caractère raisonnable de l'estimation (ISA 540)

résulte soit de la nature de l'élément évalué, soit de la méthode d'évaluation exigée par le référentiel comptable ou choisie par la direction.

Bien que la norme IFRS pour PME ait apporté des simplifications par rapport au « full IFRS », elle a repris certains aspects du référentiel IFRS jugés complexes. Il paraît alors clair que les travaux de l'auditeur seront plus complexes et nécessiteront la mise en place des diligences spécifiques et des investigations plus étendues au niveau de certains aspects ayant trait aux évaluations en juste valeur, l'application du principe de prédominance de la substance sur la forme et le recours aux actualisations et estimations.

Le risque inhérent correspond à la possibilité qu'une assertion comporte une anomalie qui pourrait être significative, soit individuellement, soit cumulée avec d'autres anomalies, nonobstant les contrôles existants. Ce risque résulte d'un ensemble de facteurs propres à chaque entreprise auditée. Quatre ensembles de facteurs de risques peuvent être cités :

- Risques inhérents à la nature de l'activité.
- Risques inhérents aux valeurs et à la qualité des dirigeants.
- Risques inhérents à la nature



de certains composants des états financiers.

Risques inhérents aux systèmes d'information.

La complexité du processus de production de l'information financière, constitue, en elle-même, un risque inhérent dont l'auditeur doit tenir compte pour la planification de sa mission. Cette situation est d'autant plus importante en ce qui concerne les évaluations en juste valeur, aux estimations et le recours fréquent à l'actualisation compte tenu de la complexité des processus mis en œuvre. En effet, des comptes qui comportent des montants provenant d'estimations comptables sujettes à des évaluations empreintes d'incertitudes importantes entraînent de plus grands risques que ceux qui ne comportent que des opérations

de routine ou des éléments factuels.

Selon l'ISA 545 "Auditing fair value measurement and disclosures", « la mesure dans laquelle une évaluation en juste valeur est susceptible de comporter une inexactitude constitue un risque inhérent ». Par conséquent, l'auditeur doit, après avoir acquis une compréhension du processus utilisé par l'entité pour établir les évaluations et informations en juste valeur, apprécier le risque inhérent et le risque de non contrôle liés à ces évaluations et informations afin de déterminer la nature, le calendrier et l'étendue des procédés d'audit.

Afin de maîtriser les incertitudes liées aux évaluations, l'auditeur se base notamment sur son jugement professionnel, ses connaissances de l'activité et des

de jouer pleinement leurs rôles en matière d'assurance de la conformité aux lois et règlements, de l'application des instructions et des orientations fixées par la direction générale, du bon fonctionnement des processus internes de la société, et notamment ceux concourant à la sauvegarde de ses actifs et essentiellement de la fiabilité des informations financières.

De ce fait, le contrôle interne est devenu une véritable technique à part entière dont il faut dégager la philosophie et les règles d'application. Le temps n'était plus où le chef d'entreprise, même d'importance modeste ou moyenne, pouvait s'en tenir à son sens d'équilibre financier et à ses intuitions personnelles. C'est désormais une méthode ancienne qui avait probablement eu ses raisons d'être au temps où les marges de profit étaient plus larges et où la vie d'une entreprise ne comportait pas une lutte incessante contre les pertes par négligence. À cette époque, un contrôle interne systématisé eût été presque superflu et eût constitué sans doute une charge inutile pour l'entreprise.

Depuis, il y a eu un changement profond de la perception du rôle et de l'importance des systèmes de contrôle interne. Les raisons de ce changement résidaient au

fait que la mise en œuvre d'un contrôle interne de qualité viserait d'abord à rétablir la confiance des marchés financiers et d'autre part, à maîtriser les activités mises en place par l'entreprise.

C'est dans ce cadre que la norme IFRS pour PME devrait

constituer un vecteur important pour rétablir et stimuler l'intérêt des dirigeants des PME au système de contrôle interne. Cet intérêt s'accroîtrait à travers la multiplication et la décentralisation des flux et verticaux sur lesquelles le reporting financier devrait dorénavant se baser et que ces dirigeants auront à s'assurer de leur fiabilité et leur sincérité car c'est sur ce reporting que, par exemple, les dirigeants fonderaient leurs stratégies et leurs prévisions et que les banquiers appuieraient leurs décisions d'octroi de crédit.

De plus, puisqu'elle était fondée sur des principes généraux, la norme IFRS pour PME exigerait des préparateurs



d'états financiers d'émettre davantage de jugements comptables. Par conséquent, les PME devraient mettre en place des contrôles plus serrés des éléments nécessitant un jugement comptable. Si, d'une manière générale, l'exercice d'un jugement comptable est déjà difficile, il le serait encore davantage après l'adoption de la norme IFRS pour PME. En plus, la difficulté ne résiderait pas seulement dans l'établissement et le contrôle de l'information liée au jugement professionnel mais aussi dans sa communication. En effet, la relation information/communication, composante du système d'information de l'entreprise, prendrait une importance substantielle dans le cadre de la norme IFRS pour PME suite à spécialisation et la

Impact de l'adoption de l'IFRS pour PME sur le processus d'audit*

Raouf GHORBEL

Président de l'Ordre des Experts Comptables de Tunisie



des autres utilisateurs intéressés.

Comme, de nos jours, l'approche de l'audit par les risques est très largement usitée par les auditeurs externes, la transition vers le référentiel IFRS pour PME passerait inéluctablement par le

L'adoption du référentiel IFRS pour PME aurait certes impact direct sur les méthodes d'évaluation, comptabilisation et communication relatives au patrimoine de l'entreprise et ses performances. Mais l'onde de changement toucherait aussi tous les partenaires d'entreprise qui doivent réajuster leurs méthodes de traitement et interprétation des données comptables et financières que l'entreprise divulgue.

Les auditeurs externes sont les premiers à être concernés par ce changement de référentiel dans la mesure où ils ont appelés à se prononcer sur la fidélité et la sincérité des états financiers préparés par l'entreprise, avant qu'ils soient mis à la disposition

développement dans les PME de procédures de contrôle interne qui constitueraient la pierre angulaire du travail de l'auditeur (section 1).

Par ailleurs, en appliquant le référentiel international, basé sur le principe de prééminence de la réalité économique sur l'apparence juridique et utilisant souvent la notion de juste valeur, l'auditeur est amené d'une part à changer sa stratégie d'audit afin d'approfondir sa compréhension des processus d'évaluation et gérer les risques supplémentaires engendrés par cette transition et d'autre part à assurer de nouvelles diligences conformément aux normes de l'IFAC (section 2).

Section 1: Exigence de la mise en

place et/ou du renforcement des procédures de contrôle interne

Depuis l'avènement des scandales financiers de ces dernières années, qui ont ébranlé la confiance du public dans les sociétés et les marchés financiers, l'exigence de la part des utilisateurs d'informations comptables et financières d'une plus grande transparence s'est amplifiée de façon vertigineuse.

Face à ces exigences, aussi bien les organes de régulations des marchés financiers que les professionnels d'audit ont pris conscience que la mise en œuvre d'un système de contrôle interne efficace serait indispensable pour une bonne gouvernance des entreprises.

Cette prise de conscience s'était notamment traduite, depuis le début des années 2000, par la multiplication des lois sur la sécurité financière (Sarbanes-Oxley Act aux États-Unis, Loi sur la Sécurité Financière en France, Kon TraG en Allemagne, Loi sur le Renforcement de la Sécurité Financière en Tunisie, etc.). Ces lois ont introduit, entre autres, l'obligation de mettre en place des systèmes de contrôle interne fiables, structurés, capables

Présenté durant le 20^{ème} congrès de l'OECL. Novembre 2015.



periods beginning on or after 1 January 2017. Earlier application is permitted.

The amendments to the Standard follow on from a recommendation by the International Financial Reporting Interpretations Committee.

Further information about the amendments can be accessed on the IFRS website.

The IASB published two exposure drafts proposing a narrow-scope amendment to its investment property standard and amendments to three other standards

as part of its annual improvements process.

The board is proposing a narrow-scope amendment to Paragraph 57 of IAS 40, Investment Property, which provides guidance on transfers to, or from, investment properties. The paragraph currently does not specifically address whether a property under construction or development that was previously classified as inventory could be transferred to investment property when there is an evident change in use.

Under the proposal, Paragraph 57 of IAS 40 would be amended to:

- State that an entity shall transfer a property to, or from, investment property when and

only when there is a change in use of property supported by evidence that a change of use has occurred; and

- Recharacterize the list of circumstances set out in Paragraphs 57(a)–(d) as a nonexhaustive list, instead of an exhaustive list, of examples of evidence that a change in use has occurred.

The IASB also published an ED, Annual Improvements to IFRSs 2014–2016 Cycle, which proposes amendments to three standards:

- IFRS 1, First-Time Adoption of International Financial Reporting Standards;
- IFRS 12, Disclosure of Interests in Other Entities; and
- IAS 28, Investments in Associates and Joint Ventures.



www.ifrs.org

February IFRS for SMEs Update published

29 February 2016

The February 2016 IFRS for SMEs Update has been published.

The Update includes information on:

- Invitation to apply for membership of the SMEIG
- IFRS for SMEs translations: status report
- Where to obtain IFRS for SMEs materials

February 2016 IASB Update published

19 February 2016

The February 2016 IASB Update has been published.

The topics for discussion were:

- Insurance Contracts
- Goodwill and Impairment
- IFRS Implementation Issues
- Financial Instruments with Characteristics of Equity

IASB responds to investors' call for improved disclosures

29 January 2016

The International Accounting Standards Board (the Board), responsible for IFRS Standards,

has today issued amendments to IAS 7 Statement of Cash Flows.

The improvements to disclosures announced today require companies to provide information about changes in their financing liabilities and come as a response to

requests from investors for information that helps them better understand changes in a company's debt.

The amendments will help investors to evaluate changes in liabilities arising from financing activities, including changes from cash flows and non-cash changes (such as foreign exchange gains or losses).

The improvements are part of the Board's Disclosure Initiative—a portfolio of projects aimed at improving the effectiveness of disclosures in financial reports.

Hans Hoogervorst, Chairman of the International Accounting Standards Board, said:

"These amendments respond to calls from investors for enhanced disclosures about changes in a company's financing liabilities and are another step in our work

to improve financial reporting disclosures."

The IAS 7 amendments become mandatory for annual periods beginning on or after 1 January 2017.

IASB issues narrow-scope amendments to IAS 12 Income Taxes

19 January 2016

The International Accounting Standards Board (the Board) today issued amendments to IAS 12 Income Taxes. The amendments, Recognition of Deferred Tax Assets for Unrealised Losses (Amendments to IAS 12), clarify how to account for deferred tax assets related to debt instruments measured at fair value.

IAS 12 provides requirements on the recognition and measurement of current or deferred tax liabilities or assets. The amendments issued today clarify the requirements on recognition of deferred tax assets for unrealised losses to address diversity in practice.

Entities are required to apply the amendments for annual

Sound audit quality control

These tips can help firms maintain a system that helps deliver high-quality audits to clients.

By Cheryl Meyer

Cheryl Meyer (meyerwrites@gmail.com), a freelance writer based in California.

March 1, 2016

Following these tips can help maintain an audit quality-control system that holds your firm to professional standards and aids in delivery of a top-notch product to clients, experts say.

Focus on the tone at the top. The tone established by leadership is all-important, as it sets the bar for quality within the firm. Leaders need to send clear messages to their staff detailing what “quality” means in-house and do this as early as possible within the audit process. Karen Kerber, CPA, a partner at KerberRose, said it is critical for leaders to «walk the walk» and demonstrate by their actions what quality means as well.

Draft a strong quality-control document. Quality-control definitions should be detailed in a robust document, which can keep your firm centered and your employees on the same page. This document also can help your firm abide by both professional industry standards and policies established in-house, Kerber said.

Outline your risks. Firms need to be able to accurately assess

their risks and include them in the audit quality-control system. For instance, the time to perform an engagement could be greater than expected, or the engagement could require some technical knowledge that the firm does not have, said Ahava Goldman, CPA, CGMA, senior technical manager—Audit & Attest Standards at the AICPA. «We expect our clients to have control over financial reporting and over their operations,» Goldman said. «In the same way, CPA firms have to have control over their operations—and that’s what a system of quality control is.»

Detail policies about client acceptance. “Your firm’s reputation is only as good as your least reputable client,” Goldman said. Thus it’s important to assess which clients to take on and which ones to avoid. Your firm should determine whether it has the expertise, the proper staff, and the time to accept an engagement.

Look to external resources for guidance. Small firms in particular sometimes need outside help

before taking on certain clients—

such as those outside their usual area of expertise—and in ensuring their audit quality-control system is strong. Firms can use several external resources, including valuation firms, required peer reviewers, AICPA Private Companies Practice Section toolkits, and even retiring Baby Boomers willing to perform audit quality control on a part-time basis.

Take time to reassess. “Firms have to recognize that public accounting serves the public trust, and they have to be committed to doing quality work,” Goldman said. Having a good audit quality-control system takes regular review. It’s important to breathe, step back, and figure out what your firm is doing right, how you can improve, and how policies and procedures need to be tweaked to provide and maintain good quality control.

This checklist is adapted from the article «Concerned About Your Audit Quality-Control System?» CPA Insider, Nov. 23, 2015.



How expected credit loss standards will challenge auditors

By Ken Tysiac

Ken Tysiac (ktysiac@aicpa.org) is a JofA editorial director.

March 3, 2016

Auditors and others that deal with a company's financial statement will experience new challenges as a result of implementation of new financial reporting standards requiring reporting of expected credit losses related to financial instruments.

IFRS 9, Financial Instruments, which will take effect Jan. 1, 2018, contains a new expected credit loss (ECL) model. FASB also is working on a financial instruments standard that has not yet been issued but is expected to include requirements to report expected credit losses.

The International Auditing and Assurance Standards Board (IAASB) has issued a new publication to highlight the challenges IFRS 9 will create for auditors, management, governance bodies such as audit committees, and users.

"Auditors need to be aware of the changes related to ECL and the implications for audits," IAASB Chairman Arnold Schilder said in a news release. "Auditors will need to be actively engaged in 2016 and 2017, in particular to understanding

how an entity is planning for the adoption and implementation of its ECL models."

The IAASB's publication explains the board's project to revise International Standard on Auditing 540, Auditing Accounting Estimates, Including Fair Value Accounting Estimates, and Related Disclosures, to help auditors handle the changes related to expected credit losses. The publication, prepared by an IAASB task force, provides a detailed summary of the initial thinking on special audit considerations related to ECL provisions, including related estimation uncertainty.

Broadly, the publication advises auditors, management, and those charged with governance to act now to understand how an ECL model can be implemented. Auditors also are advised to:

- Prepare for the challenges that may arise in an audit as a result of the new standards.
- Communicate effectively on audits of entities that will be significantly affected by these

changes. Auditors are advised to have robust, active, and ongoing communication with management, those charged with governance, and regulators as appropriate. Communication will be important because entities may need to develop or change systems and models to obtain the necessary data and expertise.

- Be aware that the ECL provision's complexity, estimation uncertainty, and materiality thresholds may lead to complex or difficult judgments regarding key data and assumptions, creating significant risks of material misstatement.
- Be aware that disclosures related to expected credit losses, including transitional disclosures, are likely to require significant attention from auditors because high estimation uncertainty is likely.

“So many people are just talking to talk,” Lizotte said. “Think about the input you’re giving: Is that going to make a difference in the outcome of the meeting? Will it help in some way?”

McLeod recommends a

mnemonic device to keep tongues in check.

“There’s a great acronym that I use for my coaching clients who are talkative, and it’s ‘WAIT,’” she said. “It stands for ‘why am I talking?’ And it really does work

well, because it helps them to remember that there are times when it is better to not talk, and sometimes I’m just talking because it’s my habit. Whereas it’s much more powerful to not talk and hear what the other person has to say.”

What is Kaizen?

Kaizen is the practice of continuous improvement. Kaizen was originally introduced to the West by Masaaki Imai in his book *Kaizen: The Key to Japan’s Competitive Success* in 1986. Today Kaizen is recognized worldwide as an important pillar of an organization’s long-term competitive strategy. Kaizen is continuous improvement that is based on certain guiding principles:

- Good processes bring good results
- Go see for yourself to grasp the current situation
- Speak with data, manage by facts
- Take action to contain and correct root causes of problems
- Work as a team
- Kaizen is everybody’s business
- And much more!

One of the most notable features of kaizen is that big results come from many small changes accumulated over time. However this has been misunderstood to mean that kaizen equals small changes. In fact, kaizen means everyone involved in making improvements. While the majority of changes may be small, the greatest impact may be kaizens that are led by senior management as transformational projects, or by cross-functional teams as kaizen events.

KAI = CHANGE
ZEN = GOOD

«CHANGE FOR THE BETTER» Kaizen = Continuous Improvement
...by Everybody! Everyday! Everywhere!
www.kaizen.com

改善

CPA insider

How to stand out in meetings

These tips will help you make the most of your next gathering with colleagues around the conference room table.

By Eddie Huffman

Eddie Huffman is a Burlington, N.C.-based freelance writer.
February 16, 2016

Every time you find yourself in a meeting at the office, you have two choices: stand out or fade into the background. While it may seem safer to simply listen and occasionally nod your head, that's not a promising long-term strategy. If you want to make a positive impression on your colleagues and advance your career, standing out is the only real choice.

"It's important to control your story and how people view you," said Robyn McLeod, a leadership consultant.

McLeod is a principal with Chatsworth Consulting Group in New York and a leadership coach for a variety of organizations. She considers herself an introvert and knows standing out doesn't come naturally to everyone.

"We tend to worry about whether we are going to look stupid, or be embarrassed, or maybe we're wrong," she said. "It's those worries that hold us back."

So how do you put your best foot forward? These tips will help you make the most of your next gathering with colleagues around the conference room table:

1. Get to know your co-workers before meetings.

It's much easier to speak up around people you already know and feel comfortable with.

"Practice being a more social person at work," McLeod said. "Meet someone new at the office. Go up to their desk and say hello."

It's obviously a good idea to get to know people you will meet with regularly. But McLeod also recommends talking to people all around your workplace as a way to get used to speaking up and making your presence known.

"The more you're able to deal with people in a casual setting, the easier it will be in a more formal setting," she said.

2. Be prepared.

Study the agenda ahead of time. Give the issues under discussion some thought before going into the meeting. If you are unfamiliar with any of the issues, do your homework. If you have relevant statistics or documentation, bring copies for everyone. If you know you will have information to contribute, prepare a few talking points. If you have questions, write them down.

"If you're stuck on something, then state that in the meeting," said Joy Lizotte, CPA, a growth planner and business coach in Lake City, Fla. "You need to come [to the meeting] with answers. If you have an issue, who can help you with that issue? Think about what will be discussed in advance instead of walking in cold and unprepared."

3. Don't speak until you have something to say.

While introverts may hesitate to speak up in a meeting, extroverts often have the opposite problem.

as domain-specific expertise becomes a significant factor in the growing startup culture of corporate America,” he said.

Growth of the informal sector. CPAs will also have a greater role to play in the “informal sector,” which encompasses forms of work that do not fall under tight regulatory control, such as freelance work such as writing and graphic design, “gig-based” jobs such as Uber driver or Airbnb owner, or day labor. This sector will likely expand as it is driven by Millennials, who now make up one-third of the population. The informal sector, which is now more about entrepreneurship than survival, typically falls through the cracks of the tax regulatory environment. However, that is about to change and the country could soon see a tightening of the tax regime, Shah said, meaning CPAs may be needed to perform more tax work for people working in this sector—and the companies that employ them.

Subscribe in **the Global CPA Report™** and get the world’s accounting news to your inbox

<https://journalofaccountancy.wufoo.com/forms/global-cpa-signups/>



Rapid change. Today’s businesses are operating in a fast-changing and globally integrated environment, and one where risks are as much about missed opportunities as about unforeseen events.

To increase their relevance in this climate, CPAs must act as strategic thinkers for businesses, Mehta said. Instead of “looking at the past to understand the present,” CPAs will need to act as “fortunetellers” whose role is to anticipate, he said.

Companies are also going to place more emphasis on efficiency. They’re increasingly going to be asking such questions as “Are we utilizing labor most efficiently?”—and they are going to be looking to CPAs for the answer.

One way CPAs can be more strategic is by engaging with Big Data. The explosion of data means there is a lot of information available that can be translated into valuable business insights—and who better to do so than a numerically literate professional such as a CPA?

According to Zoller, the tools of forensic accounting will allow CPAs to mine data to examine how enterprises interact with one another and how consumers make purchasing decisions. Such insights can help CPAs become valuable strategic advisers in an era of rapid change.

CPA insider

Trends that will shape the CPA profession in 2016 Startups, mergers, and Big Data will all impact CPAs this year.

By Usha Sankar

Usha Sankar is a Cary, N.C.-based freelance writer and editor.

January 25, 2016

How ready are CPAs to help their clients navigate the uncharted waters of 2016? Macroeconomic trends such as increasing globalization, the slowing of the Chinese economy, and growth in small and online businesses here in the U.S. are changing the business landscape. Here are some of the top economic trends to be mindful of in 2016, and ways they will affect CPAs.

The bifurcated economy. According to Ted Zoller, Ph.D., a professor of strategy and entrepreneurship and director of the Center for Entrepreneurial Studies at UNC-Chapel Hill, we're moving toward a "bimodal" economy. Increased merger-and-acquisitions activity means large companies are getting bigger, while smaller ones are being forced into narrower niche segments. Recent data backs up Zoller's claims: As of May 31, 2015, M&A activity in the U.S. was worth \$875 billion, representing a 9% increase over the same period in 2014. Meanwhile, the percentage of

micro businesses—businesses with fewer than 10 employees—has also grown 3.6% over 2014.

In the near future, Zoller predicts, there will be much more acquisition activity, fueled by cash-rich companies, R&D activity, a desire for a larger market share, and complementary products or services, among others. According to PwC, 54% of CEOs in the U.S. were eyeing an acquisition in 2015. That translates to more business for CPAs, who will be needed to do due diligence on acquisition targets, advise venture capitalists, and help determine equity structure and get companies publicly listed.

Further growth of startups. With the U.S. economy in an economic recovery, people are becoming less risk-averse. This should result in the founding of more startups, said Geeta Shah, a professor of economics at Wake Tech Community College in North Carolina. CPAs should prepare

to do more work with small and midsize businesses. They'll need good communication and analytical skills, as they will be required to interpret companies' financial data for stakeholders such as vendors, customers, and financial institutions.

As startup culture grows in influence, CPAs will need to become more nimble, said Anoop Mehta, CPA, CGMA, vice president and CFO at Science Systems and Applications Inc. and a member of the AICPA Business & Industry Executive Committee. After all, startups are characterized by change: Most startup founders aim to scale their companies up, sell them off, and move on to the next opportunity. CPAs will also need to wear more hats, Mehta said, since, for small businesses, "the CPA is the proxy CFO."

Mehta also believes that CPAs and other professionals will need to have more niche knowledge as the economy bifurcates. "You will see a lot more specialization

If your customers demand a newer technology, you can switch product quite easily, without worrying about writing off a large stock of obsolete supplies and finished goods. This means that you can meet changing customer needs more quickly.

Custom orders are simpler with a JIT system. Instead of the customer's widget being built six months in advance and waiting on a shelf, it is built when it's ordered. By delivering product "just in time," you allow for last-minute changes.

Risks Associated with JIT

Just in time inventory is generally regarded as an efficient inventory management system. Many suppliers and retailers partner in the early 21st century to coordinate their JIT efforts. This benefits both as the end customer gets the best value for the money. However, JIT is not without risks. The

major risk is that a simple glitch in the supply system can cause stock shortages. JIT only works if you can rely on your suppliers to deliver when they promise to – otherwise your whole operation may grind to a halt.

A supplier facing erratic weather or transportation problems may have delayed shipments, causing inventory to run dry. The more critical the products are to the end buyer, the more sensitive they are to this precarious situation.

What is more, if material costs suddenly increase, then storing them at a lower rate might have been a more economic option. And JIT is also based on historical patterns of need: If orders increase sharply, adjusting to the increased need for supplies may not be easy for you or your suppliers.

The process of implementation requires you to take a very

close look at every stage of your production and inventory carrying points. This alone is a useful exercise that will highlight some areas for improvement. Ultimately, the more efficient you are and the higher quality product you provide, the more appealing you will be to customers and clients.

Essentially, JIT allows your company to get the right products to the right customers at the right time. In many industries, this can give you a huge competitive advantage, at the same time that it helps you save a large amount of money.

<https://www.mindtools.com>

<https://www.kaizen.com>

<http://www.investopedia.com>

related topics: lean manufacturing, inventory planning, supply chain.

Hania Zeidan
LACPA



The most notable is a Kanban . This is a Japanese approach to ensuring a continuous supply of inventory or product. Kanbans were designed to support the JIT philosophy.

The term 'kanban' combines the Japanese words 'kan,' meaning 'visual' and 'ban,' meaning 'card' or 'board.' A kanban is a visual card or other cue that signals something is needed. It is a "pull" system, where supply is determined by the manufacturer or user.

Kanban was developed as a means of fulfilling a just-in-time (JIT) inventory system. By implementing kanban, your materials and supplies arrive right when you need them. This

decreases your storage and carrying costs.

Kanban is largely associated with manufacturing. A major concern in manufacturing is the need to have a ready supply of materials, without incurring unnecessary inventory holding costs. But it can also be applied in a nonmanufacturing environment, where the efficiency of your workflow depends on having resources available.

By applying JIT, you are continuously monitoring the production process. This gives you opportunities for making the production process smoother and more efficient.

JIT and Stakeholder

Relationships

With JIT, it is necessary that you build strong ties with your supply chain. This will ensure that you have access to the supplies you need when you need them. (A side benefit of this is that you're more likely to receive forewarning of shifts in supply that may have an impact on your business.)

With a secure source of supplies, you can continue to make improvements in your production and inventory systems. This helps you to increase your responsiveness to customer demand. If you need to ramp up production, you can be confident knowing your suppliers will help you.

which materials or products are produced or acquired only as demand requires. This approach to managing inventory has become increasingly popular in the early 21st century as suppliers and retailers collaborate to try to control inventory costs while still meeting customer demands.

The key benefits of JIT are:

Low inventory

Low wastage

High quality production

High customer responsiveness.

The JIT Strategy

By taking a JIT approach to inventory and product handling, companies can often cut costs significantly. Inventory costs contribute heavily to the company expenses, especially in manufacturing organizations. By minimizing the amount of inventory you hold, you save space, free up cash resources, and reduce the waste that comes from obsolescence.

A buffer of inventory on hand is comforting – and costly. If you hold a lot of items in inventory, you're locking away a huge amount of cash unnecessarily. These items can be lost, stolen, or damaged, or they can deteriorate. They occupy space, which could otherwise be devoted to operations. And they can become obsolete;



particularly when products are improved or changed often (many of us can remember images of airfields full of unwanted, obsolete cars from the 1970s and 1980s.) All of this represents financial loss to the business.

When items are ready just in time, they aren't sitting idle and taking up space. This means that they aren't costing you anything to hold onto them, and they're not becoming obsolete or deteriorating. However, without the buffer of having items in stock, you must tightly control your manufacturing process so that parts are ready when you need them.

When you do (and JIT helps you do this) you can be very responsive to customer orders – after all, you have no stake in “forcing” customers to have one particular product, just because

you have a warehouse full of parts that need to be used up. And you have no stake in trying to persuade customers to take an obsolete model just because it's sitting in stock.

The approach to Just in Time is to evaluate the actual levels of stock in the supply chain and determine optimum stock levels; any excessive stock will then be identified together with its cause. Upstream processes that are identified as the cause of excessive stock will then become the focus for optimization under the Just in Time philosophy. A key element of JIT is to make clear the relationship between the Customer and Supplier, and emphasize their roles and responsibilities throughout the entire supply chain.

JIT Systems

To facilitate a JIT approach, you need a variety of systems in place.

Just In Time (JIT) Reducing Inventory, Minimizing Waste, and Responding to Your Customers

When is the best time to have an inventory part ready for production? Just in time.

When is the best time to have an item ready for the next step in production? Just in time.

When is the best time to have a product ready for delivery to a customer? Just in time.

When items are ready just in time, they don't occupy so much space. So why do manufacturers build inventory of both finished goods and raw materials? Just in case!

Just In Time (JIT) is one of the key tools used in reducing the cost burden related to high levels of Stock and Inventory, within both Internal

and External Supply Chains. It is an inventory strategy companies employ to increase efficiency and decrease waste by receiving goods only as they are needed in the production process, thereby reducing inventory costs.

A good example would be a car manufacturer that operates with very low inventory levels, relying on their supply chain to deliver the parts they need to build cars. The parts needed to manufacture the cars do not arrive before nor after they are needed, rather they do arrive just as they are needed. This inventory supply system represents a shift away from the older "just in case" strategy

where producers carried large inventories in case higher demand had to be met. But this method requires that producers are able to accurately forecast demand.

In the 1970s, when Japanese manufacturing companies were trying to perfect their systems, Taiichi Ohno of Toyota developed a guiding philosophy for manufacturing that minimized waste and improved quality. Called Just In Time (JIT), this philosophy advocates a lean approach to production, and uses many tools to achieve this overall goal.

Just in time (JIT) inventory is a management system in



meetings in Geneva in 2014. In an obvious turnaround and boost in its internal strategy and vision, the LACPA was able to prosper and stand

out as a pioneer in an otherwise challenging time and economic environment. Meeting the professional and developmental goals of its members has always been its

major motivational factor. The LACPA was able to become the beam of light projecting into a brighter future for the profession.

Evaluate your workplace organization by the 5S

One of the methods of determining an organizations approach to its business is to evaluate its workplace organization capability & visual management standards.

5S engages people through the use of 'Standards' and 'Discipline'. It is not just about housekeeping, but concentrating on maintaining the standards & discipline to manage the organization - all achieved by upholding & showing respect for the Gemba [workplace] every day.



The 5 Steps are as follows:

Sort: Sort out & separate that which is needed & not needed in the area.

Straighten: Arrange items that are needed so that they are ready & easy to use. Clearly identify locations for all items so that anyone can find them & return them once the task is completed.

Shine: Clean the workplace & equipment on a regular basis in order to maintain standards & identify defects.

Standardize: Revisit the first three of the 5S on a frequent basis and confirm the condition of the Gemba using standard procedures.

Sustain: Keep to the rules to maintain the standard & continue to improve every day.

Benefits of 5S workplace organization

5S relates to workplace organization and forms a solid foundation upon which many organizations base their drive for continuous improvement. It is equally applicable & successful in all sectors helping to achieve high impact results.

It is a systematic and methodical approach allowing teams to organize their workplace in the safest and most efficient manner.

The discipline to check & repair equipment is included & adopted. The entire process is managed through the use of team generated audit documents, completed on an agreed frequency by responsible owners within the Gemba.

To summarize:

Improved safety

5S becomes a fundamental business measure & key driver for Kaizen

Forms a solid foundation upon which to build continuous improvement

Employees gain a sense of ownership, involvement & responsibility

Reduction in waste

Improved performance in productivity, quality & morale leads to increased profitability

<https://www.kaizen.com/knowledge-center/what-is-5s.html>

jointly with the Ministry of Finance the Specialized Technical Congress on The Application of the International Public Sector Accounting Standards (IPSAS) in collaboration with the World Bank regarding the application of the International Public Sector Accounting Standards (IPSAS). The three-day congress included several workshops which addressed the definitions and practical applications of the International Public Sector Accounting Standards (IPSAS) and was attended by about 150 participants including Certified Accountants, employees from the Ministry of Finance and the Public Sector.

These professional activities confirmed the credibility of the LACPA and its close cooperation with the governmental and official supervisory bodies where the association used its international network to serve Lebanon.

Furthermore, the LACPA had an active participation in the discussion of the draft amendment to the Lebanese Code of Commerce.

During these discussions, it was realized that some articles lack a clear vision. Therefore, in order to create a new dynamism in the legislation and a real

partnership between the regulators and private sectors. The LACPA signed a Memorandum of Understanding with the Beirut Bar Association where both associations contribute to the proposal and the study of laws, decrees, decisions and instructions of ministerial projects in the fields of public finance, taxation, trade and economy and financial markets, each within its competencies.

(iii) LACPA effective presence on the regional and international level:

As mentioned earlier, the LACPA took the initiative to spread the peer review vision regionally and discussed issues related to the regional challenges through active participation with all regional events.

On the other hand, the presence of the LACPA activated and strengthened the cooperation with all international regulatory as well as professional bodies: from active presence in the International Federation of Accountants (IFAC) meetings, to the professional practice

and the commitment to the statements of membership obligations (SMO) in IFAC. Moreover, and in the same context, it is worth to mention that the LACPA was ranked first in the MENA region and fifth in the top ten countries worldwide in responding to the IFAC Global SMP Survey in 2014, a survey that the IFAC conducts on annual basis with an objective to understand the business environment facing small and medium practitioners (SMPs) and their SME clients.

Moreover, the LACPA was an active participant with other international professional organizations as for example by providing work papers in the Public Interest Oversight Board (PIOB) forum in 2015 and in the ISAR-UNCTAD group of experts



auditing services provided by the LACPA members and firms, thus serving the public interest and enhancing the significance of the LACPA membership.

This program resulted in several subsequent related events and programs. Therefore, during 2015, the LACPA developed the Audit File Manual and the related working papers to be used as guidance for small, medium and large practice firms as well as sole practitioners and before the application of the quality control program.

Once works on the manual were finalized, the LACPA worked on securing a training program for around 700 of its members all over the Lebanese territory. In parallel, the Quality Control Supervisory Commission, an independent commission in charge of the supervision and implementation of the Quality Control and Peer Review Program, was formed.

In November 2015, the LACPA organized a training workshop for 70 peer reviewers from Lebanon, Jordan and Egypt conducted by trainers from the American Association of Certified Public Accountants AICPA. Hence, the association took the initiative to widen the peer review vision in the region.

Moreover, the LACPA started opening several communication channels with leading international PAOs whereby it signed cooperation protocols with the Association of Chartered Certified Accountants (ACCA) in England and the Association of Accountants and the Financial Professionals in Business (IMA). As per those protocols, the LACPA members and trainees can now benefit from preferential rates on the certificates offered by these associations: Diploma in International Financial Reporting, Audit and Assurance, and Managerial Accounting certificates.

Additionally, in this context, and in order to maintain excellence and broaden service offerings of accounting professionals, the LACPA signed a cooperation protocol with the American Association of Certified Public Accountants (AICPA) to share information, training materials and expertise with the AICPA. This cooperation intended to offer the LACPA members a wide variety of continuing professional education publications, programs and certificates developed by the AICPA as well as to share different perspectives from articles of the AICPA Journal of Accountancy to be published in LACPA's publications.

ii) Creating partnership with regulatory authorities

Since the audit profession is closely related to various professional bodies in Lebanon, in the public and private sectors, the LACPA worked on strengthening the relationship with the local government and various regulatory bodies. This relationship was evidenced by their active participation in all LACPA activities.

Furthermore, the LACPA took the initiative in organizing, with the cooperation of the Special Investigation Commission and the Central Bank in Lebanon, the Anti-Money Laundering Forum which was addressed to the regulatory authorities, the business community and the external auditors.

The forum closed with recommendations regarding (i) the pursuit of good governance and the application of global governance and regulations associated to fight money laundering and terrorism financing and (ii) to speed up the passage of laws relating to amendment of the anti-money laundering and terrorism financing and (iii) the money-transfer law and (iv) the cross-border exchange of tax information.

Moreover, the LACPA organized

The Lebanese Association of Certified Public Accountants - LACPA An Active Association with a Clear Vision*

The LACPA is the sole professional body governing the public accounting profession in Lebanon. It was formed in 1994 under the decree number 364/94 issued on August 1st 1994. Qualified persons who wish to practice the audit profession in Lebanon should be licensed from the LACPA and meeting its professional requirements. Although it is a relatively young association with limited resources, it has paved its way into becoming globally recognized by the professional and financial community as well as an active member in the International Federation of Accountants (IFAC).

In May 2014, a new council, having a professional and ambitious program with a well-defined roadmap and vision for the advancement of the association was elected. This council's president, Elie Abboud, is an MBA and an American CPA holder with an institutional vision, leadership skills and an active personality.

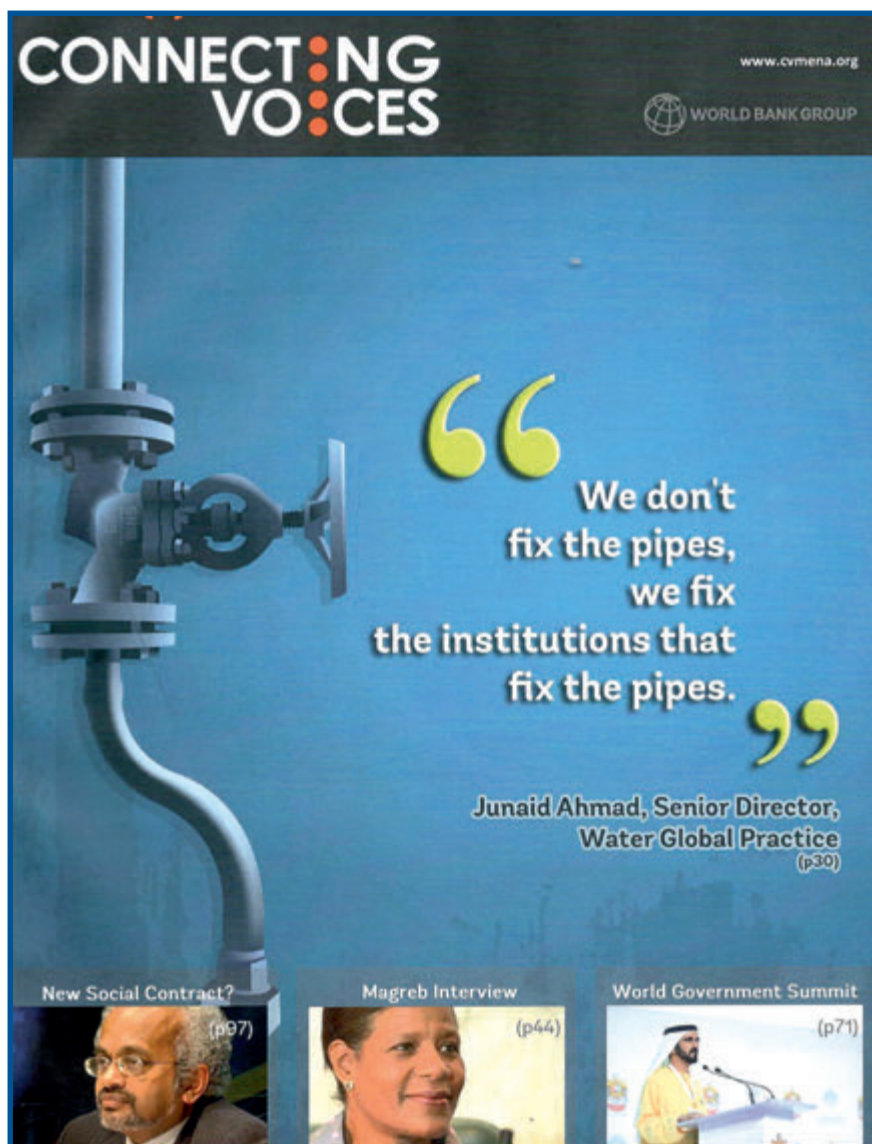
The program of the council varied from (i) monitoring the professional development of its members and keeping pace with

the international professional requirements to (ii) creating partnership with regulatory authorities and (iii) building an effective presence within the regional and international professional accountancy organizations (PAO).

(i) Monitoring the professional development of its members and keeping pace with the

international professional requirements

In 2010, the LACPA adopted the Quality Control and Peer Review Manuals: two manuals issued by the association to help monitor the CPA firm's practice ("practice monitoring"). The goal of practice monitoring, and the program itself, is to promote quality in the accounting and



Contents



83 Article

- Raouf GHORBEL

Impact de l'adoption de l'IFRS pour PME sur le processus d'audit*

- Ahmed Saleh

Social Engineering and Countermeasures



85 IFRS

91 the AICPA perspective

- CPA insider
- Journal of Accountancy



95 Beyond Profession

- Just in Time

99 LACPA in the press

- Active Association



المحاسب المجاز
THE CERTIFIED ACCOUNTANT
ISSUE # 54 - 2016

Professional Magazine Published by
**The Lebanese Association of
Certified Public Accountants**

Senior Editor
Hania Zeidan

Responsible Director
Jean Souaid

President of Magazine Committee:
Mr. Ali H. Badran

Magazine Committee Secretary:
Miss Helene Bejjani

Design & Printing:



LACPA welcomes all your suggestions and contributions to be published in future issues. Please contact Ms. Hania Zeidan phone: 01-616013 Ext: 208 or send them to the following e-mail: h.zeidan@lacpa.org.lb

Editorials published in the magazine do not necessarily express the views of the Lebanese Association of Certified Public Accountants.

Lebanese Association of Certified Public Accountants
Museum Square - Hotel Dieu Street - Mathaf Center

P.O. Box: 11-5821 Beirut - Lebanon
Phone: 961-1-616013 ; 961-3-366161

www.lacpa.org.lb



Download your LACPA Application for smart phones
Apple Store and Google Store NOW